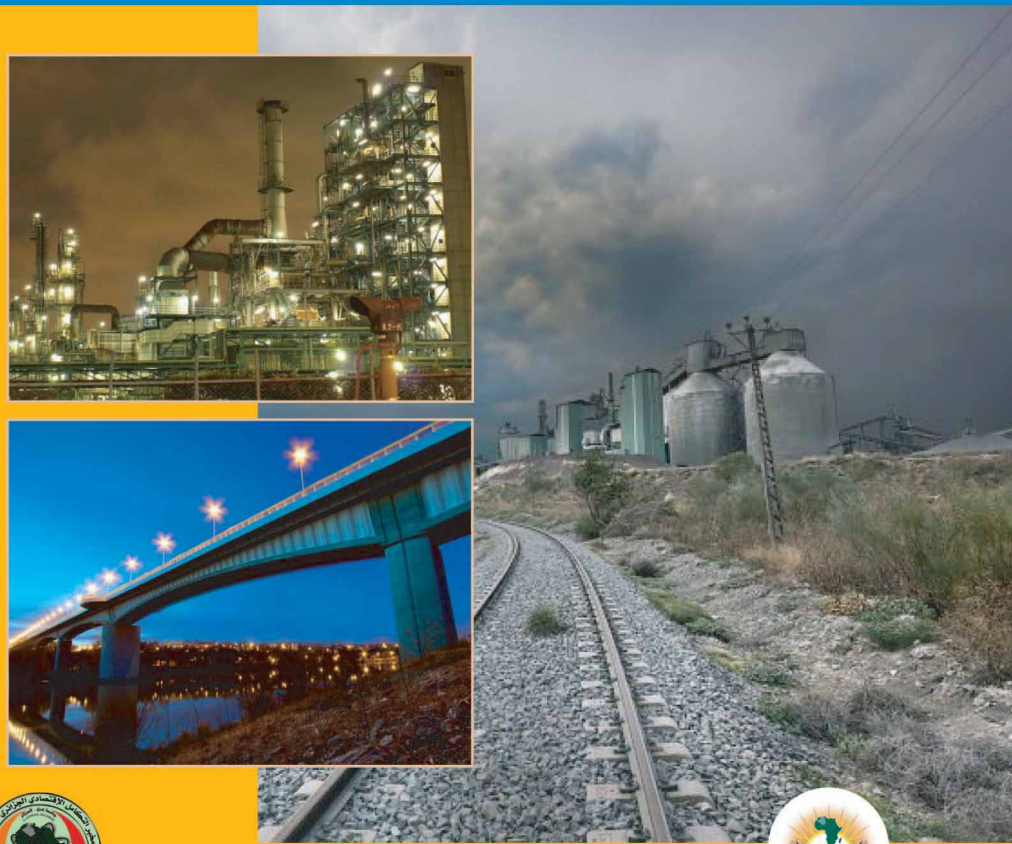


التكامل الاقتصادي

العدد 03 ردمد: 1608-2335 سبتمبر 2014

مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية
تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
جامعة أدرار



مخبر التكامل الاقتصادي
الجزائري الإفريقي

رقم الإيداع: 2013-4037



جامعة أدرار

L'Intégration Economique

Numéro 03

ISSN: 2335-1608

Septembre 2014

Revue scientifique approuvée spécialisée dans les études économiques et administratives
Editée par le Laboratoire de l'Intégration Economique algéro-Africaine
Université d'Adrar



Université d'Adrar

Dépot Legal: 4037-2013



Laboratoire de l'Intégration
Economique Algéro-Africaine

L'Intégration Economique

التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي

العدد 03 ردمد: 2335 - 1608 سبتمبر 2014

مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية
تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
جامعة أدرار

رقم الإيداع: 4037 - 2013

هيئات المجلة:

الرئيس الشرفي للمجلة: أ. د حمليل صالح (مدير الجامعة)

مدير المجلة: أ. د بن عبد الفتاح دحمان (مدير المخبر)

نائب مدير المجلة: د. يوسفات علي

رئيس هيئة التحرير: د. قالون جيلالي

هيئة التحرير:

د. بن الدين امحمد

د. صديقي أحمد

أ. حوثيه عمر

أ. هلال أحمد

أ. مصطفىاوي سفيان

اللجنة العلمية:

- | | |
|---|---|
| - أ. د أقاسم قادة، جامعة الجزائر 03 | - د. أقاسم عمر، جامعة أدرار |
| - أ. د قدي عبد المجيد، جامعة الجزائر 03 | - د. يوسفات علي، جامعة أدرار |
| - أ. د يوسف رشيد، جامعة مستغانم | - د. بن العاربية حسين، جامعة أدرار |
| - أ. د بن الطاهر حسين، جامعة خنشلة | - د. بوعزة عبد القادر، جامعة أدرار |
| - أ. د عنابي بن عيسى، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر | - د. غزول ميلود، جامعة غرداية |
| - أ. د مفتاح صالح، جامعة بسكرة | - د. حروشي جلول، جامعة أدرار |
| - أ. د قويدري محمد، جامعة الأغواط | - د. مخلوفي عبد السلام، جامعة بشار |
| - أ. د فرحي محمد، جامعة الأغواط | - د. أقاسم حسنة، جامعة أدرار |
| - أ. د براق محمد، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر | - د. ناصر سليمان، جامعة ورقلة |
| - أ. د بن موسى كمال، جامعة الجزائر 03 | - د. بوكار عبد العزيز، جامعة أدرار |
| - أ. د عماروش أحسن، جامعة البويرة | - د. مريزق عثمان، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر |
| - أ. د زاييري بلقاسم، جامعة وهران | - د. ساوس الشيخ، جامعة أدرار |
| - أ. د بن بوزيان محمد، جامعة تلمسان | - د. مصطفى عبد اللطيف، جامعة غرداية |
| - أ. د بن عبد الفتاح دحمان، جامعة أدرار | - د. بوطيبة فيصل، جامعة سعيدة |
| - أ. د كورنيل فريد، جامعة سكيكدة | - د. بلعربي عبد القادر، جامعة سعيدة |
| - أ. د صوار يوسف، جامعة سعيدة | - د. سيداعمر زينب، جامعة أدرار |
| - أ. د بوكميش لعل، جامعة أدرار | - د. بلال بوجمعة، جامعة أدرار |
| - د. علة مراد، جامعة الجلفة | - د. بلوافي محمد، جامعة أدرار |

المراسلات:

العنوان البريدي: جامعة أدرار . شارع 11 ديسمبر 1960 أدرار (01000).

البريد الإلكتروني: revue.integration@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني للمخبر: <http://ieaa.univ-adrar.dz>

قواعد النشر:

- تهتم مجلة التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي بنشر الإسهام العلمي الجامعي المتميز للباحثين من داخل الوطن وخارجه في مجال العلوم الإنسانية بمختلف فروعها، حيث تقبل للنشر الدراسات والبحوث المتخصصة التي تحترم الشروط التالية:
- أن يتسم البحث بالأصالة والجدية والموضوعية في الطرح ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال وذلك بتقديم تعهد كتابي ممضي،
 - تخضع جميع المقالات للتحكيم العلمي،
 - يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ أو ترسل عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة، مع ضرورة إرفاق المقال بملخصين: أحدهما باللغة العربية، والآخر بلغة مغايرة (إنجليزية أو فرنسية)،
 - يجب إرفاق السيرة الذاتية العلمية لصاحب المقال، مع تحديد الدرجة العلمية والمؤسسة الجامعية ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني،
 - يجب أن لا يتجاوز المقال عشرين صفحة ولا يقل عن عشر صفحات،
 - أن يحرق المقال بخط Simplified Arabic الحجم 14 والهامش بالخط نفسه والحجم 10. أما المقالات باللغة الأجنبية فتكون بخط Times New الحجم 12 والهامش بالخط نفسه حجم 10،
 - أن توضع الهوامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة،
 - يجب أن يكون إعداد الصفحة كما يلي: الفراغ بين الأسطر 1سم، وعن اليمين 2.5سم، والباقي 1.5سم،
 - يجب أن تكون مصادر ومراجع البحث مرتبة في آخر المقال وفق منهج علمي متبع.

الآراء الواردة في المجلة تخص أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة.

محتويات العدد

- هينات المجلة..... أ
- قواعد النشر..... ب
- محتويات العدد..... ج

01	د. مخلوفي عبد السلام أ. بن عبد العزيز سفيان	تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصادات النامية (تجربة الاقتصاد الجزائري ودول الاتحاد الأوروبي)	1 - 24
02	أ. بلحسين فاطمة الزهراء أ. ربيعي رياض	أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا Nafta	25 - 57
03	د. توات عثمان	التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابهة خيارا ناجعا لتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية ؟	58 - 91
04	د. يحيى الوي الهام أ. بوحديد ليلي	مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على بعض الدول العربية وسبل معالجتها	92 - 120
05	أ. د بن عيشي بشير د. بن عيشي عمار	تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.	121 - 154
06	أ. هدايجي عبد الجليل د. بن سعيد محمد	تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية (دراسة حالة اليونان)	155 - 173
07	أ. عوار عائشة أ. بوتلجة عبد الناصر	دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل	174 - 201
08	أ. عمر حوتية	دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية: دراسة لتجربتي جمعية "اقرأ" لمحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن	202 - 242
09	د. أقاسم عمر أ. بن عبيد عبد الباسط	إستراتيجية العمليات ودورها في بناء مخطط الأعمال في المؤسسة	243 - 262

تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصادات النامية (تجربة الاقتصاد الجزائري ودول الاتحاد الأوروبي)

د. مخلوفي عبد السلام¹

أ. بن عبد العزيز سفيان²

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية للإشارة إلى كيفية استخدام التكاملات الاقتصادية كورقة ضغط حمائية وتنافسية من خلال تحليلها للثنائية (الاتحاد الأوروبي - الاقتصاد الجزائري) ومدى التأثير والتأثر بين أطرافها، ولقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الدول الصناعة الكبرى وبالرغم من وزنها الاقتصادي الكبير إلا أنها تستعمل هذه التكتلات كوسيلة تكبل بها منتجات الدول النامية كما هو الحال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأوصت الدراسة بضرورة العمل الدولي المشترك لتجنب استخدام التكتلات الاقتصادية كذريعة لاتخاذ سياسات حمائية غير تعريفية أو اتخاذ إجراءات تجارية مضادة تضر بمصالح الدول خارج التكتل.

الكلمات المفتاحية: التكاملات الاقتصادية، الحماية التجارية، الاقتصاد الجزائري، الاتحاد الأوروبي، الأزمة المالية، قواعد المنشأ.

Abstract:

This research paper seeks to indicate how to use as a means of pressure enhancing complementarities economic protectionism and competitive through the analysis of bipolar (the European Union - Algerian economy) and the degree of impact and vulnerability among the parties thereto, the study concluded that the major industrial countries in spite of the weight of large economic blocs, but they used this as a means of facing the products of developing countries, as is the case between Algeria and the European Union study recommended the need for joint international action to avoid use of economic blocs as a pretext for protectionist policies or non-tariff trade measures anti-harm the interests of States outside the bloc.

Key Words: Enhancing complementarities economic, trade protection, Algerian economy, the European Union, financial crisis, the rules of origin.

¹ أستاذ محاضر (أ)، جامعة بشار ma_abdessalem@yahoo.fr

² أستاذ مساعد (أ)، جامعة بشار benabdelazizsoufyane@gmail.com

مقدمة:

لقد ارتفعت وتيرة الأزمات الاقتصادية العالمية منذ مطلع التسعينيات وأصبحت تتزايد بشكل مثير للقلق والاهتمام، مهددة بذلك الاستقرار الاقتصادي للعديد من دول العالم بسبب الانتشار الكبير لأثارها كنتاج للانفتاح الاقتصادي والمالي. ولغرض نقادي آثار هذه الأزمات اتجهت العديد من دول العالم إلى إنشاء تكاملات اقتصادية لغرض مجابهة هذه التحديات، إلا أن وجود هذه التكاملات بكل ما تتمتع به من قدرات إنتاجية هائلة، وبسبب اختلاف الوزن الاقتصادي لدول العالم سوف يؤدي إلى تزايد خطورة المنازعات التجارية وإلى وقوع أضرار خاصة بمصالح الدول النامية، كون أنها تشكل قوة مواجهة على اقتصادياتها، وهي مواجهة غير متكافئة تعمل لصالح هذه التكاملات الكبرى وتشكل تهديدا مشتركا لكل الدول النامية لأنها تنافسها منافسة غير مشروعة. ولعل ما شهدته إفراغات الأزمة المالية العالمية الأخيرة من ممارسات حمائية حديثة عن طريق استخدام التكاملات الاقتصادية لهو خير دليل على مدى خطورة هذه الكيانات وصعوبة مواجهتها اقتصاديا خاصة من جانب الدول النامية. وعليه ومن أجل تبيان ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكال التالي:

كيف أصبحت التكاملات الاقتصادية تستخدم كوسيلة تمييزية وحمائية جديدة تؤثر على تنافسية الاقتصادات النامية على غرار ما يحدث بين الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الجزائري؟

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على كيفية استخدام التكاملات الاقتصادية الإقليمية كورقة حمائية تمييزية تؤثر على تنافسية الاقتصادات النامية من خلال إشارتها إلى استخدامات قواعد المنشأ وسيرورتها في ظل الأزمة المالية العالمية 2009 وتأثير ذلك أيضا على تنافسية الاقتصاد الجزائري في إطار علاقته مع دول الاتحاد الأوروبي.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي بإتباع أسلوب التحليل في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: التأسيس النظري والمرتكزات الأساسية لماهية التكاملات الاقتصادية الإقليمية.

المحور الثاني: تحول التكاملات الاقتصادية إلى ورقة حمائية خفية في ظل الأزمات المالية العالمية.

المحور الثالث: تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي الأوروبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

1. التأسيس النظري والمرتكزات الأساسية لماهية التكاملات الاقتصادية الإقليمية:

1.1. ماهية التكامل الاقتصادي:

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما"¹. ومن خلال التكامل الاقتصادي يتم إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة و منسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية.²

2.1. مراح ودرجات التكامل الاقتصادي:

يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها:

1.2.1. منطقة التجارة الحرة:

هي "شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل"³، ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة منطقة التجارة الحرة الأوروبية "الإفتا (EFTA)"⁴.

¹ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار العربية للطباعة والنشر (مدبولي)، 2002، ص 42.

² عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص 137.

³ محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص 104.

⁴ الإفتا (EFTA) The European Free Trade Association: منطقة التجارة الحرة

2.2.1. الاتحاد الجمركي:

يقصد بالاتحاد الجمركي* بأنه معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، وعادة ما تكون اقتصاديات البلدان الشركاء متشابهة بما فيه الكفاية بغية تحقيق هيكلية للاقتصاديات التي تتبع عملية التكامل.¹

3.2.1. السوق المشتركة:

تعمل السوق المشتركة على إزالة العوائق أمام تجارة السلع بين أعضائها، كما تقرر تعريف جمركية خارجية مشتركة. وتسمح بالإضافة إلى ذلك، بحرية حركة البضائع والخدمات والأشخاص ورأس المال داخل السوق. وتعتبر السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR)* مثالاً للسوق المشتركة.

4.2.1. الاتحاد الاقتصادي:

بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية يشمل كذلك تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية

الأوروبية تضم سبع دول أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959.

* ويعد اتحاد البينيلوكس الذي تأسس عام 1947م أحد الأمثلة على الاتحادات الجمركية، حيث تشير كلمة بينيلوكس إلى الأحرف الأولى لأسماء ثلاث دول يضمها وهي بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ، واندماج هذا الاتحاد في المجتمع الاقتصادي الأوروبي عام 1958م. للمزيد انظر: عماد الليثي، بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003، ص ص 24-26.

¹ صالح بكر الطيار، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، الطبعة الأولى، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1995، ص 436.

* اتفاقية الميركوسور MERCOSUR: هي اتفاقية تجارية إقليمية يشترك فيها كل من الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروغواي. وقد تأسست في الأصل كاتحاد جمركي.

د. مخلوفي عبد السلام، أ. بن عبد العزيز سفيان، تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصادات...

والاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل وموحد بين الدول الأعضاء.

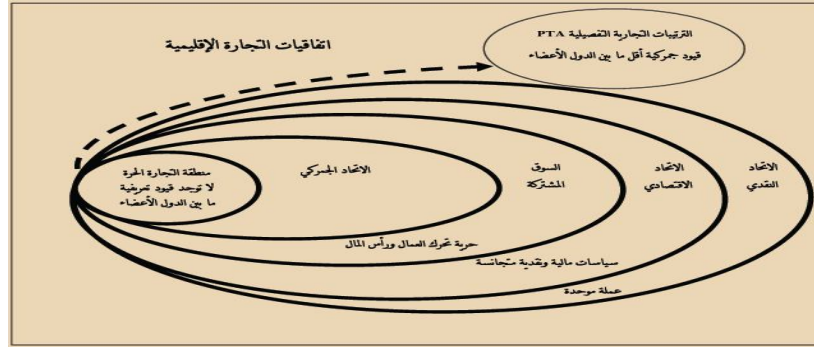
5.2.1. الاندماج الاقتصادي الكامل (الاتحاد الاقتصادي):

وبمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وهذه هي الصورة المحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة.

6.2.1. الاتحاد النقدي:

يعرف "فريدز ماكلوب" اصطلاح الاتحاد النقدي على أنه عبارة عن اتحاد الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء، والتكامل النقدي كما في الشكل أدناه يعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.

الشكل 01: درجات التكامل الاقتصادي



المصدر: منشورات جسر التنمية: " التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، ع 81، السنة الثامنة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة، مارس 2009، ص 09.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التكاملات الاقتصادية أصبحت لها أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية ومتسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية. فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل بما يستجيب لتلك التحولات لدرجة أن أصبحت هذه التكتلات تحمل صبغة جديدة وتتخذ كقالب حمائي جديد خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية وهو ما سيتم التطرق إليه في الجزئية أدناه بعد استعراض أهم الأساليب الحمائية الجديدة الناتجة عن هذه الأزمات.

2. تحول التكاملات الاقتصادية إلى ورقة حمائية خفية في ظل الأزمات المالية العالمية

منذ نهاية السبعينات وظهور موجة الكساد التضخمي وما صاحبها من اختلالات شديدة في موازين المدفوعات وأسعار الصرف، شهد النظام التجاري العالمي نكسة شديدة مست أركانه، وانعكس ذلك في انتشار موجة من أساليب الحماية غير الجمركية في البلاد الصناعية، وأصبحت تلك الموجة معروفة بما يسمى بـ "الأساليب الحمائية الخفية" والتي أصبحت تسير في خط مضاد لحركة التحرير التجاري التي عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينات وهو ما أصبح يؤثر على رسالة منظمة التجارة العالمية التي طالما نادى بها والمتمثلة في التحرير التجاري العالمي.

1.2. الحماية الخفية المرتبطة بالاتحادات الاقتصادية والتكاملات الإقليمية:

1.1.2. الاتحادات الاقتصادية واتحادات المنتجين الدولية:

تستخدم الاتحادات والتكتلات الاقتصادية كأداة حماية خفية في التجارة الدولية من خلال ما توفره لأعضاء التكتل من ميزات عن العالم الخارجي¹، كما أضحت اتحادات المنتجين الدولية شكلا جديدا من الأساليب الحماية وامتدادا للسلوك الاحتكاري المحلي إلى الساحة العالمية، ويعتبر أصدق مثال لهذه التكتلات السوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة ومجلس المعونة المتبادلة لدول أوروبا الشرقية².

2.1.2. الممارسات التمييزية في قواعد المنشأ ضمن التكاملات الإقليمية:

تعرف قواعد المنشأ بأنها "مجموعة القواعد التي تحدد الدولة التي يكون المنتج قد أنتج فيها"³. فعندما يكون المنتج قد أنتج بشكل كامل في دولة واحدة، لن تنشأ مشكلة. لكن تقع المشكلة في حالة ما إذا تم استيراد المدخلات الأساسية من دول أخرى، أو عندما يكون هناك

¹ للمزيد انظر: مخلوفي عبد السلام وبن عبد العزيز سفيان، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي الوادي (الجزائر)، يومي 26 و 27 فيفري، 2012.

² أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، ط 1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص 127.

³ بهاجيرات لالداس، منظمة التجارة العالمية دليل الإطار العام للتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 337.

بعض العمليات المحدودة قد تمت في الدولة التي صدر منها المنتج النهائي. ولغرض تبيان هذه القواعد نستعرض المثال التالي:

نفرض أن بلدا معينا A يفرض تحديدا كميا أو حقا جمركيا على الواردات الآتية من بلد آخر B، إن منتجي البلد الثاني سيسعون إلى تجنب هذه القاعدة عن طريق جعل منتجاتهم تعبر إلى بلد ثالث C قبل تصديرها إلى البلد A، هذا الأخير بإمكانه إعمال قواعد المنشأ حتى يتمكن من فرض الحق الجمركي أو التحديد الكمي للمنتج الآتي من البلد الثالث C.

وفي هذا الصدد نذكر أن الوحدة الأوروبية وسعت من مجال تطبيق حق جمركي ضد الإغراق بنسبة 20 % إلى الولايات المتحدة الأمريكية على آلات النسخ.

وتعتبر قواعد المنشأ أحد أساليب السياسة التجارية المستخدمة في اتفاقيات التجارة. ويمكن استخدامها كأداة تمايز تفضيلي في بعض الدول، وتظهر خطورتها في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بحيث لا تكون للأعضاء سياسة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي¹، وهو الأمر الذي تستغله الدول الصناعية كورقة حمائية لغرض حماية أسواقها من المنتجات الأجنبية خاصة القادمة من الدول النامية.

ولغرض اكتشاف خبايا ممارسات هذه القواعد بصيغ حديثة في أسواق أوروبا نستعرض الحالة التالية:

إن المتصفح لقواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة

¹ محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق، ط 1، الحمراء - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 271.

الأورو - متوسطة، يمكنه ملاحظة أنها تؤدي إلى التمييز ضد السلع المستوردة من دولة عربية ليست طرفا في اتفاق الشراكة لمصلحة السلعة نفسها المستوردة من دولة طرف مثل "تركيا، مالطا" باعتبار هذه الدول أعضاء في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا. فإذا افترضنا أن مادة بترو كيميائية تدخل في إنتاج البلاستيك، وإذا استوردت مثلا "الجزائر، مصر" هذه المادة من مالطا في هذه الحالة جاز لسلعة البلاستيك أن تدخل السوق الأوروبية من دون قيود لأن تلك المواد يتم معاملتها كما لو كانت منتجة في "الجزائر أو مصر". أما إذا استوردت تلك المواد البتروكيميائية نفسها والداخلية في إنتاج البلاستيك من السعودية مثلا، فإن سلعة البلاستيك الجزائرية أو المصرية في هذه الحالة لا تدخل السوق الأوروبية إلا تحت ضريبة جمركية مرتفعة، وهذه نتيجة طبيعية من الزاوية القانونية، لأن مالطا عضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية، بينما السعودية ليست كذلك...إلا أنه من الزاوية الاقتصادية تعني تشجيع استيراد مدخلات الإنتاج من دولة مثل "تركيا، مالطا" والابتعاد عن استيرادها من دولة عربية ليست عضوا في منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وهو ما يسمح لنا بالاستنتاج بأن مثل هذه الممارسات ما هي إلا وسيلة من الوسائل الحمائية التي تقوي بها الدول الصناعية روابطها بينها وبالتالي تحمي أسواقها من منتجات الدول غير الأعضاء في مناطقها التجارية على غرار الدول العربية والنامية هذا من جهة. أما من جهة أخرى فموضوع قواعد المنشأ من منطلق مرجعية الاقتصاد السياسي للشراكة يوضح أغراضا سياسية محدودة تتمثل في إطار تقوية الروابط التجارية مع دول غير عربية ولضعافها مع الدول العربية، في

إطار آليات تتعارض مع مقتضيات تحقيق السوق الوطنية والعمل من أجل انجاز مهمات التكامل الاقتصادي العربي.¹

3.1.2. شرط المدخل المحلي لدول التكامل الاقتصادي:

طريقة خفية للسياسة التجارية وأسلوب حمائي جديد يقوم على تحديد الحصة من المنتج النهائي التي يجب أن تنتج من طرف المنتجين الوطنيين إذا كان هذا المنتج موجه للبيع في السوق الداخلية. عادة يستخدم **شرط المدخل المحلي** من طرف الدول النامية في إطار سياسة إحلال الواردات، أما الدول المتطورة فتطبقه لتفادي تحويل الإنتاج نحو الدول النامية ذات اليد العاملة الرخيصة والحفاظ على المستوى الداخلي للعمالة.

4.1.2. السياسة التجارية الإستراتيجية من طرف دول التكتل:

في السنوات الأخيرة خاصة بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية ظهرت نظريات متعددة، تتمحور حول الاستفادة المحتملة للدولة المستوردة من الضريبة أو من الأدوات الأخرى للسياسة التجارية، التي برزت على الساحة حديثاً والتي يطلق عليها **الحماية الجديدة** New Protectionism، أو **نظريات السياسة التجارية الإستراتيجية** Policy Trade Strategic Theories، أو ما يسمى في أدبيات الأمم المتحدة بـ "النزعة الأحادية في التجارة".

فمجموعة الدول المتقدمة وفي إطار السياسة التجارية الإستراتيجية، تتبع مجموعة متنوعة من الإجراءات التجارية الأحادية

¹ عبد الأمير السعد، العولمة والاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، دار الفكر المصري، مركز البحوث العربية والإفريقية، ط1، القاهرة، 2008، ص 138.

والثنائية وذلك بغية ممارسة ضغط من جانب واحد على بلدان أخرى خاصة مجموعة الدول النامية لغرض فتح أسواقها أمام سلع هذه الدول. وبهذا المعنى فإن هذه الدول تقوم باتخاذ قرار من جانب واحد لتحديد ما هو عادل أو غير عادل من الممارسات التجارية للبلد الشريك مما يؤدي إلى تشويه المنافسة التجارية¹. وتأتي السياسات الأحادية هذه بهدف عرقلة النظام التجاري الدولي المفتوح بالاعتماد على التهديد بالانتقام التجاري للتخفيف من عقبات أجنبية مزعومة أمام صادرات هذه الدول*.

إن الممارسات الحمائية الخفية من خلال استخدام التكاملات الاقتصادية الإقليمية تؤدي إلى إضعاف قوة مساومة الدول النامية في مجال التجارة الدولية. إذ تمثل في واقع الأمر عنصرا احتكاريًا في الاقتصاد الدولي مما يزيد من قوة مساومة الدول المتقدمة الداخلة في هذه التكتلات². كما أن ارتباط بعض الدول النامية* بهذه التكتلات يؤدي إلى عرقلة حركة التصنيع في هذه الدول. ويرجع ذلك إلى تحرير التجارة فيما بينها وبين دول السوق مما يؤدي إلى عدم قدرة الصناعات الوليدة في هذه الدول على منافسة الصناعات القوية في دول التكتل المتقدمة على غرار ما يحدث بين دولة الجزائر في إطار شراكتها

¹ Stéphane Bécuwe, **commerce international et politique commerciales**, Amand Colin, (1ed), Paris, 2006, P 166.

* وكمثال على هذه الممارسة نذكر ما حدث بين دولتي الأرجنتين وتشيكوسلوفاكيا، حيث أعطت الأرجنتين عقد بناء مصنع للأسمدة للشركات التشيكوسلوفاكية مع اشتراط أن يشتري الموردون الخضروات وغيرها من السلع الزراعية التي تنتج بهذه الأسمدة. للمزيد انظر: بروس فينجرالد، إعادة نظر في التجارة المقابلة، مجلة التمويل والتنمية، م 24، ع 2، جوان 1987، ص 46.

² أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 127.

* من أمثلة هذه الدول: مدغشقر، مالي، الصومال،... الخ

التجارية مع التكامل الاقتصادي الأوروبي وهو ما سنتبينه الدراسة في الجزئية المقبلة.

3. تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي الأوروبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري

1.3. تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي:

يعد تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 والذي اعتمد على دراسة حالة كل دولة وفقا لـ 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012 كما يوضحه الجدول (01) (انظر ملاحق البحث).

نلاحظ من الجدول المذكور تراجع مرتبة الجزائر ب 14 مركزاً في ترتيبها تبعا لمجموعة المتطلبات الأساسية، بالإضافة لمعززات الكفاءة وب 8 مراكز في مؤشرات عوامل تطور الإبداع والابتكار وذلك مقارنة مع الفترة 2011-2012 مما يبرز مدى حاجة هذا الاقتصاد لتقوية بنيانه وإعادة هيكلة تماشيا مع متطلبات التنافسية الدولية خاصة في بيئة يسودها التغير والتطور المستمر الأمر الذي أدى بالجزائر إلى إقامة اتفاق شركة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 عليها تستفيد من خبرات دول هذا الاتحاد وترفع من تنافسية اقتصادها. فهل حققت الجزائر ما كانت تصبو إليه ؟ إن هذا ما ستبرزه الدراسة في الجزئية المقبلة.

2.3. الجزائر والتكتل الإقليمي الأوروبي:

منذ دخول اتفاقية التعاون التجاري ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ مطلع سبتمبر 2005 اتجهت الجزائر إلى تكثيف تعاملاتها مع دول هذا الاتحاد عن طريق المبادلات التجارية وفي منتجات مختلفة ما بين الشريكين، لكن وبسبب الوزن الاقتصادي المرتفع للمتعامل الأوروبي إذا ما قورن بدول جنوب المتوسط على غرار الجزائر، أصبح هذا المتعامل يستخدم بعض الأدوات الحمائية في التجارة الخارجية ممثلة خصوصا في المعايير البيئية المتشددة اتجاه صادرات هذه الدول على غرار الجزائر، وسوف يتم في هذا الإطار إبراز بعض تلك الممارسات وهذا بعد عرض هيكلية المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في المنتجات داخل وخارج المحروقات من خلال الجدول أدناه:

د. مخلوفي عبد السلام، أ. بن عبد العزيز سفيان، تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصادات...

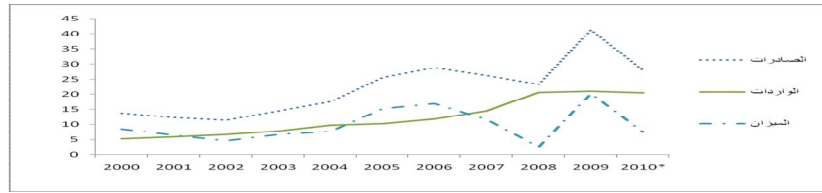
جدول (02): المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2010-2000)

القيمة بمليار دولار (Valeurs en milliards \$ US)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	13,78	12,34	11,47	14,52	17,59	25,55	28,75	26,20	23,33	41,27	27,94
الواردات	5,25	5,89	6,72	7,77	9,78	10,25	11,82	14,43	20,65	20,98	20,47
الميزان التجاري	8,53	6,45	4,75	6,75	7,81	15,30	16,93	11,77	2,68	20,29	7,47

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2011.

الشكل (02): تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2010-2000)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (02).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن فاتورة الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت انخفاضا بحوالي 2 مليار دولار ما بين سنتي 2000 و 2002 إذ بلغت سنة 2000 ما قيمته 13.78 مليار دولار لتتراجع هذه القيمة وتصبح أقل من 11.5 مليار دولار سنة 2002، لكن انطلاقا من 2003 شهدت هذه الفاتورة ارتفاعا محسوسا قارب معدل ارتفاع 50 % ما بين 2003 إلى 2006، حيث تزايدت فاتورة الصادرات من 14.52 مليار دولار إلى 28.75 مليار دولار في السنتين المذكورتين على التوالي، ثم ابتداء من أواخر 2007 وبدايات 2008 شهدت هذه الفاتورة من الصادرات انخفاضا محسوسا قارب 5 مليار دولار ما بين هذين السنتين وذلك بسبب إرهابات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد في غالبية دول الاتحاد الأوروبي والذي انعكس على انخفاض الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية لتعاود هذه الفاتورة الارتفاع بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي

مطلع سنة 2009. أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث انتقلت فاتورة الواردات وتضاعفت حوالي 4 مرات ما بين سنتي 2000 و 2010 إذ انتقلت من 5.25 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 21 مليار دولار سنة 2010 وهذا كدلالة واضحة على ذلك الضعف الذي لازالت تعاني منه الصناعة التصديرية الجزائرية حتى تجابه بها الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنجد أن المتعامل الأوروبي يعتمد في معاملاته مع الجزائر على بعض الممارسات الخفية التي تحول دون وصول صادرات الجزائر إلى دوله على غرار التعتن في تطبيق المعايير البيئية ومتطلبات الجودة في المنتجات خاصة الكهرومنزلية والغذائية منها. ومن أمثلة هذه المعاملات الخفية ما يلي:

- أحد المصدرين الخواص من ولاية أدرار تم إلغاء صفقته التجارية في إطار تصديره لبعض منتجاته من الخضر والفواكه إلى أحد أكبر الأسواق بالاتحاد الأوروبي وهو سوق "رنجرز" بفرنسا بحجة تعرض بعض هذه المنتجات للانشاء أو عدم تعليقها بطريقة جيدة تتنافى وشروط دول التكتل الإقليمي الأوروبي في قبول المنتجات.
- قامت الجزائر في السنوات القليلة الماضية بالمشاركة في معرض دولي للصناعات والمنتجات الوطنية بمنتج مصنوع من خشب أصله مستخلص من أشجار بمنطقة جيجل في الشرق الجزائري، وقد لاق هذا المنتج إعجابا للعديد من الدول على غرار فرنسا، فكادت أن تتم صفقة البيع وعند وصول هذه الكمية ذات الجودة العالية إلى

فرنسا تدخلت منظمات البيئة، وشككت في مدى مطابقة المنتج الجزائري لمعايير الصحة والسلامة وقامت هذه الأخيرة بإعادة فحصه بالاستعانة بمخابرها وتقنياتها البحثية، فتوصلت في آخر المطاف بقرار يوقف استيراد هذا المنتج من الجزائر بحجة أنه منتج مستخلص من أشجار نابثة في منطقة ملوثة بمدينة جيجل وأنه يشكل تهديدا على صحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان.

- تم إلغاء صفقة تجارية كبيرة لأحد مصدري عسل النحل الجزائري بحجة أن هذا النحل كان يقات من نباتات ملوثة بالمبيدات مما انعكس على تلوث رحيقها وهو ما قد يضر بصحة المستهلك الأوروبي.

- العديد من المنتجات الكهرومنزلية الجزائرية تبقى عالقة في موانئ دول الاتحاد الأوروبي بسبب شرطية معيار ROHZ وعدم استخدام النحاس في تلحيم هذه الأجهزة وغيرها من الأمثلة العديدة.

أما عن الخسائر الضريبية التي تكبدتها الجزائر من خلال شراكتها

مع دول التكامل الإقليمي الأوروبي فهي مجسدة في الجدول الموالي:

جدول (03): الخسائر الضريبية الناتجة عن الشراكة الأوروبية (2001-2010)

السنوات	الواردات غير الهيدروكربونية	الحصيلة الضريبية	الرسوم الفعلية	الخسائر كنسبة من أ.ن.م	الخسائر كنسبة من الحصيلة الكلية
2001	7662	1343	17.5	/	/
2002	9780	1611	16.5	/	/
2003	10951	1858	17	/	/
2004	15175	1927	12.7	/	/
2005	19121	2096	11	5.3	0.1
2006	22170	2041	9.2	15.9	0.4
2007	25163	2258	9	18	0.4
2008	28416	2370	8.3	23.8	0.7
2009	32018	2505	7.8	28.6	1
2010	36192	2705	7.5	31.8	1.3

Source: Taline Koranchelian and others, IMF Country Report N° 06/101, www.imf.org, 20-8-2006.

وحتى لا يفقد المصدرون الجزائريون حصصهم من الأسواق العالمية عموماً والأسواق الأوروبية على وجه الخصوص كان لابد من تشخيص حقيقي لمجمل العوائق التي يعانون منها، ومن ثم تبين الحلول الكفيلة بتجاوزهم لهذه العقبات حتى يرفع هؤلاء المصدرون والمتعاملون الاقتصاديون الجزائريون من تنافسية المنتج الوطني وهذا ما سيتم إبرازه في الجزئية الموالية من الدراسة.

2.3. المشاكل والحلول الكفيلة بتسهيل نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية:

1.2.3. عراقيل ومشاكل نفاذ الصادرات الجزائرية:

إن من بين أهم العراقيل التي يعاني منها المصدر الجزائري على المستوى الدولي يمكن ذكر ما يلي:

- تزايد القيود الجمركية وتنامي التكتلات الاقتصادية.
- عدم موافقة تقنيات المنتجات في الأسواق العالمية.
- مشاكل ارتفاع سعر البيع مما يصعب مهمة الترويج للمنتجات والتعريف بها.
- مشكل التعبئة والتغليف للمنتجات المعدة للبيع.
- التقدم التكنولوجي والفني وما يثيرانه من تحديات في مجال تطوير الإنتاج، وتدني التكاليف وأسعار البيع إلى درجة إغراق السوق، والقدرة على التأثير في أذواق المستهلكين باستخدام أساليب علمية حديثة ومتطورة من طرف البلدان المتقدمة.
- مشاكل نقدية: وهي مخاطر أخرى تعاني منها المؤسسات الجزائرية وتكون هذه المخاطر مرتبطة بالمعاملات الدولية التي تتم بالعملة

الصعبة بوجود نظام مالي قائم على أسعار صرف متقلبة وكمثال على ذلك مشكلة انهيار أسعار الصرف.

2.2.3. أهم الحلول الكفيلة بتسهيل نفاذ الصادرات الجزائرية:

إن من بين الحلول الكفيلة بتخفيف آثار الاشتراطات البيئية في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية والتي تحول دون نفاذ صادرات المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية نذكر ما يلي:

- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها إلى الكساد.
- يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة وتحصيلها والبحث في تطويرها للخروج من التبعية.
- تكييف تعبئة وتغليف السلع المعدة للتصدير حسب وسيلة النقل المستخدمة لنقلها.
- استعمال الوسائل المحفزة على غرار استخدام العبوات الجذابة، إدراج جملة معبرة أو إشارة إلى زيادة في الوزن أو تخفيض السعر...، والتي من شأنها إقناع المستهلك الأجنبي على اقتناء المنتج الجزائري.
- إنشاء هيئة على مستوى المؤسسة تأخذ على عاتقها مهام إيداع وتقديم منتج يتحلى بكل المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوفر

في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتج لا يتأثر بالتكاليف الناجمة عن استخدام الجودة، دون أن ننس المساعدات المالية التي يجب أن تقدمها الهيئات المصرفية.

- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.
- تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به التمثيليات التجارية والدبلوماسية والتي تهدف أساسا إلى ترقية القطاع التصديري الجزائري.
- إنشاء مصلحة التصدير والتي تمثل فرع من فروع مصلحة التسويق، فمصلحة التصدير تتكفل بهيكلية عملية التصدير من خلال جمع المعلومات من الأسواق الخارجية، هيكلتها وتزويد كل قسم من أقسام المؤسسة بها.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن دول العالم وسعيا منها لتقادي آثار الأزمات الاقتصادية العالمية اتجه العديد منها إلى إنشاء تكاملات اقتصادية إقليمية لغرض مجابهة تحديات هذه الأزمات، إلا أن وجود هذه التكاملات بكل ما تتمتع به من قدرات إنتاجية هائلة، وبسبب اختلاف الوزن الاقتصادي لدول العالم سوف يؤدي إلى تزايد خطورة المنازعات التجارية وإلى وقوع أضرار خاصة بمصالح الدول النامية، ولعل ما أفرزته الأزمة المالية العالمية الأخيرة من توجهات جديدة على غرار الاستعانة بآلية التكاملات الاقتصادية لحماية دول التكامل من المنافسة

الأجنبية لهو خير دليل على مدى تغير وجهة هذه التكتلات في الاقتصاد الدولي.

فلربما كان من بين أهم إفرازات الأزمة المالية العالمية اتجاه العديد من الدول خاصة المتقدمة منها نحو تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن. لكن ومن خلال ما أثبتته الدراسة فإن إقامة هذه التكتلات دون مراجعة الضوابط التي تحكم أساليب عملها أصبح يحدث شرخا كبيرا خاصة بينان الدول النامية التي لازالت تعاني من الممارسات التمييزية من خلال هذه التكتلات والتي أضحت في الفترة الحالية تحمل صفة القالب الحمائي الجديد والوسيلة الحمائية المشروعة في ظاهرها ولكنها بوسائل ممنوعة لطالما أثرت على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر. هذه الأخيرة التي لا بد لها كذلك من الأخذ بمفهوم التكامل الاقتصادي بصيغته الجديدة بما يواكب ويتمشى مع مختلف المتغيرات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وفي جميع المجالات.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- على المنظمة العالمية للتجارة كونها الإطار الرئيس لتحرير المبادلات التجارية أن تعمل جاهدة على تبيان فحوى الاستثناءات التي ترد على بعض موادها بشكل أكثر وضوحا حتى تستوعبه جميع الدول الأعضاء وبالتالي تتجنب تسلل استخدام التكتلات الاقتصادية كأداة حمائية تمييزية.
- لا بد تراجع أن الجزائر سياستها التجارية والتبادلية مع دول التكتل

- الاقتصادي الإقليمي الأوروبي حتى تتجنب المزيد من الخسائر كونها تواجه مجموعة متكاملة من الدول الاقتصادية القوية.
- ضرورة إجراء دراسات وبحوث متعلقة بالأسواق الخارجية، المنتجات المنافسة، الأسعار...، وتقييمها مما يساعد على إمكانية التصدير، وكذا المشاركة في المعارض والصالونات المقامة في الخارج.
 - تحديد أسعار بيع المنتجات الجزائرية بطريقة عقلانية بحيث يكون مقبولا لدى المستهلك الأجنبي فلا يكون مرتفعا جدا مما يجعله يقصى من المنافسة ولا يكون منخفضا جدا كذلك حتى يبعث الشك في نوعية المنتج.
 - تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتج الجزائري وإيصاله إلى الأسواق الخارجية مصمما حسب أذواق المستهلكين الأجبيين مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة.

قائمة المراجع:

- 1- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار العربية للطباعة والنشر (مديولي)، 2002.
- 2- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007.
- 3- بروس فيتزجيرالد، إعادة نظر في التجارة المقابلة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 24، الرقم 02، جوان 1987.
- 4- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب

- الاستثمارات، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
- 5- محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية - التحديات وضرورات التحقيق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 6- مخلوفي عبد السلام وبن عبد العزيز سفيان، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي الوادي (الجزائر)، يومي 26 و 27 فيفري، 2012.
- 7- عبد الأمير السعد، العولمة والاقتصاد العالمي - قضايا راهنة، دار الفكر المصري، مركز البحوث العربية والإفريقية، ط1، القاهرة، 2008.
- 8- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
- 9- عماد الليثي، بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003.
- 10- صالح بكر الطيار، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، ط 1، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1995.
- 11- Stéphane Bécuwe, **commerce international et politique commerciales**, Amand Colin, (1ed), Paris, 2006.

د. مخلوفي عبد السلام، أ. بن عبد العزيز سفيان، تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصادات...

ملاحق البحث

جدول 01: ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011 - 2013

فرق الأداء	مرتبة الجزائر حسب تقرير		مرتبة الجزائر حسب تقرير		المحاور الرئيسية
	2013- 2012		2012- 2011		
	النقاط (7-1)	المرتبة (144-1)	النقاط (7-1)	المرتبة (142 - 1)	
23 ↓	3.7	110	4.0	87	تصنيف التنافسية الإجمالي
14 ↓	4.2	89	4.4	75	المتطلبات الأساسية
14 ↓	2.7	141	3.1	127	1- مؤشر المؤسسات
07 ↓	3.2	100	3.4	93	2- مؤشر البنية التحتية
04 ↓	5.7	23	5.7	19	3- مؤشر الاقتصاد الكلي
11 ↓	5.4	93	5.5	82	4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
14 ↓	3.1	136	3.4	122	معززات الكفاءة
07 ↓	3.4	108	3.5	101	5- مؤشر التعليم العالي والتدريب
09 ↓	3.0	143	3.4	134	6- مؤشر كفاءة سوق السلع
07 ↓	2.8	144	3.4	137	7- مؤشر كفاءة سوق العمل
05 ↓	2.4	142	2.6	137	8- مؤشر تطور الأسواق المالية
13 ↓	2.6	133	2.8	120	9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية
02 ↓	4.3	49	4.3	47	10- مؤشر حجم السوق
08 ↓	2.3	144	2.7	136	عوامل تطور الإبداع والابتكار
09 ↓	2.5	144	2.9	135	11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
09 ↓	2.1	141	2.4	132	12- مؤشر الابتكار

Référence: World Economic Forum, the Global Competitiveness Reports: 2011-2012, pp 94-95 and 2012-2013, pp: 88-89

أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النفط (Nafta)

أ. بلحسين فاطمة الزهراء¹

أ. ربيعي رياض²

الملخص:

إن ما يميز العلاقات الدولية بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة في الآونة الأخيرة هو تنامي تطورات عديدة ومتلاحقة، وظواهر كثيرة مست كل المجالات الاقتصادية، والظاهرة الواضحة التي فرضت وجودها، وتعتبر بحق ظاهرة من ظواهر التحولات الاقتصادية المعاصرة هي تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية. إذ تميز النصف الثاني من القرن العشرين، بالتوجه البارز نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو تعزيز القائم منها واحتلت بذلك مكانا مميزا في الأدبيات العلمية. ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل تدفع بدولة ما أو مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية إلى تكوين تكتل أو الانضمام إلى تكتل قائم بالفعل قصد تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بالأمن، التنمية والمصلحة المشتركة. وقد أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويعتبر الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي بين الدول من أبرز وأهم فعاليات العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيرا، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول المشكلة لهذه التكتلات وحجم مبادلاتها التجارية، وما يترتب عن ذلك في العلاقات بين الدول المشكلة أو الأعضاء في التكتل وبين الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التكتلات، النفط، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك.

¹ أستاذة مساعد، قسم أ، جامعة بشار belhoucine_fatima@yahoo.fr

² طالب دكتوراه، جامعة أم البواقي riadrebai16@yahoo.fr

مقدمة:

شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية بنمطها الكلاسيكي والجديد، حيث شهدت فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ظهور تنظيمات إقليمية توافق في خصائصها مفهوم الإقليمية الكلاسيكية، في حين شهدت نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، تأسيس تكتلات إقليمية وفق خصائص الإقليمية الجديدة المواكبة للتطورات، التي طرأت على الحياة الاقتصادية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد.

ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تأسست العديد من التنظيمات الإقليمية انخرطت فيها عدد الدول بغض النظر عن المستوى الاقتصادي سواء كانت دولا نامية أو متقدمة، أو مذهبها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكي. وذلك من أجل مواجهة تحديات هذه الفترة فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع مارشال الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية.

وقد كانت الدول الأوروبية أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت هذه الدول منهارة اقتصادياً وعاجزة عن النمو. فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها، ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، ومواكبة مختلف التطورات

الكبيرة في العلم والتكنولوجيا.

من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين، الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى.

ونظرا للتقدم الكبير الذي شهده التكامل الأوربي، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التفكير في إقامة تجمع إقليمي خاص بها ويعزز قدرتها التنافسية المتأكلة، فبدأت بتشكيل منطقة التجارة الحرة بينها وبين كندا سنة 1989 والذي توسع فيما بعد ليصبح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " النافتا " باندماج المكسيك إليها.

هذا كله دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي المزايا المترتبة أو الفوائد المكتسبة من الانضمام إلى تكتل نافتا Nafta الاقتصادي بالنسبة للدول الأعضاء ؟

أ - فرضيات البحث:

لمعالجة الموضوع محل الدراسة من جوانبه المختلفة، قمنا باعتماد الفرضيات التالية كإجابات أكثر احتمالا للأسئلة المطروحة في الإشكالية:

- أن التكتل الاقتصادي هو ضرورة حتمية في ظل التغيرات الحديثة بحيث يوفر ويكمل النقص الذي يتواجد في الدول الأعضاء؛
- أن تكتل النافتا يمثل قوة اقتصادية تستعمله الدول الأعضاء بشكل خاص، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام لمواجهة ومجابهة التكتلات الاقتصادية الأخرى.

ب - أهمية البحث:

إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي المعاصر تتمثل في سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، ليحل محلها الإقليم الاقتصادي في مجموعه، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في قوى الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج السلعي الكبير والكثافة الرأسمالية العالية، أدى إلى تهميش الاقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة وجعلها غير ذات شأن في توازن النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

إن قيام التكامل الاقتصادي بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتشابهة أو بين الدول ذات الظروف الاقتصادية والسياسية المتشابهة، له أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

- قيام التجارة بين الدول المختلفة داخل نطاق التكتل الاقتصادي، في ظل الاستخدام الكامل لموارد الثروة واليد العاملة وسهولة انتقالها، وكذلك إزالة العقبات التي تحد من تدفق التجارة الدولية من مكان لآخر.
- تحسين وتطوير وسائل النقل وطرق المواصلات المختلفة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.
- تطوير المنتجات ووسائل الإنتاج من خلال تبادل الآراء والأفكار وفنون الإنتاج بين الدول.

ت - منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة يتمثل في المنهجين الوصفي والتحليلي، وتم انتهاج الوصفي لكونه ملائماً لعرض الجوانب النظرية فيما يخص التعريف بالتكتل الاقتصادي ومقوماته ودوافعه وأنواعه. أما المنهج التحليلي، استعملناه لنبين كيف أثر التكتل الاقتصادي النفاتا على معدلات النمو الاقتصادي بالنسبة للدول الأعضاء، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ث - تبويب البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى قسمين:

أولاً: تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية والإقليمية،

ثانياً: المزايا المكتسبة من التكتل الاقتصادي للدول الأعضاء.

أولاً: تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية

شهدت السنوات الأخيرة عودة انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية، وأصبحت غالبية الدول المتقدمة والنامية تنتمي إلى تكتل إقليمي أو عدة تكتلات في آن واحد، بحيث أصبح أكثر من ثلث التجارة العالمية يتم بين هذه التكتلات. وتأتي أهميتها في كونها تشمل بكل صورها وأشكالها بأن حوالي 75% من دول العالم ينتمون إلى تكتل معين، وما يقارب 80% من سكانه يعيشون في كنف تكتل اقتصادي.

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الاتجاه الصحيح وبالسريعة

الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة وتحقيق الرفاهية لشعوب تلك الدول.

1-1 تعريف التكتل الاقتصادي:

لقد اختلف المنظرون في إعطاء مفهوم واحد للتكتل الاقتصادي وذلك لاختلاف النماذج التي أحاطوها بالبحث والدراسة، حيث يختلط هذا المفهوم مع كلا من التكامل والاندماج والإتحاد، إذ سنركز على الانطلاق من التكتل للوصول إلى المفاهيم السابقة الذكر.

إن كلمة التكتل تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد، ورغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر.¹

إن التكتل الاقتصادي هو عملية ارتباط بين دولتين أو أكثر، تكون العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم الأخرى، للوصول إلى مراحل جد متقدمة من التكامل والاندماج الاقتصادي². إذ يعني التكامل الشيء المترابط عضوياً في كل لا يتجزأ لذا فإن البعض الآخر من الاقتصاديين يفضل استخدام مصطلح الاندماج بدلاً من التكامل، غير أن هذا الأخير هو الشائع في أغلب الدراسات.³

¹ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 01، 2000، ص 42.

² J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, *Les unions économiques régionales*, ARMAND COLIN, Paris, 1999, P 61.

³ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص 277.

وعليه يعتبر الاتحاد الاقتصادي الإقليمي أو الجهوي هو المسار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد، وهي اتفاقات متغيرة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية والهيكلية ودرجة التحرير للاقتصاد التي تصل إليها الدول الأعضاء، وهو يقدم عدة امتيازات كالاقتصاد الذي يرقى إلى مستوى المنافسة، تخصص وتكامل بين الاقتصادات، والأكد أن وضعه قيد التنفيذ يطرح مشاكل جدية من الصعوبة التغلب عليها من بعض اقتصاديات المنطقة، لكن يبقى الهدف الأساسي هو إزالة القيود الجمركية على مجموع أو جزء هام من المبادلات.¹

أي عندما نتكلم عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا ينحصر تفكيرنا في الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها المعاملة التفضيلية بين الدول لتخفيف القيود المعرقة لانسياب السلع والخدمات فيما بينها، كتخفيف القيود الخاصة بالرسوم الجمركية وتخفيضها، وإنما نقصد بذلك إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل التجاري وحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكتل، وكذلك تطبيق تعريف جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الدول المتكتلة. وكذلك محاولة التوصل إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في مجالات الصناعة، والزراعة وكذلك السياسات المالية والميزانية وكل المجالات التي تتفرع من الأنشطة الاقتصادية المختلفة². ومنه تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهم النماذج التنموية التي تتطوي على مبدأ التكامل

¹ J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, *op cit*, P 14.

² ج. هوجيندورون، ب. يراوان، (ترجمة: محمد سمير كرم)، الاقتصاد الدولي الحديث، مكتبة الوعي العربي، لبنان، 1979، ص 607.

- الاقتصادي، كضرورة ومنهاج لبلوغ أعلى مستويات ودرجات التكامل.
- وتهدف الدول من وراء الانضمام إلى التكتل الاقتصادي، الحصول على مجموعة متنوعة من الفوائد الاقتصادية، من أهمها:¹
- ضمان الحصول على المواد الأولية بشكل دائم وبأسعار معقولة، وإيجاد الأسواق الواسعة لتصريف المنتجات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه وتحسين نوعيته،
 - إيجاد التخصص في الإنتاج، مما يؤدي إلى نشوء التقسيم الدولي للعمل ويعزز،
 - زيادة دخل السكان وزيادة قدرتهم الشرائية، مما يكفل رفع مستواهم المعيشي.
- ولكن هذه الفوائد لا تأتي متساوية لجميع الدول المشتركة في التكتل الاقتصادي، وذلك تبعاً للعوامل التالية:²
- درجة التكامل الاقتصادي، أي درجة اختلاف السلع نوعاً وكماً بين دول المجموعة الاقتصادية الواحدة، ودرجة اختلاف المعروض من السلع ووسائل الإنتاج، مما يساعد على زيادة التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية؛
 - حجم الدول الأعضاء وعددها، حيث يؤثر عدد الدول الأعضاء وأحجامها على التكامل الاقتصادي والفوائد المرجوة منه، فكلما زاد عدد الدول المشاركة فيه ساعد ذلك على زيادة حجم التبادل التجاري لا سيما إذا كانت الدول كثيرة وذات اقتصاديات صغيرة؛

¹ أسامة قدور، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، 1985، ص 94.

² المرجع نفسه، ص 95.

- الموقع الجغرافي الذي يتحكم بسهولة نقل السلع والبضائع وتقليل تكاليف النقل، فكلما كانت دول الكتلة الاقتصادية متصلة وقريبة من بعضها ساعد ذلك على سهولة ربطها بخطوط النقل المختلفة، مما يؤدي إلى سهولة النقل وانخفاض التكاليف.

ففي كل الأحوال يبقى البحث عن تحقيق المنافع الاقتصادية، من أبرز الأهداف التي تقصدها الدولة المنظمة في إطار التكتلات الإقليمية وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن مقومات ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية إذ تلعب الدول الصناعية دورا محوريا في هذا المسعى المستمر.

1-2 مقومات ودوافع قيام التكتل الاقتصادي:

لقد تباينت دوافع ومقومات إنشاء التكتلات بين الدول الرأسمالية ودول الجنوب، فخلال السنوات 1990-1995 زاد عدد مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية حيث بلغت نحو 108 ترتيبا نهاية عام 1995، منها 29 تجمعاً برز عام 1992 فقط. غير أن بروزها بهذا الزخم الواضح يؤكد قوة الدوافع التي قادت إلى قيامها والمقومات التي تملكها، إذ نستنتج بأن هناك تضافر مجموعة من الدوافع والمقومات للاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم والتي هي¹:

¹ أنظر في ذلك:

- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات والتجمعات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 01، 1999، ص 217.

- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 01، 1999، ص 50.

أ - مقومات قيام التكتل الاقتصادي:

إن التكتل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكتلة مقومات وأسس اقتصادية وسياسية وثقافية، وسنقتصر على ذكر أهم المقومات الاقتصادية وهي:¹

- **التخصص وتقسيم العمل:** وهما عاملان أساسيان في بلورة التكتل الاقتصادي، باعتبارهما العاملين الذين تتحقق بهما وفرة الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية، التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، ويعتبر أساس قيام التكتل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

- **توفر عناصر الإنتاج:** وهذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية، سواء تعلق الأمر برأس المال أو العمل أو العوامل التقنية والتنظيمية الأخرى. فكل هذه العوامل مسئولة عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي فالتكتل يوفر فرصة وإمكانيات أكبر لتوفير هذه العناصر للدول المتكتلة.

- **توفر الموارد الطبيعية:** وهو عنصر مهم من عناصر مقومات التكامل الاقتصادي وديمومته، فتوفر هذا العنصر الطبيعي وباختلاف أنواعه سيحقق مكاسب لهذه الدول ويساعدها على تحقيق التكامل الحقيقي، فبعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة (أراضي، مياه) تساعد على توفير إنتاج زراعي، والبعض الآخر من البلدان تتوفر على إمكانيات تقنية تساعد على تحقيق صناعة متطورة وأخرى تتمتع

¹ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، مصر، ط 1، 2001، ص ص 29 - 35.

بمناخ ملائم وأمكنة سياحية تساعد على توسيع قدراتها السياحية.

- **توفر وسائل النقل والاتصال:** إن توفر وسائل النقل البحري والجوي والبري، وطرق الاتصال الحديثة فهذا كله يساعد على نجاح عملية التكتل الاقتصادي بين الدول، وأن توفر هذه العناصر مهمة جداً لاستمراره وتقويته. كل هذا زيادة على مقومات أخرى جغرافية وسكانية، لغوية وعرقية ودينية... الخ.

ب - دوافع التكتل الاقتصادي:

إن الاقتناع بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكتلة بعد تكتلها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل قيام التكتل هو الدافع الذي يدفع هذه البلدان إلى التكتل، وكلما زاد الاقتناع بتحقيق هذه المنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي أقوى، ومن بين هذه الدوافع نذكر الدوافع الاقتصادية ومنها¹:

- **اتساع حجم السوق:** يصبح بإمكان كل بلد عضو توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكتل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط وهذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع بالنسبة للمشروعات بسبب توفر الطلب وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد المتاحة، الأمر الذي يحقق الوفرة الإنتاجية، وتزداد المنافسة بين المشاريع الإنتاجية وتنخفض الأسعار وترتفع الجودة.

- **زيادة التشغيل:** إن اتساع السوق والتوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية يتيح قدراً أكبر من فرص التشغيل، خاصة في سوق العمل

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط 01،

2001، ص ص 180 - 184.

فتتوسع ليصبح سوقاً واحدة للبلدان المتكتلة، وتزداد قدرة استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها، وترتفع إنتاجية العمل.

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** إن التكامل الاقتصادي يتيح توفير إمكانيات أكبر لزيادة الإنتاج وتوسيعه لتغطية السوق الواسعة مع وفرة الإنتاج التي تتيحها بلدان التكتل لبعضها البعض، وبالتالي يصبح هناك حرية في عملية الإنتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية، وبذلك يتوفر قدراً كافياً من عنصر رأس المال وقدراً كبيراً من الأيدي العاملة اعتماداً على إمكانيات البلدان المتكتلة، ومن ثمة يزداد الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمواً في الناتج والدخل الوطني ويتحقق النمو الاقتصادي.

- **تطوير القدرات التكنولوجية:** إن التعامل بين مجموعة البلدان في إطار التكتل الاقتصادي يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لبلد سهلة بالنسبة لبلدان التكتل الأخرى، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية، وبالتالي تتطور وتتمو القدرة على الاستخدام والنمو اعتماداً على هذه القاعدة التكنولوجية.

إذا فالتكتل الاقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول، فهناك الكثير من الدول التي دخلت في تكتلات اقتصادية ووصلت إلى أعلى المستويات متخذة شكل سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي أو مرحلة الاندماج، وما تزال حتى اليوم تعمل جاهدة لتضييق الفجوة بين الدول الأعضاء فيها.

3-1 أشكال التكتل الاقتصادي:

إذا كان التكتل يقوم على إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد والمنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، فإن ذلك يتم

بعدة أشكال يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق تكتل اقتصادي أو تحقيق مستوى أعلى منه، إذ يمكن التمييز بين خمسة صور (أشكال) متتابعة، وهي على النحو التالي:¹

أ - منطقة التبادل الحر:

تتميز منطقة التبادل الحر أو التجارة الحرة باتفاق الدول الأعضاء على إلغاء كافة القيود الجمركية والقيود الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة عضو بنظامها الجمركي مع بقية دول العالم.

ب - الاتحاد الجمركي:

يأتي الاتحاد الجمركي في درجة أعلى من صيغة منطقة التجارة الحرة، حيث يشمل الاتحاد الجمركي تبني دول الاتحاد الاقتصادي تعريف جمركية موحدة اتجاه باقي دول العالم وهو ما يعرف بالجدار الجمركي. بالإضافة إلى إزالة القيود الكمية وغير الكمية في وجه التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

ت - السوق المشتركة:

وهي درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، حيث بالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات، وتوحيد التعريف الجمركية مع باقي الدول غير الأعضاء تتضمن إلغاء كافة القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق. وعلى إثر ذلك تشكل

¹ انظر في ذلك:

- خالد محمد حنفي، متطلبات تحقيق مكاسب تحرير التجارة في مصر في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص 96.
- حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998، ص 10.

الدول الأعضاء سوقاً موحدة يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، كما كان عليه الحال في السوق الأوروبية المشتركة.

ث - الاتحاد الاقتصادي:

يمتاز بنفس خصائص السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء بشكل متماثل وتتميز هذه المرحلة بأنها من أعلى مراتب التكتل الاقتصادي بكسر كافة القيود والحواجز عن حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وذلك بقصد إلغاء التمييز الناشئ بين الدول الأعضاء وصولاً إلى توحيدها.

ج - الاندماج الاقتصادي:

وهذه هي المرحلة الأخيرة التي تمثل أعلى مراتب التكامل الاقتصادي إذ تتضمن بالإضافة إلى ما سبق ذكره في المراحل الأربع السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية، وإيجاد مؤسسات إقليمية (اتحادية) تسهر على تطبيق السياسة الاقتصادية الموحدة في جميع المجالات (المالية والنقدية، الضريبية والاجتماعية). بالإضافة إلى عملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.¹

¹ حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 1997، ص ص 36،

ويترتب على ذلك تقليص نفوذ السلطة التنفيذية لكل دولة وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية الموحدة. لعل أهم ما يميز التكتل الاقتصادي أن التكامل فيه والاندماج والاتحاد يستمد صلابته الحقيقية من أسسه المحددة، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية الواجب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل ويبقى من أهم التكتلات الإقليمية حالياً الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي لكن دراستنا ستقتصر على نموذج من بين نماذج التكتل ألا وهو النافتا.

ثانياً: المزايا المكتسبة من التكتل الاقتصادي النافتا للدول الأعضاء

يتمحور أهداف تشكل هذا التكتل الاقتصادي¹ الذي يسمى بالنافتا² أساساً في تشكيل منطقة تجارة حرة بين الدول المتكاملة، دون أن يتعدى إلى إقامة إتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهي دول متباينة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل. تضم هذه الدول 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17% من

¹ قاسم الشريف، النافتا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومي، دمشق، ع 64، السنة الثامنة، 2000، ص 5.

² ظهرت في القارة الأمريكية عدة تجمعات إقليمية منذ البدايات الأولى للتكامل الإقليمي خلال القرن الماضي خاصة بين دول أمريكا اللاتينية، إلا أنها لم تحقق النجاح الذي حققته التجربة الحديثة للنافتا المعروفة ب (NAFTA) أو (ALENA) حسب الترجمة الفرنسية. وتسمى أيضاً باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39% من إجمالي تجارتها مع العالم.¹

2-1 مراحل نشأة النافتا وإجراءات التحرير:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

أ - مراحل نشأة النافتا:

لقد أصبحت منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية واقعاً ملموساً بعد أن كانت أمراً مستحيلاً، وذلك في فترة لا تتعدى بضع سنوات إنشاء فترة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، وقد كانت الخطوة الأولى في هذا الإطار تتمثل في منطقة التجارة الحرة الكندية الأمريكية (CUSFTA)، وهي عبارة عن فكرة تخضع للتداول والنقاش منذ القرن التاسع عشر. وفي أواخر عام 1986م وعندما خاض البلدان حرب تجارية صغيرة حول تجارة الأخشاب والذرة إلى جانب خلاف آخر حول حقوق الملاحة في منطقة القطب المتجمد الشمالي كان يبدو أن هناك فرصة بسيطة لإنشاء تكتل تجاري. إلا أن المزاج سرعان ما تغير وبدأت المفاوضات عام 1986م وقد تمخضت عن تأسيس منطقة تجارية حرة في 1 يناير 1989م.

أما الخطوة الثانية، فقد تمثلت في وضع المكسيك في الصورة

¹ J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, *op.cit*, p p 37-48.

حيث أصبحت الحكومة المكسيكية، ومنذ عام 1985م عازمة وبصورة متزايدة على كسر الحواجز التي كانت موضوعة من قبلها، في طريق إنشاء اقتصاد مكسيكي حر ومخصص وأكثر كفاءة.

لقد أدت سلسلة من الإصلاحات التي تم تبنيها هذه الأخيرة، إلى خروج الأنشطة التجارية عن مسارها، كما أدت إلى تخفيف العقوبات التي تواجه عملية استيراد السلع، وقد كانت التعريفات الجمركية في المكسيك مرتفعة، كما أنها ارتفعت بشكل أكبر بعد أن أجبرت أزمة المديونيات التي حدثت عام 1982م في المكسيك على تبني سياسات تقشفية، وفي عام 1992م قامت المكسيك بتقليص تعرفتها إلى ما متوسطه 10% فقط.

وفي عام 1990م شرعت حكومتى المكسيك والولايات المتحدة في إجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية تجارية، حيث انضمت كندا إلى تلك المفاوضات عام 1991م. وقد تم التوصل إلى الاتفاقية عام 1992م حيث تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، والتي حلت محل منطقة التجارة الحرة الكندية الأمريكية في 1 يناير 1994م.¹ وقد قامت هذه المنطقة بإلغاء التعرفة وإزالة بعض العقوبات والعوائق الغير مرتبطة بالتعرفة والتي كانت تعترض مسار التجارة في إطار المنطقة (جرت عملية تحرير التجارة بشكل بطيء حيث لم تستكمل إلا في عام 2008).

تنص اتفاقية النافتا (NAFTA) على إزالة الحواجز التي تعترض

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 12.

مسار الاستثمارات الاقتصادية العابرة للحدود في إطار المنطقة، كما أن المكسيك عملت على استكمال متطلبات الأداء بشكل تدريجي بما في ذلك متطلبات القناعة المحلية ومتطلبات التصدير، والتي كانت الحكومة المكسيكية قد فرضتها سلفاً على الشركات التجارية الأجنبية العاملة هناك. وقد عملت النفط أيضاً على تحديد التجارة والاستثمار المفتوح في العديد من الصناعات الخدمية بما في ذلك المصارف والخدمات المالية. وقد اتخذت النفط حزمة من التدابير الهادفة إلى حل المنازعات، وتدعو الاتفاقيات الإضافية إلى تطبيق أفضل لمقاييس العمل والبيئة.

ولكن النفط لم تدع إلى هجرة بشرية حرة بين تلك الدول، كما أنها لم تعمل على نزع الطابع الوطني عن شركة بيمكس (PEMEX)، وهي شركة مكسيكية حكومية ضخمة تحتكر القطاع النفطي.

ب - إجراءات التحرير الاقتصادي بين دول النفط:

بما أن اتفاقية النفط انحسرت أساساً في منطقة التجارة الحرة، فإن الدول الموقعة اتخذت مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما وفق الإجراءات التالية:¹

- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى 15 عاماً تدريجياً حتى إلغائها تماماً بين الدول الثلاث،
- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات،
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل،
- تحرير انتقال رؤوس الأموال كإزالة كافة القيود المفروضة على

¹ عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص61.

- الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية،
- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية،
- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق، شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر،
- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق،
- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم،
- استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال.

والملاحظ من خلال المجالات التي شهدتها عملية التحرير، أنها لم تقتصر فقط على حركة السلع والخدمات بل تعدتها لتشمل مجال حركة رؤوس الأموال والاستثمارات وحركة العمالة، الأمر الذي يوحي بأن هذه التجربة قد انتقلت لمرحلة السوق المشتركة. لكن إمعان النظر في الشروط والقيود المفروضة على حركة بعض الاستثمارات مثل قطاع الزراعة، في حين يشجع الاستثمار في قطاع البترول كيميائيات.

2-2 القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية:

هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي تسري وتنظمها الاتفاقية، والتي هي:

- قطاع الزراعة: يتم إزالة معظم الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة

على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6% على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضر، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عاما، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النفط وذلك سنة 1989.¹

- **قطاع السيارات:** يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع خلال مدة عشرة سنوات، كما تتطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعي ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62% من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية.

- **قطاع الطاقة:** تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

- **قطاع الخدمات المصرفية:** يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية، حتى تزيل كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007.

- **قطاع النقل:** كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر

¹ Jean Marc Siroën, *La régionalisation de l'économie mondiale*, Edition la découverte, Paris, 2000, p 21.

الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية. ويقوم هذا الأمر على مرحلتين، فالأولى طبقت عام 1996 تمثلت في السماح للشاحنات بالعمل الحر في خمس ولايات حدودية، وفي عام 2000 كانت المرحلة ثانية حيث تم السماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد حتى حين.

شملت أيضا اتفاقية النفط بعض الاتفاقيات الجانبية، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة حيث نصت على أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ "النفط"، والسبب في ذلك هو التخوف من أن بعض المنشآت من خارج دول النفط سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النفط.¹

لقد أبرز سفير المكسيك في الولايات المتحدة (إدواردو ميدينا مورا)، أن النفط شكلت آلية هامة لتعزيز العلاقات خلال السنوات

¹ قاسم الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الأخيرة، وذلك ما يعكسه معدل نمو التجارة ما بين البلدان الثلاثة بواقع 265%، مشيراً إلى أنه ما بين عامي 1999 و 2013 نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة وكندا في المكسيك بنسبة 56%. وأن أمريكا الشمالية أضحيت، خلال 20 عاما الماضية، المنطقة التي تولد 30% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وذلك من خلال تبادلات تجارية بينها بلغت قيمتها 176 مليار دولار بين عامي 1999 و 2013.

1

2-3 الامتيازات التي يتحصل عليها الدول الأعضاء:

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية صاحبها أثراً على الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بالناتج المحلي أو سوق العمل والتوظيف أو البيئة، فضلاً عن الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى؛ وهذا كما يلي:²

أ - بالنسبة للمكسيك:

من المتوقع أن المكسيك تتحصل على بعض المزايا، ويرجع ذلك إلى الأحجام النسبية للاقتصاديات الثلاثة، فمع مرور الوقت أصبحت رؤوس الأموال المكسيكية داخلة في مشاريع مشتركة مع الشركات الأمريكية والكندية مما يقلل بشكل كبير من تسرب رؤوس الأموال

¹ <http://www.menara.ma/ar/2014/02/18/1029595>. Consulté le: 21/09/2014.

² انظر كلا من:

- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 132، 133.

- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 346 - 349.

- يسرى الشرقاوي، المكسيك وأمريكا: حدود ساخنة وملفات متجددة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة

الأهرام، القاهرة، ع 154، أكتوبر 2003، ص ص 246-251.

المكسيكية إلى الخارج. إضافة إلى ذلك نذكر أهم المزايا على النحو التالي:

- إن انتقال الإنتاج إلى المكسيك سمح كذلك بانتقال التكنولوجيا المتقدمة إليها، مما ساهم في تطور القاعدة التكنولوجية وتحسين البيئة التقنية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.
- فمنذ بدء العمل باتفاقية النفط لوحظ أن الاقتصاد المكسيكي تطور بشكل كبير ليصبح تاسع أكبر اقتصاد على المستوى العالمي بقيمة تصل إلى 600 مليار دولار، وزاد حجم التجارة المكسيكية ثلاث أضعاف إلى ما يقدر بـ 257 مليار دولار عام 2002.¹
- زادت التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس من سنة 1994 إلى 1995، ثم حققت خلال 2001 ما نسبته 4%، خاصة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره من المجالات، هذا ما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية وزيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار 20000 وظيفة.
- ساعدت اتفاقية النفط المكسيك في تنفيذ سياستها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالسوق وفي قطاعات معينة كالاتصالات، النقل البري، المنسوجات وغيرها.
- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك، لأن الهجرة أصبحت حلما لدى الكثير من المكسيكيين.
- في دراسة أجرتها اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية تراوحت تقديرات

¹ <http://www.worldbank.org/laceconomist>. Consulté le: 26/08/2013.

الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 1% و 11,4%.

- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك إلى غاية 1999 حوالي 7 مليار دولار أكثر من 67%، منها كان مصدره كندا والولايات المتحدة الأمريكية ب 48 مليار دولار، وبلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات البينية لدول النفط عام 2000 حوالي 299.3 مليار دولار في حين كانت سنة 1993 لا تتعدى 36.9 مليار دولار.

لهذا أدركت الحكومة المكسيكية، أن العائد من اتفاقية النفط القصير المدى قد يكون في صالح الولايات المتحدة وكندا لزيادة صادراتها نحو المكسيك، أما العائد المكسيكي سيكون على المدى المتوسط والطويل متمثلاً في التدفق المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر. وانطلاقاً مما سبق يمكن القول، أن المكسيك وعلى الرغم من استفادتها عموماً من اتفاقية النفط والاستثمار الخارجي، فهي بحاجة إلى إستراتيجية تنموية جديدة لتقليص الفجوة بينها وبين كل من الولايات المتحدة وكندا على مدى العقد المقبل، وذلك لتحقيق التنمية وتخفيف أزمة الطبقة داخل البلاد.

ذلك أن هدفها من الشراكة مع دول شمالية قوية هو رغبتها في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، والوصول إلى أسواق الدول الأعضاء وجلب الاستثمار والتكنولوجيا المتطورة وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، فلقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع لمقاولات صناعية ماكيلدوراس¹ على حدودها مع المكسيك، تشغل اليد

¹ ماكيلدوراس: كلمة من أصل إسباني، وهي مقاولات صناعية أمريكية في أغلبها، تستقر بالحدود

العاملة المكسيكية بأجور ضعيفة لساعات عمل طويلة، وتصدر المنتجات نحو الأسواق الأمريكية.

ب - بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تسعى الولايات المتحدة من خلال اتفاقية النفط إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل مواز للقوة الصاعدة الأوروبية، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس الأمريكي "بوش" هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية، ومن بين الآثار الإيجابية التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد اتفاقية النفط نذكر ما يلي:¹

- فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.

- خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية، وبالتالي زيادة متوسط الأجر في الولايات المتحدة نظراً لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعاً للسوق المحلي.

المكسيكية الأمريكية، وتستفيد من الإعفاء الضريبي. وتعمل على تركيب قطع الغيار والأجهزة المتنوعة التي يتم استيرادها ثم تصدر نحو الولايات المتحدة بالخصوص.

¹ موريس شيف ول وآلن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003، ص 144.

- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظراً للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنوياً إلى حوالي ضعف نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو التكتل الآسيوي.

- زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك التي ستنمتع بإعفاءات تعريفية وغير تعريفية لا نظير لها، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 10 مليارات في السنوات التالية لعام 2010.

- نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة جعلت من المدن الأمريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية لأنشطة تكميلية للصناعات، وبالتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة، فتخصصت مدن هذه الأخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بصناعات التجمعات المكسيكية ووجد أن نمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الحدودية يتناسب طردياً مع نمو صناعات التجميع المكسيكية.

- تعدد المكسيك وسيط هام تستطيع الولايات المتحدة من خلاله كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

- زيادة رؤوس الأموال الأمريكية حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2,5 مليار دولار سنوياً.

- أوضحت الكثير من الدراسات أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن يضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، كما أن هناك معارضة داخلية لهذه الاتفاقية على اعتبار أنها تسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة.

- لا يتوقع حدوث تحويل للتجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأجل القصير لأن عوائق التجارة فيها منخفضة أصلاً لمعظم السلع، وكذا لصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

- انتقال الوظائف العمالية من العمالة الأمريكية إلى العمالة المكسيكية وذلك لرخص العمالة المكسيكية، وهذا الأمر سوف يمثل تهديداً لمئات الآلاف من العاملين الأمريكيين الذين يعانون أصلاً من البطالة حيث تصل نسبتها إلى 6,8% وذلك في إحصاءات عام 1993، لذلك نجد في الولايات المتحدة أن المعارضة ضد النافتا جاءت من النقابات العمالية التي رأت أن فرص العمل تصدر إلى المكسيك.

- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية 1999 ما مجموعه 987 مليار دولار، 8.4% منها كان مصدرها كندا والمكسيك بـ 82.9 مليار دولار.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن الولايات المتحدة تلعب دوراً أساسياً في اتفاقية النافتا حتى يتسنى لها إحداث واجهة مقابلة لتكتل الدول الأوروبية، كما تسعى جاهدة إلى تكوين رابطة بين دولها بما يحقق لها أكبر المنافع الاقتصادية.

ت - بالنسبة لكندا:

أما بالنسبة لكندا فإن التكتل سيتم بطبيعة دفاعية إلى حد كبير فالنمو الاقتصادي في كندا ظل يعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية، غير أنه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاد، وأصبح من المهم تعويضها من خلال التطور في الصناعة وبالتالي من خلال إمكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكندا حيث تستقبل نحو 80% من الصادرات الكندية وتصدر نحو 24% من صادراتها إلى السوق الكندي وهذا في عام 1986.¹

وسعت كندا ألا تبقى معزولة في محيطها القريب (أمريكا الشمالية) والاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات، النقل التكنولوجي الحديثة)، فمن بين الآثار الإيجابية الناتجة عن اتفاقية النفط على كندا، نذكر ما يلي:

- فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول التكتل،
- الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك،
- مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج،
- فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات

¹ عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص 80.

العاملة في مجال الطاقة،

- احتفظت كندا من خلال الاتفاقية بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة،
- تستفيد كندا من تسهيل النقل البري والجوي، وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية،
- بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وكندا 45 مليون دولار في الساعة الواحدة، ويعني ذلك أن حجم التجارة الأمريكية الكندية في العام هو 540 مليار دولار،
- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كندا إلى غاية 1999 ما قيمته 162 مليار دولار، حوالي 72% منها مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية أي 116.4 مليار دولار والمكسيك ب 36.4 مليار دولار.
- وتعد كندا مصدراً رئيسياً للنفط والغاز الطبيعي للولايات المتحدة وفي جويلية 2002 ومن خلال تقرير كندي اتضح أن المديرين التنفيذيين الكبار في الولايات المتحدة يعتبرون الأوضاع غير مشجعة للقيام بإنشاء مصانع أو فروع شركاتهم في كندا، حيث أن شركات كبرى أوقفت إنجاز مشاريع في كندا مما تسبب في هبوط حصة البلاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الأخير، وأرجع التقرير أسباب عزوف المستثمرين الأمريكيين عن دخول مجال الاستثمار في كندا إلى قلة عدد السكان والنظام الضريبي العالي. أما بالنسبة للطاقة الإنتاجية للشركات الإنتاجية الكندية قد زادت من 04 - 05% مؤخراً.
- أما الفوائد التي جلبتها النفطنا لهذه الدول كثنائيات، هي بأنها

عملت على زيادة حجم التجارة الأمريكية الكندية بنسبة 4%، بينما أثمرت النافتا عن زيادة حجم التجارة الأمريكية المكسيكية بواقع 23% ورفعت حجم التجارة الكندية المكسيكية بواقع 28%.

إذ تزداد قيمة المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أكثر من 400 مليار دولار، في الوقت الذي لا تتعدى قيمة المبادلات الأمريكية المكسيكية 150 مليار دولار. والكندية المكسيكية 50 مليار دولار.

الخاتمة:

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكتلات الاقتصادية خاصة في صورتها الحديثة، وجاء هذا التوجه استجابة للتغيرات الجديدة والمتسارعة التي عرفها العالم، سواء من ناحية تغير دور الدولة الوطنية أو التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها هذه الفترة، ومن هذا المنطلق يمكن أن نستنتج التالي:

- يعتبر التكتل عملية متسلسلة ومتناسقة وليست عفوية، إذ أنه يعتمد على مقومات أساسية وشروط ضرورية يجب أن تتوفر بين أطراف المنطقة المتكاملة حتى تعود العملية بالنفع والفائدة على كافة الأطراف.
- تختلف الدوافع التي تؤدي بالدول للدخول في تكتل باختلاف المناطق الجغرافية وتركيبية الدول، فالدول المتقدمة تسعى لتحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها في حين تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية.
- تعبر التجارب الكبرى للتكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي، النافتا الآسيان والأوبك عن أهمية الظاهرة في الوقت الحالي.

- إن النفط شكل من أشكال التكتل الاقتصادي المعاصر، وأهم ما يميزها وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين دول التكامل وبينها وبين باقي دول العالم. إضافة إلى أنها تعطي فرصة لمواجهة التكتلات الاقتصادية التي انتشرت على مستوى العالم، حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدول نداءً لهذه التكتلات. وكذلك العمل على إيجاد اقتصاد قوي يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى، من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات.

وتأتي أهمية التكتلات أو الاتجاهات الاقتصادية وتعاظم دورها لتمثل بعداً اقتصادياً هاماً من أبعاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد وليس يخفى على أحد أهمية التكتلات الاقتصادية والمزايا التي تحققها لأعضائها، ولذا فإن الدول النامية ومنها الدول العربية في أحوج ما تكون إلى تشكيل اتحادات ذات تكتلات اقتصادية، تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الاقتصادية التي سوف يشهدها القرن الحادي والعشرين.

المراجع والمصادر

أ - المراجع باللغة العربية:

- ¹ أسامة قدور، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، 1985.
- ² موريس شيف ول وآلن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003.
- ³ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 01، 1999.
- ⁴ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 01، 2000.
- ⁵ ج. هوجيندورون، ب. يراوان، ترجمة محمد سمير كرم، الاقتصاد الدولي الحديث، مكتبة الوعي العربي، لبنان، 1979.

- ⁶ حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998.
- ⁷ حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 1997.
- ⁸ خالد محمد حنفي، متطلبات تحقيق مكاسب تحرير التجارة في مصر في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
- ⁹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.
- ¹⁰ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، مصر، ط 01، 2001.
- ¹¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- ¹² عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
- ¹³ عبد الواحد العفوري، العولمة والجات والتجمعات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 01، 1999.
- ¹⁴ عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- ¹⁵ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان-الأردن، ط 01، 2001.
- ¹⁶ قاسم الشريف، النفط: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومي، دمشق، العدد 64، السنة الثامنة، 2000.
- ¹⁷ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- ¹⁸ يسرى الشرقاوي، المكسيك وأمريكا: حدود ساخنة وملفات متجددة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 154، أكتوبر 2003.

ب - المراجع باللغة الأجنبية:

- ¹ <http://www.worldbank.org/laceconomist>. Consulté le : 26/08/2013.
- ² J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, **Les unions économiques régionales**, ARMAND COLIN, Paris, 1999.
- ³ Jean Marc Siroën, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Edition la découverte, Paris, 2000.
- ⁴ <http://www.menara.ma/ar/2014/02/18/1029595>. Consulté le: 21/09/2014.

التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابهة خيارا ناجعا لتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية ؟

د. توات عثمان¹

ملخص:

على الرغم من كون السعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية يعد من الموضوعات الحيوية والمتجددة التي سيطرت على تاريخ العرب وثقافتهم، وتطورت عبر مسيرتها على مستوى الفكر الاقتصادي وتطبيقاته العملية على المستوى الإقليمي خاصة منذ تأسيس جامعة الدول العربية العام 1945، إلا أن هذه المسيرة اتسمت بالبطء والتعثر في كثير من الأحيان خاصة عند مقارنتها بما تم إنجازه على أرض الواقع والمرحلة التي تم بلوغها أو مقارنة بما تم تحقيقه في مناطق أخرى من العالم. وفي توجه جديد لمحاولات إحياء جهود التكامل الإقليمي تعقد جميع الدول العربية حاليا جيلا جديدا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي (كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية أغادير، مجلس التعاون الخليجي، اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي...) والالتزامات التي تنطوي عليها فيما بينها، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية.

تناقش هذه الورقة جدوى تعدد مسارات التحرير التجاري تلك، وهل يعد خيار الاتفاقيات التجارية الإقليمية البينية ضروري لتحفيز التكامل الإقليمي المتعثر بين الدول العربية ؟ وأي من الاتفاقيات السائدة يمثل المسار الأكثر جاذبية وفاعلية لتحقيق ذلك من حيث نطاق التحرير والاتساق مع الالتزامات التي تنطوي عليها الاتفاقيات التجارية الأخرى التي تتخبط فيها الدول العربية خاصة مع اقتصاديات متقدمة كالالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ؟

¹ أستاذ محاضر قسم (ب)، جامعة الجزائر 3 touatabdou@yahoo.fr

Abstract:

Despite the fact that the regional integration among Arab countries is one of the vital and renewable issues, which has been a part of Arab history and culture, and evolved over its career on the level of economic thought and its practical applications, especially since the establishment of the League of Arab States in 1945. but that this had been a slow march and stumble in many cases, especially when compared to what has been accomplished and the stage that has been reached or compared to what has been achieved in other parts of the world. Regional integration between Arab countries was given a new stimulus, through new overlapped regional trade agreements (RTAs), with one another, on a bilateral or regional basis (the Pan Arab Free Trade Area (PAFTA), Agadir agreement, GCC, Euro-Med Agreements....).

This paper focuses on analyzing the Regional trade agreements mentioned above, and trying to answer the following questions: is the intra- regional trade agreements necessary choice to motivate the stumbled regional integration among Arab countries ?, and which of those agreements is the best paths to achieve a successful regional integration among Arab countries. Taking into consideration the other commitments of Arab countries with other partner, especially advanced economies such European Union & USA?

مقدمة:

تبنت الدول العربية منذ المحاولات الأولى لتحقيق التكامل الإقليمي بينها التبادل التجاري كمدخل رئيسي لتحقيق ذلك. كما شكل تحرير التجارة أحد أهم بنود جدول أعمال الإصلاح في معظم الدول العربية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وأعطيت دفعة جديدة لتلك الجهود خلال تسعينيات نفس القرن بعد أن تأثرت الدول العربية بالتحويلات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدولية خاصة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995. ويمكن تمييز عدة مبادرات تم الأخذ

بها في الدول العربية على صعيد التحرير التجاري في هذا الإطار: **المبادرة الأولى**، تمثلت في التحرير التجاري الأحادي الجانب من طرف الدول العربية كجزء من جهود الإصلاح الرامية إلى تحقيق الانفتاح والتي تبنتها تلك الدول كجزء من استعدادات هذه الدول للتكيف والتغيرات التي عرفها النظام التجاري العالمي عقب انتهاء جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتأسيس منظمة التجارة العالمية.

المبادرة الثانية، إعادة بعث الاهتمام بالتكامل الإقليمي من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات بين دول المنطقة في السنوات القليلة الماضية ويجري تنفيذ ما لا يقل عن اتفاقية واحدة شاملة جغرافياً، بالإضافة إلى اتفاقيات لتحرير التجارة على الصعيد دون الإقليمي، ناهيك عن العديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية التي تجمع الدول العربية بصورة ثنائية. ومعظم هذه الاتفاقيات تركز على تطوير العلاقات الاقتصادية، من خلال إزالة القيود التجارية أو بعضها على المبادلات البينية.

المبادرة الثالثة، تعقد العديد من الدول العربية الآن جيلاً جديداً من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية مع لاعبين من خارج المنطقة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. كما دخل المسرح لاعبون إقليميون جدد، بما فيهم قوى صناعية رئيسية، كاليابان والصين والهند وتركيا وسنغافورة ودول السوق الجنوبية المشتركة (المركوسور).

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتمحور حول جدوى تعدد مسارات التحرير التجاري تلك وما مدى اتساقها فيما بينها من جهة.

ومن جهة أخرى، هل ما زال خيار الاتفاقيات التجارية الإقليمية البينية ضروري لتحفيز التكامل الإقليمي المتعثر بين الدول العربية؟ وأي من الاتفاقيات السائدة يمثل المسار الأكثر جاذبية وفاعلية لتحقيق ذلك من حيث نطاق التحرير والاتساق مع الالتزامات التي تنطوي عليها الاتفاقيات التجارية الأخرى التي تتخبط فيها الدول العربية خاصة مع الدول المتقدمة؟

إن الأمر يتطلب في البداية فحص الشبكة الحالية من الاتفاقيات التجارية التي تعقدها الدول العربية ومقارنتها فيما بينها، مع التركيز على الاتفاقيات التجارية البينية في إطار إقليمي، مما يسهل في مرحلة قادمة فهم الكثير المسائل المتعلقة باختبار وتحليل آثار مثل هذه الاتفاقيات.

أولاً: الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تعقدها الدول العربية

تعقد معظم الدول العربية جيلا جديدا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي والالتزامات التي تنطوي عليها فيما بينها، مثل الترتيبات التجارية داخل المنطقة العربية، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية.

في حين لم يستكمل عدد من الدول العربية عضويته في منظمة التجارة العالمية، تشارك جميع هذه الدول بدون استثناء في شبكة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، بلغ عددها إلى غاية منتصف 2013 ثمانية وعشرين اتفاقية دخلت حيز التنفيذ وتم إخطارها لمنظمة التجارة العالمية وعند الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات السارية والتي لم يتم إخطار المنظمة بها خاصة الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية أو تلك التي لا تزال في إطار التفاوض فإن هذا الرقم يرتفع كثيرا. ويبلغ على

العموم متوسط هذه الاتفاقيات لكل دولة عربية خمس اتفاقيات، وهي تتراوح بين أربعة عشر اتفاقية في مصر وتنخفض إلى اتفاقية واحدة في حالة العراق، علماً أن كل من الأردن ومصر يعدان أهم لاعبين إقليميين في هذا الإطار.¹

على الصعيد البيني، لا تنقص الدول العربية الاتفاقيات الرسمية الرامية إلى تحرير التجارة، إذ تشارك معظم الدول العربية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA (*)، والتي تعتبر الاتفاقية الأهم على الصعيد الإقليمي من حيث عضوية الدول العربية التي أضحت تضم ثمانية عشر دول في إطار جامعة الدول العربية وقد جاء إعلان الاتفاقية بعد أن أصدر مؤتمر القمة العربي المنعقد في مدينة القاهرة، خلال شهر جوان 1996 قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية. وبناء عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم

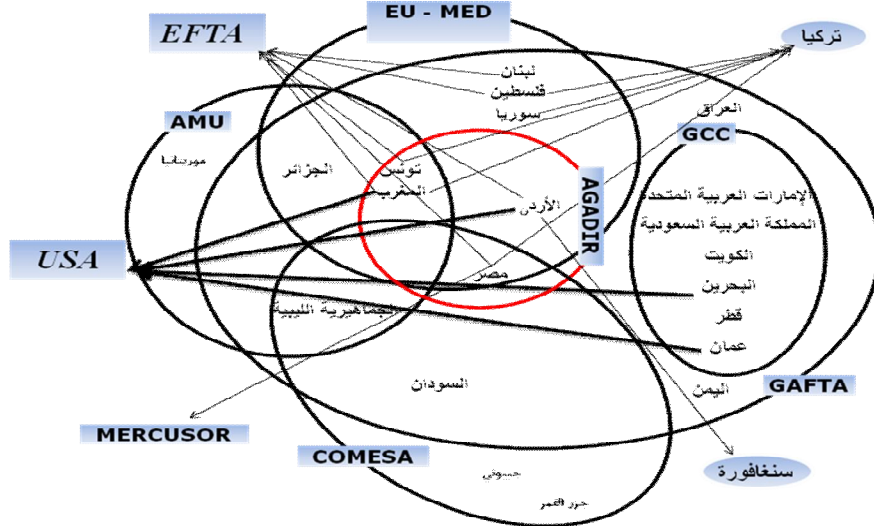
(*) درجت العادة على تسمية هذه المنطقة بعبارة "غافتا" اختصاراً للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ (Greater Arab Free Trade Area-GAFTA)، وقد شاع مؤخراً تعديل هذه التسمية فاستُبدل مصطلح "غافتا" بمصطلح "بافتا" اختصاراً للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية (Pan-Arab Free Trade Area-PAFTA)، وهي التسمية الرسمية المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية بعد إخطارها بالاتفاقية سنة 2006.

تشير المختصرات باللغة اللاتينية إلى:

GAFTA: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. AMU: اتحاد المغرب العربي. GCC: مجلس التعاون لدول الخليج العربية. AGADIR: اتفاقية أغادير بين الدول العربية المتوسطية. COMESA: السوق المشتركة لشرق و جنوب شرق إفريقيا. MERCUSOR: اتفاقية تجارة مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. USA: اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. EUR-MED: اتفاقية شراكة متوسطة مع الاتحاد الأوربي. EFTA: اتفاقية تجارة حرة مع الرابطة الأوربية للتجارة الحرة.

(1317) بتاريخ 19 فبراير 1997 بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية يتم تحقيقها بشكل متدرج وفقا لبرنامج تنفيذي وزمني اعتبارا من أول عام 1998 على مدى عشر سنوات تنتهي مطلع 2007، ومن ثم تم تقليص المدة إلى سبع سنوات، انتهت مطلع 2005. ودول مجلس التعاون الخليجي العربية الستة تسعى إلى تحقيق اتحاد نقدي بينها وهذا بعد أن أطلقت اتحادها الجمركي سنة 2003 وسوقها الخليجية المشتركة سنة 2008. في حين بادرت أربع دول عربية هي تونس والمغرب ومصر والأردن على عقد اتفاقية للتجارة الحرة بينها دخلت حيز التنفيذ منتصف سنة 2007 فيما يعرف باتفاقية أغادير. وتجتمع خمس دول عربية هي مصر وليبيا والسودان وجيبوتي وجزر القمر في إطار السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا " الكوميسا ".

الشكل رقم (1): التشابكات الإقليمية في الدول العربية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية المختر عنها لمنظمة

التجارة العالمية/ الغات والمعمول بها إلى غاية شهر جوان 2013 على موقع المنظمة:

- <http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx>

كما توقع معظم الدول العربية عدة اتفاقيات تجارة تفضيلية واتفاقيات إنشاء مناطق تجارة حرة بصورة ثنائية وتشهد الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي العديد من المستجدات والتطورات التي نتجت عن إدراج المزيد من أحكام حماية الاستثمارات في نطاق الاتفاقيات التجارية بصورة ثنائية بين الدول العربية¹. وتعتبر كل من مصر الأردن، تونس والمغرب أهم الدول العربية الفاعلة في عقد مثل هكذا اتفاقيات.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية وبعض الدول المتقدمة، تشمل أهم هذه الاتفاقيات: اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان العربية (خاصة دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط)، كما توصلت كل من الأردن والبحرين والمغرب وسلطنة عمان إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: مقارنة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تعقدها الدول العربية بينها*

إن النقطة الأساسية هنا، تتمثل في التعرف على نقاط الاتساق والاختلاف بين مختلف الالتزامات التي تنطوي عليها مختلف الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية التي تعقدها الدول العربية بينها، ويستتبع ذلك تقييم أثر الاختلاف إن وجد على تنفيذ الاتفاقيات المختلفة والمكاسب المتوقعة من كل منها. أما في حالة الاتفاق، فيثور التساؤل عن جدوى الدخول

¹ يمكن الرجوع إلى البيانات الخاصة بالاتفاقيات الثنائية الخاصة بالدول العربية بالخصوص إلى قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على الموقع: www.iaigc.net.

* بالنظر لكثرة الاتفاقيات التي تعقدها الدول العربية في هذا الإطار، تركز الورقة على أهم هذه الاتفاقيات وأكثرها تقدماً على صعيد التنفيذ.

في مسارات كثيرة قد لا تضيف بالضرورة مكاسب تجارية واقتصادية، ولكن بالقطع ستترتب عليها أعباء إدارية ومالية في التنفيذ والمتابعة. وسيتم تناول مختلف هذه المسائل من خلال عدة عناصر تتمثل في التعرف على الالتزامات التي تتطوي عليها كل اتفاقية من حيث طبيعتها والعضوية فيها والجدول الزمني للتحرير، نطاق التحرير والالتزامات القطاعية.

1. المقارنة من حيث طبيعة الاتفاقيات والعضوية والمدة الزمنية للتحرير

يبين الجدول الموالي، أن جميع الاتفاقيات التجارية التي تعقدها الدول العربية بينها، باستثناء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية، تهدف إلى إقامة مناطق تجارة حرة من خلال تحرير التجارة أو تبادل المعاملة التفضيلية بين هذه الدول سواء في إطار إقليمي كم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو دون إقليمي كاتفاقية أغادير، أو اتفاقية بين إقليمية كاتفاقية الكوميسا التي تضم خمس دول عربية ومجموعة من الدول الإفريقية الأخرى. إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية الكثيرة بين الدول العربية.

في حين تم وضع جدول زمني لتحرير التجارة الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مدى عشر سنوات، تم تقليصه فيما بعد إلى سبع سنوات، استمر العمل في إطار منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي لمدة عشرين سنة مع دخولها حيز التنفيذ منذ إقرارها سنة 1983.

بالمقابل وضعت اتفاقية أغادير مواعيد محددة لتحرير السلع

الصناعية والزراعية لتتوافق في البداية مع تاريخ دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مطلع 2005 إلا أن الشروع في تنفيذ الاتفاقية لم يتم إلا سنة 2007.

وفي إطار اتفاقية الكوميسا كانت الدول الأعضاء ومن بينها أربع دول عربية تطبق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة. ومن خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة للاتفاقية بداية من 31 أكتوبر 2000، شرعت ثلاث دول عربية هي مصر، السودان وجيبوتي في منح السلع والمنتجات المتبادلة بينها إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ومع انضمام ليبيا إلى المنطقة في جوان 2005، ارتفع عدد الدول العربية المشمولة بمنطقة التجارة الحرة لاتفاقية الكوميسا إلى أربع دول، مع الإشارة إلى أن جزر القمر تطبق تخفيض بنسبة 80% على وارداتها من الدول العربية الأعضاء بالكوميسا.

وتثير مسألة العضوية المتشابكة والتضارب في جداول التحرير عدة إشكالات عند التنفيذ خاصة في حالة انضمام نفس الدول إلى عدة اتفاقيات في نفس الوقت، ويطرح الإشكال في حالات التنفيذ وفق أحكام أي اتفاقية تعامل السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء وأي اتفاقية تبطل الأخرى أو تحل محلها عند التنفيذ، خاصة في حالة تقدم دولة ما في تحرير تجارتها في إطار اتفاقية معينة وعقدها اتفاقية جديدة مع بعض من الشركاء في نفس الاتفاقية بجدول زمني جديد للتحرير. وكمثال على ذلك يمكن أخذ حالة تونس والمغرب كنموذج هل تطبق أحكام منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 أم تنتظر تطبيق أحكام اتفاقية أغادير التي لم تدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2007 مع جدول للتحرير قد يستمر إلى غاية 5 سنوات. فبالإضافة إلى التكاليف الإدارية التي تنطوي عليها العملية، لا شك أنها تثير الكثير من التشویش على التجار والمتعاملين بين الدول العربية وتقلل فرص استفادتهم من مختلف تلك الاتفاقيات عند الأخذ بعين الاعتبار ضعف تداول ونشر المعلومات التجارية.

2. المقارنة من حيث نطاق التحرير والالتزامات القطاعية

تعتبر جل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية بين الدول العربية اتفاقيات تكامل سطحي وهي تقتصر على تحرير التجارة السلعية فقط. حيث تتشابه معظم الاتفاقيات القائمة بين الدول العربية من حيث تصنيف القوائم السلع الخاضعة للمعاملة والتفضيلية أو التحرير ضمن هذه الاتفاقيات، حيث يتم الإشارة دوماً إلى تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والمنتجات الصناعية.

وكونها اتفاقيات تهدف إلى تحرير تجارة السلع، لا تتضمن جميع الاتفاقيات العربية إشارات صريحة إلى تحرير التجارة في الخدمات أو وضع نماذج وأساليب لهذا الغرض، بما فيها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية على الرغم من إعلان السوق الخليجية المشتركة بداية من سنة 2008 وما تضمنته من ضرورة التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "

دون تفريق أو تمييز " في " كافة المجالات الاقتصادية " ¹.

من جهة أخرى، تبذل عدة جهود في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبعث مفاوضات إقليمية حول تحرير تجارة الخدمات، على الرغم من عدم تضمين اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى في أي من بنودها ما يتيح إدماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات المنطقة. مما حدا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بإقرار " الأحكام العامة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية " سنة 2003 والتي روعي عند إعدادها عدم تعارضها مع بنود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية، وأن لا تخل أو تؤثر على التزامات الدول العربية في هذه المنظمة. كما وأن القطاعات التي يتم تحريرها بين الدول العربية يجب أن تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إطار اتفاقية " الغاتس " ².

وبالرجوع إلى اتفاقية أغادير، نلاحظ أن الاتفاقية لم تتطرق بشكل واضح إلى بنود محددة حول الالتزام بتحرير تجارة الخدمات سوى من خلال المادة الخامسة منها. التي أكدت التزام الدول الأطراف بتنفيذ

¹ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، ع 3، الرياض، 2010، ص 5.

² جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003، ص ص 209-210.

³ أنظر لمزيد من التفصيل: الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، الاتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر على الموقع <http://www.agadiragreement.org/AgadirAgreement/Aboutus1.aspx>

التزاماتها الواردة في جداول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات والسعي لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الدول الأطراف. وتم إحالة الموضوع إلى لجنة وزراء التجارة الخارجية لدراسة التطور الحاصل في تجارة الخدمات بين الدول الأطراف، بشكل دوري بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. ولم يتم إدراج هذه المسألة إلى غاية الآن سواء في إطار الاتفاقية أو كاتفاقية ملحقة. هذا وفي التقدير أن اتفاقية أغادير تهدف في الأساس إلى تعزيز استفادة الدول الأربع (الأردن، تونس، مصر والمغرب) من اتفاقيات الشراكة التي عقدتها مع الاتحاد الأوروبي في جانب الصادرات السلعية من خلال تبني قواعد إكساب المنشأ المفروض من الجانب الأوروبي، مما يرجح عدم إيلاء أهمية إلى تفعيل الاتفاقية كمنطقة تجارة حرة شاملة وبالتالي عدم الالتفاف إلى شق التجارة في الخدمات.³

يتبين من خلال التحليل السابق، أن نقاط الاختلاف والاتفاق بين التزامات الدول العربية وفقاً للمسارات المختلفة لتحرير التجارة بينها تتفاوت تبعاً للاتفاقية ورقعة تغطيتها القطرية والقطاعية. فمن ناحية الالتزامات، فقد يأتي تحرير التجارة في السلع خاصة المصنعة وبدرجة أقل السلع الزراعية في صدارة الموضوعات التي تحتل فيها نقاط الاتفاق مكانة أعلى من نقاط الاختلاف. أما فيما يخص توسيع نطاق الالتزامات إدراج مزيد من القضايا ذات الصلة بالتجارة كتحرير تجارة الخدمات وإدراج أحكام خاصة بالاستثمار، والتي من شأنها تعميق التكامل الإقليمي بين الدول العربية، فإن المنطلق في دمجها بالمسارات التي

اشتملت عليه الاتفاقيات التي سبق استعراضها هو المبادئ المعمول بها في سياق الاتفاقيات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وهي لا تتضمن أي أحكام خاصة، وفي أحسن الأحوال تتضمن إشارات إلى تناول الموضوع مستقبلا أو إطلاق مفاوضات لا ترقى إلى مستوى الالتزام الجدي بالتحريم.

ثالثاً: الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تعقدها الدول العربية مع دول متقدمة

على صعيد الشراكات المتقدمة بين بعض الدول العربية واقتصاديات متقدمة، تبرز اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كأبرز مثال على ذلك*، حيث بلغ عدد الدول العربية التي وقعت حتى الآن اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بصفة منفردة ثماني دول هي: الأردن، تونس، الجزائر، لبنان، السلطة الوطنية الفلسطينية، المغرب ومصر، واستكملت المفاوضات مع سوريا في نهاية عام 2003 ووقعت بالأحرف الأولى على الاتفاقية في أكتوبر 2004، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد وتعطلت نتيجة تخوفات وضغوطات يبدوها ويمارسها بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي مرتبطة بالسياسة الخارجية لسوريا. أما دول مجلس التعاون الخليجي فتتفاوض ككتلة لعقد اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن المفاوضات لم تستكمل بعد.

* تستند اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي على الأهداف التي تم وضع أساسها في المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في برشلونة (إسبانيا) في نوفمبر 1995، والذي تفاوضت فيه 27 دولة أوروبية ومتوسطية.

د. توات عثمان،

التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابهة خيارا ناجعا...

جدول رقم (3): مواقف بعض الدول العربية والتزاماتها في اتفاقيات الشراكة الأوروبية

الدولة	تاريخ التوقيع على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ*	نوع الاتفاقية	القطاعات المستبعدة من التحرير
الأردن	1997/11/24 2002/09/01	اتفاقية تجارة حرة وفقا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية خلال 12 سنة يلتزم خلالها الأطراف بتحرير التجارة ثنائيا، تشمل تخفيضات هامة في التعريفات الجمركية، وتبني قوانين خاصة بالمنافسة وحماية الملكية الفكرية.	تخضع المنتجات الزراعية والخدمات إلى التفاوض بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بخمس سنوات، كما لا تتضمن الاتفاقيات أحكام خاصة بتنقل رؤوس الأموال والعمال وتشير إلى سياسات المنافسة كمناطق للتعاون والتوفيق ولكن دون آليات للتنفيذ.
تونس	1995/07/15 1998/01/03		
الجزائر	2001/12/09 2005/09/01		
لبنان	2002/06/17		
مصر	2001/06/25		
المغرب	1996/02/26 2000/03/01		

* الدول التي أمامها تاريخان، الأول يشير إلى تاريخ توقيع الاتفاقية، أما الثاني فيشير إلى دخولها حيز التنفيذ.

المصدر: البنك الدولي، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التفاعل مع العالم، البنك الدولي، واشنطن، 2003، ص 318.

وترتكز الآلية العملية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية الموقعة مع عدد من الدول العربية على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدة، خلال فترة زمنية انتقالية تتراوح بين عشر سنوات إلى اثنتي عشرة سنة. وفيما يخص نطاق التحرير والالتزامات القطاعية فإن اتفاقيات الشراكة الأوروبية - العربية وإن كانت تغطي معظم السلع الصناعية، فإن المنتجات الزراعية والخدمات ضمنت مبدئيا في الاتفاقيات ولكن وفقا لجدول زمني يحدد في مفاوضات لاحقة.

أما الشراكة العربية الأمريكية فهي ظاهرة حديثة جدا بالمقارنة مع الشراكة العربية الأوروبية، وتداخلت عدة عوامل شكلت أسبابا لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة بين بعض الدول العربية (منفردة) والولايات المتحدة الأمريكية، فهناك العلاقات السياسية والنزاعات المشتعلة في المنطقة والدور الأمريكي فيها، وتطلع بعض الدول العربية إلى التعامل مع الوجود الأمريكي في المنطقة بهدف توفير الحماية وتوطيد الأمن، وكذا

الأمّل في زيادة التبادل التجاري. وقد تم توقيع أربع اتفاقيات تجارة حرة فعلا بين الولايات المتحدة الأمريكية دخلت حيز التنفيذ مع كل من الأردن، المغرب، البحرين وسلطنة عمان.¹

وتعتبر الاتفاقيات التي تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية الأربع (الأردن، البحرين، عمان والمغرب) والاتفاقية الموقعة بين الأردن وسنغافورة استثناء من حيث التغطية القطاعية ونطاق التحرير حيث تقوم على إزالة الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتحرير تجارة الخدمات على أساس الالتزام بفتح جميع أنشطة الخدمات واستخدام قائمة (سلبية) لاستثناء بعض القطاعات، ويشمل التحرير توريد الخدمات حسب الوسائط الأربع التي نصت عليها اتفاقية "الغاتس" في إطار منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تحرير الاستثمارات الخارجية وإضفاء الشفافية لنظام مشتريات الحكومة والالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق العمالة وحماية البيئة.²

لكن ما يهمنا أكثر هنا، الالتزامات المفروضة على الدول العربية في ظل هذه الاتفاقيات (الأوروبية أو الأمريكية)، وعلاقتها بمسيرة الاندماج الإقليمي العربي. إذ أن هناك مخاوف جدية من أن تشكل اتفاقيات الشراكة الأوروبية أو اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

¹ لمزيد من التفصيل يمكن الإطلاع على نصوص الاتفاقيات والعروض الخاصة بها على موقع الممثلة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية وموقع منظمة التجارة العالمية:

- <http://www.ustr.gov>.

- <http://rtais.wto.org/ui/PublicShowMemberRTAIDCard.aspx?rtaid=30>.

² جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص 165.

الأمريكية عقبة في طريق نجاح وتطوير اتفاقيات التكامل بين الدول العربية باعتبارها تتطوي على تمييز ضد السلع العربية لمصلحة السلع من الدول المتقدمة خاصة مع الفروق الواضحة فيما يخص تنافسية السلع في السوقين.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار بعض المسائل

التالية:

- إن عدداً كبيراً من الصادرات الصناعية من الدول العربية إلى أوروبا والو.م. أمعفاة فعلياً من الرسوم الجمركية في إطار النظام العام للأفضليات الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي والو.م. أ؛ أي أن اتفاقات الشراكة لا تضيف شيئاً على الإطلاق بالنسبة إلى هذه السلع.

- إن الدول العربية تعقد آمالاً كبيرة على الصادرات الزراعية إلى الدول المتقدمة، إلا أن هذه الأخيرة تضع اعتبارات كثيرة على الواردات الزراعية، ويؤثر ارتفاع الرسوم الجمركية في الدول المتقدمة على تنمية قطاع الأغذية المعلبة في الدول العربية، كما تؤثر مسائل المعايير الصحية وصحة النباتات وأنظمة الحجر الصحي في تصدير المنتجات الزراعية.

- إن قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية جد معقدة ومقيدة إذ تخضع العديد من السلع المصنعة المصدرة من طرف بعض الدول العربية إلى قواعد صارمة جداً في المنشأ، تعيق إمكانية توسيع التجارة، وأكثر ما تظهر هذه المشكلة في قطاع الملابس والمنسوجات والأحذية، والتي تشكل صادراتها أهمية كبيرة لعدة دول مثل تونس والمغرب ومصر.

- وأخيراً، فالسوق الأوروبية والأمريكية مع ضخامتها الفائقة، وتنوعها

بالمقارنة مع الأسواق العربية ستمارس قوة جاذبة لربط أسواق الدول العربية بعجلة الاقتصاد الأوروبي، بالمقابل تمارس قوة طاردة للعلاقة بين الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء في هذه الاتفاقيات.¹

رابعاً: أثر الاتفاقيات التجارية التي تعقدها الدول العربية على التكامل الإقليمي

عادة ما يُستدل على ضعف مستوى التكامل بين الدول العربية بضعف تدفقات التجارة البينية الإقليمية والتي تظل من أضعف النسب على مستوى العالم خاصة عند مقارنتها مع نظيراتها في أقاليم مختلفة. وهذا رغم إيلاء مدخل تحرير التجارة البينية الأولوية في جميع المبادرات التي تسعى لتحقيق التكامل بين الدول العربية وهي التي تمخضت عن عدة أشكال من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتشابهة العضوية. إلا أن الأثر في تطوير التجارة الخارجية والبينية للدول العربية يبدو محدوداً. إن البحث في أسباب ضعف نصيب التجارة البينية الإقليمية للدول العربية في ظل مختلف الاتفاقيات التي تنفذها هذه الدول لتحرير التجارة وتقييم مدى ملائمة هذه المداخل لتحقيق تكامل عميق بينها يتطلب ضرورة تحليل اتجاهاتها والعوامل المفسرة لهذا النمط. إن تحليل من هذا القبيل سيسلط الضوء على الإمكانيات المتاحة للتجارة الخارجية للدول العربية، وفيما إذا كانت تتطوي على قدرات كافية يمكن استغلالها لتوسيع هذه التجارة والبينية وبالتالي تحقيق التكامل بينها، وهذا هو الهدف الذي تسعى إليه مختلف الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية.

¹ سعيد النجار، اتفاقات الشراكة الأوروبية عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي، جريدة الحياة اللندنية، ع 13994، الاثنين 2001/07/09، لندن، ص 10.

1. أداء التجارة البينية للدول العربية في ظل الاتفاقيات التجارية المختلفة

شهدت التجارة البينية للدول العربية عدة تطورات طيلة العقود الماضية وتقلبات لافتة مقارنة بالتطورات التي شهدتها التجارة الإجمالية لهذه الدول، إلا أن أبرزها حدث خلال السنوات الأخيرة. حيث شهدت الفترة 1997-2011 التطور الأهم على صعيد تحرير التجارة بين الدول العربية من خلال مختلف المبادرات التي تم تناولها سابقاً، صاحبها تطورات مهمة سواء على صعيد التجارة البينية للدول العربية بصورة عامة أو على صعيد الاتفاقيات التي عقدتها على المستوى دون الإقليمي.

على صعيد التطورات الإجمالية عرف متوسط التجارة البينية للدول العربية طيلة الفترة 1997-2011 ارتفاعاً مستمراً باستثناء سنة 1998 التي عرفت تراجعاً حاداً في أسعار النفط العالمية وسنة 2009 عقب الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع من حوالي 14 مليار دولار سنة 1997 إلى 88.4 مليار دولار سنة 2008 ليعرف بعده تراجعاً وصل إلى 74.8 مليار دولار سنة 2009 إلا أنه أفضل من المستويات التي شهدتها طيلة الفترة 1997-2007، ليعاود الارتفاع سنة 2011 بمعدل فاق 20 %. مما يوحي أن أداء التجارة البينية العربية أصبح أقل تأثراً بالتقلبات التي تعرفها التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية الناجمة عن صدمات خارجية (تقلبات أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق الدولية، تقلبات النشاط الاقتصادي والأزمات الاقتصادية لدى الشركاء التجاريين الأساسيين.. الخ) ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال

معدلات نمو كل من التجارة البينية والتجارة الإجمالية، ففي سنة 1998 تراجعت التجارة الخارجية للدول العربية بمعدل -22.1 % في حين تراجعت التجارة البينية بمعدل -5.7 %، وكذلك الحال سنة 2009 حيث عرفت التجارة الخارجية لهذه الدول تراجعاً بمعدل -32 % في حين بلغ بالنسبة للتجارة البينية -19.6 %.

الجدول رقم (4): أداء التجارة البينية للدول العربية حسب الاتفاقيات خلال الفترة 1997-2011

مليار دولار		التجارة البينية الإجمالية للدول العربية			
2011	2009	2005	2004-1998	1997	
95.3	77,14	48,28	20,39	15,22	الصادرات البينية للدول العربية
92.4	72,45	44,07	18,92	12,88	الواردات البينية للدول العربية
93.9	74,80	46,17	19,65	14,05	متوسط التجارة البينية للدول العربية
مليار دولار		التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي			
2011	2009	-2003 2005	2002-1998	1997	
38.7	31,03	10,45	7,94	8,14	الصادرات البينية لدول المجلس
32.8	21,04	9,76	6,94	6,62	الواردات البينية لدول المجلس
35.7	26,03	10,10	7,44	7,38	متوسط التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي
مليار دولار		التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير			
2011	2009	-2005 2006	2004-1998	1997	
2,233	2,225	1,218.7	588.69	113.0	الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير
1,959	1,951	1,029.0	532.88	362.2	الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير
2,096	2,088	1,123.9	560.78	237.6	متوسط التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير

المصدر: من احتساب الباحث اعتماداً على بيانات صندوق النقد العربي لإحصائيات التجارة الخارجية والبينية للدول العربية ولحصائيات الأمم المتحدة متاحة على:

Source: UNCTAD Handbook of Statistics 2012. Available on:
www.unctad.org/statistics/handbook.

قد توحى التطورات السابقة أن تحرير التجارة بين الدول العربية كان له أثر في زيادة حجمها الذي تضاعف بأكثر من ثلاث مرات كمتوسط خلال الفترة 2005-2011 (مرحلة التحرير الكامل للتبادل

التجاري بين الدول العربية) مقارنة بالفترة 1998-2004 (مرحلة تنفيذ التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، كما تضاعف بخمس مرات مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة سنة 1997، أي قبيل الشروع في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهو يعكس معدلات نمو بلغت كمتوسط 24.4 % خلال الفترة 2005-2011، مقارنة بنمو متوسط بلغ 8% خلال الفترة 1993-1997. ويبدو الأمر أكثر وضوحا في حالة دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بعد تحول منطقتها للتجارة الحرة إلى اتحاد جمركي منذ 2003، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بعد أن ظل ثابتا تقريبا رغم أن الفترة 1998-2002 عرفت تحريرا متزامنا للتجارة بين دول المجلس في ظل منطقة التجارة الحرة الخليجية المستمرة منذ 1983 ومع بقية الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما فيما يخص التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير الأربعة، وإن كانت تظهر هامشية مقارنة بحجم التبادل التجاري القائم بين الدول العربية ككل إلا أنها عرفت بدورها نمو مطردا ولعل ما يلفت الانتباه في هذا الإطار الزخم الأكبر الذي شهدته خلال الفترة 1998-2006، حيث بلغ معدل نمو الصادرات البينية لهذه الدول 26% وهي الفترة التي سبقت بداية سريان الاتفاقية سنة 2007 وتحرير التبادل التجاري بين الدول الأربعة خلال هذه الفترة كان خاضعا لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وخلال الفترة 2007-2011 وهي الفترة التي تلت تنفيذ الاتفاقية وعلى الرغم من استمرار نمو حجم التبادل التجاري البيني إلا أنه كان أقل زخماً

وبلغ 9% كمتوسط، والتخوف الذي قد يطرح فيما إذ أدت الاتفاقية إلى تقييد التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء مجدداً بعدما بلغت هذه الدول مرحلة التحرير التجاري الكامل بينها ومع بقية الدول العربية منذ 2005 في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال توجيهها إلى اعتماد قوائم التحرير التجاري والفترات الزمنية لتنفيذ ذلك وفق ما تضمنته الاتفاقية والتي قد تستمر فترات أطول إلى ما بعد 2012 كما تشير إليه الاتفاقية.

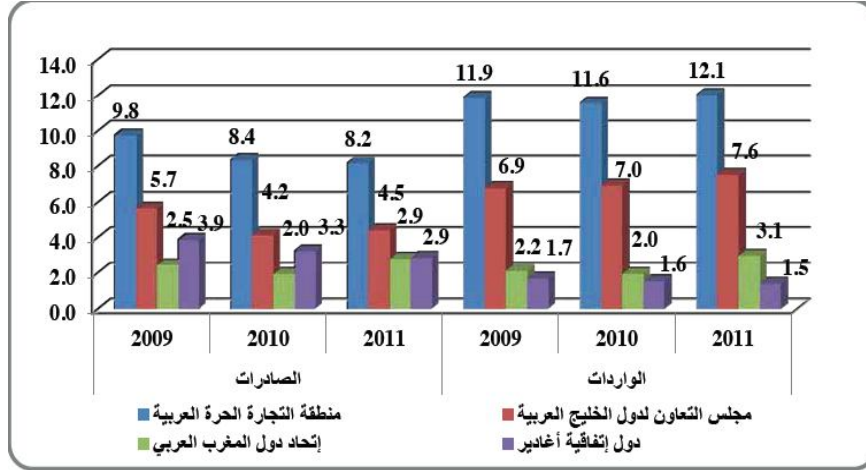
إلا أن مثل هذا الاستنتاج يتطلب مزيد من الحجج، كون الاعتقاد بأن زيادة حجم التبادل التجاري الملاحظ عبارة تجارة ناشئة بين الدول العربية، وبالتالي يفهم بأن هناك أثر إيجابي لمبادرات تحرير التجارة بين الدول العربية من خلال خلق تجارة على الصعيد الإقليمي، قد يكون أولياً ويتطلب بحث تطورات الحصة النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية.

فعلى صعيد مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية تستأثر التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنصيب الأكبر، يليها نصيب التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ولا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير ضئيلة في تجارتها الإجمالية ضئيلة ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولاً تتميز اقتصادياتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية مثل المغرب وتونس بالنسبة لاتحاد المغرب العربي، والأردن وتونس ومصر والمغرب

بالنسبة لاتفاقية أغادير.

إلا أن أهم ما يمكن استنتاجه أن مستويات التبادل التجاري البيني للدول العربية تبقى محدودة حول مستويات معينة تتراوح بين 1 و 10% حسب مختلف الاتفاقيات التي عقدتها هذه الدول، كما لا تعتبر الدول العربية منفتحة تجاريا على بعضها البعض و لم تستطع أي من الاتفاقيات المعقودة طيلة العقود الماضية من تغيير هذا النمط، بل على العكس مال هذا الوضع نحو التراجع في فترات معينة بعد تنفيذ اتفاقيات إقليمية لتحرير التجارة.

الشكل رقم (2): حصة التجارة البينية في إجمالي التجارة لعدة اتفاقيات إقليمية بين الدول العربية



المصدر: جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2012، ص 177.

2. الأسباب المحتملة لضعف التجارة العربية البينية والتكامل الإقليمي بين الدول العربية:

من وجهة النظر الاقتصادية، تخضع اتفاقيات تحرير التجارة ضمن ترتيبات التكامل الإقليمي للاعتبارات الاقتصادية إلا أنها تتأثر

بالدوافع والمكاسب السياسية، وعلى الرغم من صعوبة تحديد وزن وأهمية كل جانب من جانبي هذه المعادلة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في ضمان تحقيق مكاسب صافية والذي يعني مدى توفر هيكل من الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية وما يستتبعه من تخفيض للتكاليف الاقتصادية وتحقيق لمكاسب سياسية من تحرير التجارة على الصعيد الإقليمي.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في حالة الدول العربية، هل يعتبر غياب المكاسب الصافية مسؤولا عن تواضع نتائج المحاولات السابقة لتحرير التجارة بين هذه الدول ؟

من الناحية الاقتصادية، يمكن إيعاز أحد أسباب تدني مستويات التبادل التجاري بين الدول العربية إلى ضعف هذا المستوى في حد ذاته بين هذه الدول، كنتيجة حتمية لمحدودية الهياكل الإنتاجية وبالتالي التصديرية لهذه الدول، وقد يبدو هذا الاستنتاج غريبا إلى حد ما، خاصة وأن التحليلات التقليدية في هذا الإطار تركز بصورة مباشرة على قلة تنوع الهياكل الإنتاجية والتصديرية كسبب، بدل التركيز على نتائج هذا التركيز.

د. نوات عثمان،

التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابكة خيارا ناجعا...

الجدول رقم (5): نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات حسب دول الاتفاقيات

الاتفاقية	سنة/متوسط سنوات قبل التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية %	سنة/متوسط سنوات بعد التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية %
اتفاقية اتحاد المغرب العربي 1989	1989-1980	1.1	1994-1990	3.2
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1998	1997-1993	8.5	2009-2005	8.9
الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي 2003	2002-1983	6.7	2009-2003	4.6
اتفاقية أغادير 2007	2005	1.3	2009	3.9

المصدر: تم تجميعها واحتسابها من طرف الباحث اعتمادا على:

- بالنسبة للسنوات الحديثة (1993 - 2009) تم الرجوع بصفة أساسية إلى بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998 - 2010.

- UNCTAD Handbook of Statistic 2012. Available on:

www.unctad.org/statistics/handbook.

إلا أن المقصود به أن الدول العربية لم تتمتع بأي وضع أولي مناسب على صعيد التبادل التجاري يكون محركا لمزيد من التبادل بعد إقرار أية اتفاقية تستهدف تحرير التجارة بين هذه الدول، وبعبارة أخرى لم تشكل الدول العربية سقفا إقليمية جاذبة لبقية الشركاء من الدول العربية. لذا لم تكن أي اتفاقية - ممن سبق تناولها - لتستطيع تغيير هذا النمط السائد. ويمكن تعزيز هذا الاستنتاج من خلال مقارنة أداء التبادل التجاري بين الدول العربية باتفاقيات تجارة إقليمية أخرى ممن كانت تتمتع بوضع أولى أفضل أو مشابه للدول العربية، وكيف كانت نتائجها مقارنة بما حققته الدول العربية، حيث نلاحظ أن الدول التي كان يشكل الاعتماد التجاري المتبادل بينها مستويات مرتفعة في البداية هي التي استطاعت زيادة معدلات التبادل التجاري بعد تنفيذها لاتفاقيات تحرير التجارة البينية.

د. نوات عثمان،

التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابهة خياراً ناجحاً...

الجدول رقم (6): نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات لبعض الاتفاقيات الإقليمية في العالم

الاتفاقية	سنة / متوسط سنوات قبل التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية %	سنة / متوسط سنوات بعد التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية %
اتفاقية الجماعة الأوروبية 1957	1957-1950	48.6	1960-1958 2009-1993	49.8 66.6
اتفاقية النافتا 1994	1993-1990	43.2	2004-1994	52.4
اتفاقية الآسيان 1992	1991-1981	18.6	2002-1992	22.6
اتفاقية الكوميسا 1994	1994-1990	4.6	2005-1995	5.6

Source: UNCTAD Handbook of Statistics 2012. Available on: www.unctad.org/statistics/handbook.

ويظهر ذلك بوضوح أكثر في حالة الاتحاد الأوروبي. ومن بين اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية بين الدول النامية يبدو أداء رابطة الآسيان الأبرز وهي التي كانت تتمتع بأفضل أداء من حيث نسب التجارة البينية بين الدول النامية واستطاعت بفضل تنفيذ منطقة التجارة الحرة بدءاً من سنة 1992 من زيادة حصة صادراتها البينية التي نمت بمعدل يفوق 20 % خلال العشر سنوات التي تلت تنفيذ الاتفاقية.

من جهة أخرى يجب النظر إلى التجارة البينية كدالة في التجارة الإجمالية، وبالتالي في ظل صغر وضآلة التبادل التجاري الإجمالي (يمكن أخذ حصة التجارة الإجمالية لمجموعة من الدول من التجارة العالمية كمؤشر على ذلك) هناك سقف لا يمكن أن تتعداه التجارة البينية إلا إذ نمت بمعدلات أكبر من معدلات نمو التجارة الإجمالية والعكس صحيح، أي كلما كان نمو التجارة الإجمالية أكبر من معدل نمو التجارة البينية قل نصيب هذه الأخيرة كحصة نسبية. ويبدو أن هذا ما يحدث في حالة الدول العربية. ويظهر الجدول التالي تطور معدلات نمو كل من الصادرات البينية والصادرات الإجمالية لمختلف الاتفاقيات بين الدول العربية وكذا التغير الذي طرأ على حصة الصادرات البينية.

د. توات عثمان،

التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابهة خيارا ناجعا...

الجدول رقم (7): نمو التجارة البينية للدول العربية مقارنة بالتجارة الإجمالية حسب الاتفاقيات

خلال الفترة 1997-2009

2009	2005	2004-1998	1997	نمو التجارة البينية الإجمالية للدول العربية
19-	33.2	13.9	3.0	معدل نمو الصادرات البينية للدول العربية
32-	37.1	13.6	6.9	معدل نمو الصادرات الإجمالية للدول العربية
10.3	8.5	8.9	8.5	حصة الصادرات البينية للدول العربية
2009	2005	2003		نمو التجارة البينية للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي
7.4	32.1	5.04		معدل نمو الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي
33.6-	39.3	26.8		معدل نمو الصادرات الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي
6.0	5.0	4.9		حصة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي
2009	2007	2005		نمو التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير
61.6	25.8	13.1		الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير
28.0-	18.9	17.0		معدل نمو الصادرات الإجمالية لدول اتفاقية أغادير
3.9	2.9	1.3		حصة الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير

Source: UNCTAD Handbook of Statistic 2012. Available on: www.unctad.org/statistics/handbook.

من جهة أخرى، يعتبر تحليل الاعتبارات السياسية التي صاحبت جهود الدول العربية لتحرير التجارة البينية مهم نظراً للترابط القوي بين العوامل السياسية والاقتصادية في هذه الحالة لدرجة يصعب الفصل بينهما أو تحديد أثر أحدهما على الآخر. ويمكن تفسير افتقاد الدول العربية إلى الدوافع السياسية للتكامل الإقليمي كنتيجة لعدة عوامل منها:

- اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال الحكم في الدول العربية بما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية واختلاف التوجهات في إطار العلاقات مع الخارج من حيث الأهداف والوسائل، وعلاقته المباشرة برغبتها في تحقيق التكامل بينها.
- يعد التخوف من فقدان جزء من السيادة بمثابة عقبة رئيسية في سبيل التكامل بين الدول العربية، الشيء الذي قد يجعل اتفاقيات تحرير التجارة على الصعيد الإقليمي لا تحظى بالمساندة اللازمة من طرف القيادات السياسية.

- إن فعالية أي اتفاقية إقليمية مرهون بإمكانية تنفيذها والالتزام بذلك من خلال توفير التأييد اللازم له داخلياً ولرساء الأطر الإقليمية من قواعد وسياسات ومنظمات غير منحازة وطنياً لمتابعة وضمان تنفيذ القواعد والسياسات.

- على صعيد الآخر، وعلى الرغم من وجود العديد من المنظمات العربية الإقليمية، إلا أنه عادة ما توصف أدوارها بالمحدودة وقدراتها بالضعيفة ومن ثم فنتائج أعمالها غير ملموسة.

- قد تورد أسباب أخرى ذات طوعية سياسية وثقافية أدت إلى عدم حماس الدول العربية في بناء ترتيب إقليمي فعال بينها سواء اتخذ من تحرير التجارة الإقليمية مدخلاً له أو أرسى مقاربات بديلة من أجل تحقيق التكامل. أهمها الاضطرابات الداخلية التي عانت (وتعاني) منها عدة دول عربية والتي تجعل من مسألة الأجندة الإقليمية أمراً مؤجلاً أو غير ذي أولوية. كما أدى طغيان فكرة حتمية "الوحدة العربية" دوراً سلبياً في البحث عن بدائل فكرية أخرى ومناصرتها من خلال النظر إلى مبادرات التكامل بين الدول العربية باعتبارها عملية قد تسفر عن مكاسب وتتطوي على تكاليف.¹

الخلاصة والاستنتاجات:

تستخدم الدول العربية الاتفاقيات التجارية (الثنائية، الإقليمية والمتعددة الأطراف) بصورة مكثفة، وتبذل جهود من طرف جميع هذه الدول من أجل تحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي وكذا تعزيز

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، 2002، ص ص

التكامل مع أهم الشركاء التجاريين بما فيهم الدول العربية نفسها ومن خارج المنطقة. في هذا السياق، تجد البلدان العربية نفسها متورطة في مفاوضات على كل الجبهات، حيث وقّعت هذه البلدان المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية البينية ومتعددة الأطراف. ولا يعرف فيما إذ كان تعدد المسارات في حد ذاته فرصة لتسريع جدول التحرير الإقليمي للتجارة أو يشكل تداخلا ذو تكلفة يمكن تفاديها لو تم التركيز على مسار شامل للتحرير، خاصة في ظل تشابه هذه المسارات سواء من حيث الهدف إلى تحقيق منطقة تجارة حرة أو في أحسن الأحوال إلى تحقيق اتحاد جمركي أو من حيث نطاق التحرير والالتزام الفعلي به.

وبناء على دروس الماضي وتطورات الوضع الحالي على صعيد الاتفاقيات التجارية القائمة بين الدول العربية، يتبين أن التكامل الإقليمي الفعال يتطلب أكثر من مجرد تخفيض أو إزالة الحواجز أمام تدفقات تجارة السلع، وهذا ما يبينه تحليل النمط الخاص بالتجارة البينية. حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن التبادل التجاري بين الدول العربية ليس أقل مما كان متوقعا، بالنظر إلى النمط الأساسي للتجارة الخارجية على العموم التي تظل محدودة، مما يعني أن التجارة البينية أكثر منها محدودة. وبغض النظر عن كثافة وميل التجارة المتوجهة نحو الدول العربية وبينها، يظل التبادل التجاري بين الدول العربية متواضعا بالقيم المطلقة حتى على المستوى الأكثر تفصيلا أين قد تسجل التجارة البينية ازدهارا وأهمية نسبية في قطاعات معينة وبين مجموعات فرعية من الدول العربية. والأكثر إثارة للانتباه أن هذا النمط لم يتغير فعليا بمرور

الزمن حتى في ظل التقدم الذي أحرزته هذه الدول فيما يخص تحرير التجارة بينها، إذ واستنادا إلى نتائج العديد من المؤشرات التي تم تناولها يبدو أن تأثير اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية لا يزال محدود في تعزيز التبادل التجاري البيني الإجمالي على العموم.

ويبدو أن الأسباب وراء ضعف مردود التكامل الإقليمي بين الدول العربية وخاصة في دعم وتقوية التجارة تبدو معروفة تماما، يقع على رأسها غياب هيكل ملائم من الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية تدعم مختلف المبادرات المعقودة. ويظهر ذلك جليا على الصعيد الاقتصادي من خلال استمرار تأثير تقلبات أسعار النفط في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، العامل الذي يبصمها بنوع من التشوه من عدة أوجه. حيث لا تزال الدول العربية تعتمد على المزايا الموروثة التي يتيحها غنى هذه الدول بعدد محدود من الموارد الطبيعية تشمل بالأساس البترول والغاز وبعض المعادن والموارد الزراعية. ولم تستطع الانتقال إلى التركيز على المزايا التنافسية المستحدثة التي تميز الزخم الكبير الذي تعرفه التجارة الدولية، مما أدى إلى تنوع محدود على صعيد الصادرات وتشوه في نمط الاستيراد، وتركز شديد في عدد قليل من الشركاء. الشيء الذي ينعكس بصورة واضحة على تواضع وجمود نصيب التجارة البينية للدول العربية.

كما يعتبر افتقار معظم الدول العربية للحوافز السياسية التي تدعم المبادرات الإقليمية عامل يعيق أكثر من أي وقت مضى مسار التكامل الإقليمي بين هذه الدول لاعتبارات عديدة يقع على رأسها طبيعة نظم الحكم القائمة منذ عقود وعدم قدرتها على إرساء أطر إقليمية يسند لها

ضمان التزام الدول الأعضاء الحقيقي بالتنفيذ ومتابعته. ومما لا شك فيه أن هذه السياسات والممارسات تعيق الاستفادة القصوى من مزايا تحرير التجارة في الاتفاقيات الإقليمية المختلفة ومكاسبها المحتملة.

وفي إطار استكشاف الآفاق المرتقبة للتكامل المستند على تحرير التجارة الإقليمية، تتمتع الدول العربية بالعديد من المقومات لتحقيق التكامل الإقليمي. ومستوى التفاعل الاقتصادي بين هذه الدول لم يستغل استغلالا كاملا، كما أن كثير من خصائصها يؤهلها لخلق فرص واعدة للتكامل الإقليمي، فالدول العربية تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها، كما تتمتع الدول العربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيا. وتظهر أهم نتائج التحليل السابقة المصلحة الكبيرة للدول العربية في تنفيذ إجراءات لتسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال والحاجة الملحة إلى ضرورة الاستمرار في دعم توجهات الإصلاح والتغيير اقتصاديا وسياسيا، وإعطاء دفعة إقليمية لمثل هذه الجهود. إذ تتبع حاجة ملحة إلى تبني اتفاقيات تهدف إلى تحقيق الاندماج العميق، ومن الأرجح أنه ستكون هناك حاجة إلى تبني إصلاحات واسعة النطاق - تتعدى سياسات التجارة التقليدية بكثير - من خلال النظر إلى كافة القضايا المتصلة بسياسات التجارة والاستثمار، ليس على الصعيد الإقليمي فقط، بل على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف أيضا.

المراجع

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، العدد الثالث، الرياض، 2010.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، 2002.
- البنك الدولي، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التفاعل مع العالم، البنك الدولي، واشنطن، 2003.
- توات عثمان، اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي، دراسة حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.
- جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003.
- جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2007.
- جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012.
- سعيد النجار، اتفاقات الشراكة الأوروبية عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13994، الاثنين 2001/07/09، لندن.
- قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات التجارة التفضيلية على المواقع:
- <http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx>
- الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، دليل تعريفي للاتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر، عمان، أبريل 2007.
- UNCTAD Handbook of Statistic 2012. Available on:

د. توات عثمان، التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابهة خيارا ناجعا...

www.unctad.org/statistics/handbook.

ملاحق البحث

جدول رقم (1): عضوية الدول العربية في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية المخطرة إلى

منظمة التجارة العالمية إلى غاية 30 جوان 2013

الاتفاقية	تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تاريخ إخطار منظمة التجارة العالمية	مجال الاتفاقية	المرجعية القانونية للاتفاقية
الاتحاد الأوروبي - الجزائر	01/09/2005	24/07/2006	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي - مصر	01/06/2004	03/09/2004	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي - الأردن	01/05/2002	17/12/2002	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي - لبنان	01/03/2003	26/05/2003	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي - المغرب	01/03/2000	13/10/2000	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي - فلسطين	01/07/1997	29/05/1997	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي - سوريا	01/07/1977	15/07/1977	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي - تونس	01/03/1998	15/01/1999	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA - مصر	01/08/2007	17/07/2007	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA - الأردن	01/01/2002	17/01/2002	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA - لبنان	01/01/2007	22/12/2006	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA - المغرب	20/01/2000	01/12/1999	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA - فلسطين	23/07/1999	01/07/1999	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA - تونس	03/06/2005	01/06/2005	السلع	المادة 24
تركيا - مصر	01/03/2007	05/10/2007	السلع	شرط التمكن
تركيا - الأردن	01/03/2011	07/03/2011	السلع	المادة 24
تركيا - المغرب	01/01/2006	10/02/2006	السلع	المادة 24
تركيا - فلسطين	01/06/2005	01/09/2005	السلع	المادة 24
تركيا - سوريا	01/01/2007	15/02/2007	السلع	المادة 24
تركيا - تونس	01/07/2005	01/09/2005	السلع	المادة 24
الولايات المتحدة الأمريكية - الأردن	17/12/2001	15/01/2002	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
الولايات المتحدة الأمريكية - المغرب	01/01/2005	30/12/2005	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
الولايات المتحدة الأمريكية - البحرين	01/08/2006	08/09/2006	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
الولايات المتحدة الأمريكية - عمان	01/01/2009	30/01/2009	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
الأردن - سنغافورة	22/08/2005	07/07/2006	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
اتفاقية الكوميسا	08/12/1994	04/05/1995	السلع	شرط التمكن

د. توات عثمان،

التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابهة خيارا ناجعا...

الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي	01/01/2003	03/10/2006	السلع	المادة 24
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	01/01/1998	03/10/2006	السلع	المادة 24
مجلس التعاون الخليجي - أستراليا	30/07/07	الاتفاقية قيد التفاوض		
مجلس التعاون الخليجي - رابطة الإفتا EFTA	22/06/09 (توقيع)	تم توقيع الاتفاقية ولم تدخل حيز التنفيذ بعد		
مجلس التعاون الخليجي - اليابان	01/09/06	الاتفاقية قيد التفاوض		

المصدر: من إعداد وتجميع الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات التجارة التفضيلية على الموقع:

<http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx>

جدول رقم (2): مقارنة بين مختلف اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية بين الدول العربية

الاتفاقية	طبيعة الاتفاقية	العضوية (التشابهات بين مختلف الاتفاقيات)	المدة الزمنية للتحرير
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	منطقة تجارة حرة	18 دولة من أعضاء جامعة الدول العربية	أقرت الاتفاقية جدول زمني للتخفيضات الجمركية على مدى عشر سنوات خلال الفترة 1998-2007 بمعدل 10% سنوياً. تم تقليص المدة من خلال تسريع عملية الخفض إلى 20 بالمائة سنة 2004 و 2005 لتدخل المنطقة حيز التنفيذ سنة 2005.
الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي	اتحاد جمركي	6 دول عربية كلها أعضاء في نفس الوقت بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	استمر تنفيذ منطقة التجارة الحرة 20 سنة خلال الفترة 1983-2002، وبداية من سنة 2003 شرع في تنفيذ اتحاد جمركي مع فترة انتقالية استمرت إلى غاية 2007. إلا أن التنفيذ الفعلي يشهد تمديد مستمر للفترة الانتقالية التي يتوقع أن تستكمل بنهاية 2015.
اتفاقية أغادير	منطقة تجارة حرة	4 دول عربية كلها أعضاء في نفس الوقت بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	تم تحديد تواريخ لتحرير السلع الصناعية خلال فترة تتراوح بين 3 و 5 سنوات بنظام تخفيض الرسوم الجمركية، على أن يتم التحرير الكامل للسلع الزراعية مطلع 2005، إلا أن التنفيذ الفعلي للاتفاقية تأخر إلى غاية شهر مارس 2007.
اتفاقية الكوميسا	منطقة تجارة حرة	5 دول عربية منها 3 دول أعضاء بنفس الوقت بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	خلال الفترة 1994- أكتوبر 2000 تم تبادل الإعفاءات وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وبداية من 31 أكتوبر 2000 تم تنفيذ إعفاء تام على منتجات الدول الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للكوميسا.

د. نوات عثمان،

التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابكة خيارا ناجعا...

الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية	اتفاقيات تعاون تجاري اتفاقيات تجارة حرة اتفاقيات تجارة تفضيلية	جميع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	معظم الاتفاقيات الثنائية وقعت بعد بداية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 1998, وقد صيغت بشكل يفضي إلى تسريع تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل ثنائي, ولا يعرف الكثير فيما إذا استمر العمل بها بعد دخول منطقة " جافتا" حيز التنفيذ سنة 2005, على الرغم من استمرار بعض الدول في عقد المزيد من هذه الاتفاقيات.
---------------------------------------	--	--	---

المصدر: نوات عثمان، اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي: دراسة

حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية، أطروحة دكتوراه، غ م، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 125.

مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على بعض الدول العربية وسبل معالجتها

د. يحيى الهام¹

أ. بوحديد ليلي²

الملخص:

شهد الاقتصاد العالمي في شهر أوت 2008 أزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة وكذلك الشركات الصناعية العملاقة، ولا تزال هذه الأزمة تتمدد وتتفاقم بالرغم من الجهود التي بذلتها كل الجهات المعنية وغير المعنية للخروج منها. لقد صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من المظاهر وردود الأفعال، سواء على صعيد المؤسسات المصرفية أو المالية أو الأفراد أو على مجمل النشاط الاقتصادي، وتبرز من خلال مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية والإقليمية والدولية.

ويختلف تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية، وذلك لمدى تبعية اقتصاد هذه الدول وارتباطه بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي، وأيضاً لمدى تطبيق النظام الرأسمالي في اقتصادياتها.

بناء عليه، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على منشأ الأزمة الاقتصادية العالمية وطبيعتها، وإبراز أهم مظاهرها، والتطرق إلى آثار هذه الأزمة على بعض الدول العربية وسبل معالجتها.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية العالمية، مظاهر وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية، الدول العربية، سبل المعالجة.

Abstract:

The world economy experienced in the month of August 2008 an unprecedented financial crisis, resulting from the

¹ أستاذة محاضرة (أ)، جامعة الحاج لخضر، باتنة y.ilhem@yahoo.fr

² أستاذة مساعدة، جامعة الحاج لخضر، باتنة leila.bouhadid@yahoo.com

mortgage problem in the United States, caused by the mortgage loans bad as well as the industrial giants, and still this crisis expands and worsen despite the efforts made by all parties concerned and is concerned out of them.

I have accompanied the global economic crisis set of appearances and reactions, both in terms of banking institutions, or financial, or individuals, or on overall economic activity, are also featured through serious economic indicators threaten local economies, regional and international.

The impact of the global economic crisis on the Arab states, and to the extent subordination of the economy of these countries and its association with the American and European economy, and also to the application of the system in capitalist economies.

And therefore, this study aims to identify the origin of the global economic crisis and nature, and to highlight the most important manifestations, and to address the effects of this crisis on some Arab countries, and ways to address them.

Key words: The global economic crisis, the manifestations and effects of the global economic crisis, the Arab countries, ways of treatment.

مقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي منذ شهر اوت 2008 بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ومساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع الجهود المبذولة للتغلب

عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو والتراجع في فرص العمل. خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة، وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم. كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة، ولأن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعد فإننا نحاول هنا التطرق لأهم مظاهر هذه الأزمة الاقتصادية وآثارها على اقتصاديات بعض الدول العربية وسبل المعالجة، وكيفية مواجهة هذه الأزمة.

إشكالية الدراسة:

ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية الاقتصاد الأمريكي وامتدت إلى الاقتصاد الأوروبي والياباني، وبدأت آثارها السلبية تنعكس على جميع بلاد العالم بما فيها الدول العربية، ويقدر انفتاح كل منها واندماجها في الاقتصاد العالمي. ومن هنا تأتي إشكالية الدراسة المتمثلة في الإجابة على التساؤل التالي: ما هي أهم مظاهر ومراحل الأزمة الاقتصادية العالمية؟ وفيما تتمثل آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على بعض الدول العربية؟ وما هي سبل معالجتها ؟

أهمية الدراسة:

شهد عام 2008 تراجعاً حاداً في أسواق الاستثمار العالمية تبعته شحة في السيولة وتذبذب بأسعار النفط، مما انعكس سلباً على ميزانيات الدول النفطية، وهذه الدراسة تكتسب أهميتها من واقع دولي خلف مظاهر عديدة وأثر سلباً على اقتصاديات أغلب دول العالم، بما فيها الدول العربية النفطية. وبالتالي لا بد من معرفة سبل معالجة ذلك.

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- التعرف على منشأ الأزمة الاقتصادية العالمية وطبيعتها وأسبابها.
- تبيان أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ومراحلها الكبرى.
- إبراز آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على بعض الدول العربية.
- التعرف على أهم الخطط التي اعتمدها الدول لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وسبل المعالجة.

أولاً : منشأ الأزمة الاقتصادية العالمية وطبيعتها

إن الأزمة التي أعلن رسمياً عن انفجارها في القطاع المالي الأمريكي في منتصف سبتمبر 2008، وذلك عندما تقرر إشهار إفلاس بنك الإخوان ليتمان وبيع بنك ميرل مينش لبنك أوف أميركا، لم تتشأ من فراغ ولم يكن ظهورها مفاجئاً على النحو الذي بدا في الكثير من وسائل الإعلام، بل وفي بعض الكتابات الاقتصادية. فقد كانت لهذه الأزمة مقدمات كثيرة ولم تنحصر هذه المقدمات في الاضطرابات التي ألمت بالقطاع المالي، بل إن ثمة بوادر لازمة يمكن العثور عليها في القطاع الحقيقي من الاقتصاد الأمريكي، ومع كثرة مقدمات الأزمة وتداخلها مع

بعضها البعض يتعذر تحديد موعد دقيق لبدائها، كما يتعذر نسبها إلى سبب وحيد أو بسيط، فأسباب الأزمة متعددة ومتشابهة.

لقد اختلف الباحثون في تحديد نقطة البداية للأزمة، فمنهم من رأى الرجوع إلى أوائل 2007 التي تفاقمت فيها أزمة قطاع الإسكان والقروض العقارية، حيث تزايدت حالات تعثر المقترضين أو عجزهم عن سداد ديونهم ومن ثم تزايدت عمليات حبس الرهونات. ومنهم من عاد بنقطة البداية إلى 2006 عندما أخذت فقاعة الإسكان في الانكماش، وهو ما أدى إلى تهاوي قطاع الإسكان وانهيار أسعار الصكوك المسندة إلى رهونات عقارية. ومنهم من رأى أنه يلزم الرجوع إلى 2005 عندما أخذ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالتراجع الذي استمر حتى دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة الانكماش في ديسمبر 2007 حسب الإحصائيات الرسمية.¹

وترجع أسباب الأزمة إلى ذلك الحجم الكبير من الأموال الضخمة التي تم ضخها في القطاع العقاري، حيث تم تقديم قروض عديدة للأمريكيين دون القيام بدراسات جدوى دقيقة عن قدراتهم المالية على سداد أقساط هذه القروض، بالإضافة إلى ذلك استعملت البنوك المقرضة أدوات مالية غير مضمونة، فالقروض العقارية بفوائد متدنية أوجدت سوقاً نشيطة للعقارات، وزادت في طلبها مما رفع قيمة العقارات وحولها إلى أصول مرهونة قابلة لإضافة ديون أخرى بهدف تحقيق رفاهية الأسر

¹ مقداد محمد إبراهيم، الأزمة المالية وآثارها المتوقعة على فلسطين، مداخلة مقدمة في يوم دراسي "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني"، الجامعة الإسلامية، غزة، 5 نوفمبر 2008، ص 6.

المالكة للعقارات، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك منحت عملائها قروضا بحيث تنحصر عملية السداد في السنوات الثلاث الأولى على تسديد الفوائد المستحقة فقط على القرض، ومع ارتفاع معدلات الفائدة عجز معظم المقترضين عن سداد أصل القرض، مما أدى إلى تحول السندات إلى عبء وأصبحت سندات رديئة تسببت بانهايار البنوك المقرضة.

إن الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية ترجع إلى ممارسات البنوك التي تتسم بعدم الحكمة والرشادة، حيث تم التوسع في منح الائتمان خاصة في القطاع العقاري، بالإضافة إلى ابتكار أدوات جديدة تتسم بالتعقيد المتزايد لخلق مزيد من فرص الائتمان، وذلك من خلال تحويل البنوك ما تمنحه من ائتمان إلى أسهم تباع في الأسواق، وتتابع عمليات البيع والشراء لإيجاد المزيد من الأسهم والسندات بضمانات الأصل العقاري، مما أدى إلى تجاوز قيمة الثروة المالية من أسهم وسندات متداولة في السوق لقيمة الأصول العينية التي تضمنها عشرات المرات.

بعد عجز قطاع الإسكان عن سداد التزاماته الائتمانية أمتد التعثر من مؤسسة إلى أخرى في قطاع البنوك و شركات التأمين، كما انتقل التعثر من سوق مال دولة إلى أسواق مال دول أخرى، وتحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية نظرا لارتباط تمويل المؤسسات الاقتصادية بالبنوك التي أفلس، مما أدى إلى تسريح العديد من العمال وبالتالي تحولت إلى أزمة اجتماعية¹.

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 18.

ثانياً: مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ومراحلها

لقد بدأت إرهابات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصاب أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، وأحدثت للحكومات الخوف على عروشهم وبدعوا ينادون العلماء والخبراء لبيان سبل المعالجة والخروج منها.

1- مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية :

لقد صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من المظاهر وردود الأفعال، سواء على صعيد المؤسسات المصرفية أو المالية أو الأفراد أو على مجمل النشاط الاقتصادي، وتبرز أيضاً من خلال مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصادات المحلية والإقليمية والدولية، ومن أهم مظاهر هذه الأزمة ما يلي:¹

- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً

¹ حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008، ص 5.

- وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود.
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة.
 - انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.
 - ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل.
 - ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.
 - انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.
- 2- المراحل الكبرى في الأزمة الاقتصادية العالمية:**
- تتمثل أهم المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة الاقتصادية العالمية فيما يلي:¹
- **فيفري 2007:** عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
 - **أوت 2007:** البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
 - **أكتوبر إلى ديسمبر 2007:** عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً

¹ متوفر على الموقع الإلكتروني: بتاريخ (05-03-2013)

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98AFF91D-83F0-4658-8DD2-16DBDA6F67A9.htm>

في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- **22 جانفي 2008:** الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين جانفي ونهاية أبريل.

- **17 فيفري 2008:** الحكومة البريطانية تؤمّن بنك "تورنر روك".
- **11 مارس 2008:** تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

- **16 مارس 2008:** "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- **7 سبتمبر 2008:** وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"قاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- **15 سبتمبر 2008:** اعتراف بنك الأعمال "ليمان برانرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".

- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

- **16 سبتمبر 2008:** الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.

- **17 سبتمبر 2008:** البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- **18 سبتمبر 2008:** البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أنش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.

- السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

- **19 سبتمبر 2008:** الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

- **23 سبتمبر 2008:** الأزمة الاقتصادية تغطي على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأميركية.

- **26 سبتمبر 2008:** انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

- **28 سبتمبر 2008:** خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في

الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "برادفورد وبنغلي".

- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

- أعلن بنك "سيتي غروب" الأمريكي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

- الأول من أكتوبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

ثالثاً: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على بعض الدول العربية:

سنعرض لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية في بعض الدول العربية كالأردن، اليمن، سوريا، السعودية، مصر والجزائر. أما بالنسبة لبقية الدول فنتشابه من حيث الآثار الناجمة عن هذه الأزمة.

- الأردن: يصف مسئولون حكوميون أن الاقتصاد الأردني بمنأى عما يجري في الأسواق العالمية بسبب قلة التشابكات بين النظام المصرفي الأردني والنظام المصرفي الأمريكي من جهة، وأداء الاقتصاد الوطني الجيد خلال عام 2008، وسلامة أنظمة الرقابة في السوق المالي من جهة أخرى، ووصفوا التوقعات بوجود آثار لازمة الاقتصادية العالمية بالمبالغة في التقديرات من قبل صغار المستثمرين، مما دفع بتراجع البورصة رغم عدم وجود مبررات لهذه التقديرات. ويشارك الأردن هنا كل

من تونس والمغرب وموريتانيا.¹

- **اليمن:** أكد الاقتصاديون حتمية تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة، حيث توقع المدير العام لاتحاد الغرف التجارية أن تخسر اليمن نصف عائداتها من النفط في حال استمر سعر برميل النفط عند مستوى أقل من 80 دولار للبرميل، وهو ما يعادل مليار ونصف المليار دولار، وهي خسارة اليمن عن تلك الأزمة المباشرة بسبب انخفاض سعر النفط. وأكد حتمية تأثر الاقتصاد اليمني بمليارات الدولارات من الأزمة الاقتصادية العالمية، لكنه قال "انه تأثر ليس بمثل تأثر المراكز".²

- **سوريا:** إن تذبذب تبعية لتمام الفكر الاقتصادي لا بد أن له أثراً سلبياً على مكونات المنظومة الاقتصادية وتركيباتها، وسيختلف اثر الأزمة قياساً على حجم القاعدة الإنتاجية للدولة (القطاعين العام والخاص) ودرجة ملاءمتها ونسبة استثماراتها الخارجية، خاصة في مجال شراء سندات الخزينة عموماً والسندات الأمريكية خصوصاً، فلا يستطيع أحد أن يقول بان الاقتصاد السوري بمنأى عن الأزمة، بل لابد بأنه متأثر فأسعار المواد الأولية عموماً بدأت بالانخفاض والاقتصاد السوري يغلب عليه تصدير هذه المواد الأولية، كما أن اعتماد السياسة النقدية للاحتفاظ باحتياطات من سلة عملات وكثير منها تتهاوى أسعارها بالانخفاض.³ ومنه يمكن القول أن الأثر موجود فعلاً.

¹ قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2009، ص 13.

² متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ: (12-03-2013) http://www.alsahwa-yemen.net/view_news.asp

³ متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ: (25-03-2013) www.kantakji.com

- **المملكة السعودية:** قال عدد من الاقتصاديين إن آثار الأزمة ستطول المملكة السعودية نظراً لاقتصادها المنفتح مشيرين إلى أنه ليس هناك قيود على حركة رؤوس الأموال فيها، إضافة إلى ارتباط عملتها بالدولار واعتمادها على النفط والمسر بالدولار، مستبعدين أن تتمخض الأزمة الاقتصادية العالمية عن ولادة نظام مالي جديد، إلا أنه يمكن القول سيتم تهذيب النظام الحالي ومراجعة قوانينه وإعادة صياغة له، وسيستمر النظام في الاعتماد على القروض والتمويل والبنوك الاستثمارية وتفعيل القطاع الخاص، ولن يكون هناك اشتراكية أو تأمين سواء في الدول المتقدمة أو الناشئة. وقالوا إن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية سيكون رغم محدوديته في استثمار بعض الشركات في أسهم شركات عالمية أو حصص في شركات عالمية، موضحين بأن المخاطر محدودة.¹ كما أن درجة الانفتاح فيما يتعلق بالسماح للأجانب بالتملك داخل المملكة محدود، مما يعني أنه لا ثقل لهم. وأكد عدد من الاقتصاديين أن صناع السياسة المالية والنقدية الخليجية استطاعوا التجاوب مع الأحداث المتسارعة بشكل سيعيد الاستقرار والثقة إلى الأسواق خلال فترات ليست ببعيدة متوهين أن المكاشفة والإفصاح أسهم في تقليل الشائعات الهدامة، في ما يتعلق بخسائر محتملة أو إجراءات مجدولة لمواجهة الأزمة. وتشترك كل من دول الخليج في هذا الوضع.

- **مصر:** أكدت الحكومة أن الاقتصاد المصري قوى وقادر على تحمل الأزمات، ويمكنه التأقلم مع متغيرات كثيرة بفضل البرنامج القوى والطموح

¹ صحيفة الرياض العدد 14724 بتاريخ: 16-10-2008 الموافق ل 16 شوال 1429 العربية السعودية.

الذي نفذته الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية، والذي استلهم خطوطه العريضة بل وبرامجه التفصيلية من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، وقد أكد الدكتور أحمد نظيف في بيان الحكومة الذي ألقاه يوم الاثنين 15 ديسمبر 2008، أمام مجلس الشعب حول الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على مصر: أن الحكومة لديها حزمة من البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر، وهذه الحزمة تحتوى على العديد من الإجراءات سواء لزيادة الإنفاق العام أو لجذب وتشجيع الاستثمار أو دعم الصناعة والصادرات، فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية. وأشار إلى أن تباطؤ النمو ووصوله في بعض الدول إلى الصفر أو ما دون الصفر سيؤدى إلى تأثيرات على الاقتصاد المصري تتمثل في الآتي:¹

- نقص الصادرات إلى الخارج ونقص الاستثمارات الواردة من الخارج.
- نقص دخل قناة السويس ونقص دخل وإيرادات السياحة.
- نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلى، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي، حيث أن 75% من الناتج المحلى الإجمالي يتمثل في التبادل التجاري فنحو 32% من صادرات مصر تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، 32.5% من الواردات تأتي من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وتلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عامي 2009 و 2010 من أمريكا وأوروبا. وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية، كما يلي:

¹ محمد ابو الفضل، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة تقرير القاهرة، العدد العشرين، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 26 أكتوبر، 2008، ص 25.

- من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو 2.2 مليار دولار، ففي ظل الانكماش العالمي سيقبل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات، مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلي للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها، ومن ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير، ونظرا لانخفاض حجم الطلب ستقل المصانع من إنتاجها مما سيقبل من حوافز العاملين، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدي إلى الركود في الأسواق.
 - يتوقع انخفاض الميزان البترولي بنحو مليار دولار، حيث انخفضت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل إلى 53 دولار للبرميل.
 - انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل 600 مليون دولار.
 - انخفاض الإيرادات السياحية خلال عام 2009 بأكثر من 2 مليار دولار مما ينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات، الأثاث، الصناعات الغذائية، الصناعات الحرفية،... الخ).
 - انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو 400 مليون دولار (نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية).
- وبالنسبة للأثر الإيجابي على الميزان التجاري، فمن المتوقع انخفاض قيمة الواردات بنحو 4 مليارات دولار (انخفاض حجم وأسعار السلع المستوردة) ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنيه المصري، والذي انخفضت قيمته أمام الدولار من 530 قرشا إلى 550 قرشا.
- وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فان جانب الإيرادات سيتأثر سلبا نتيجة

لتوقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة، وستتزايد النفقات العامة على الرغم من توقع انخفاض فاتورة دعم السلع (انخفاض أسعار البترول، أسعار المواد الغذائية) وسيتم ضخ 15 مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية مما يزيد من حجم العجز في الموازنة.

- **الجزائر:** توجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، وعموما فإن الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمة الاقتصادية العالمية للأسباب التالية:¹

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار، حيث أن معظم الصادرات تتم بالدولار والذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، والذي يشكل 98 % من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية لا محال، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك راجع إلى ما

¹ كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011، ص 183.

يلي:

- عدم وجود سوق مالي حقيقي، كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق الاقتصادية العالمية.
- عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي، حيث أن الجزائر لم تنظم بعد في المنظمة العالمية للتجارة.
- التسديد المسبق للمديونية الخارجية، والذي جنب الجزائر من الاضطرابات في الأسواق المالية.
- واصل بنك الجزائر في السداسي الأول لسنة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف وعودة التضخم على المستوى العالمي.
- إن الوضعية المالية للجزائر مريحة، بحيث بلغ احتياطي الصرف 140 مليار دولار، وفائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار، مما يسمح بتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين.
- إن طبيعة انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الاقتصاد، بالمقابل له سلبيات تعيق الاقتصاد الجزائري ويتضح ذلك كما يلي:
- يترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية بعض الانعكاسات الإيجابية تجلب فوائد للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال ما يلي:
- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب الإجمالي إلى

- انخفاض أسعار عدة سلع في السوق العالمية، وبما أن الجزائر تعتمد على الاستيراد لذلك فإنها تستفيد من ذلك الوضع، ويوفر فرصة لتخفيف العبء على المواطن، وكمثال على ذلك نجد سوق السيارات الذي شهد انخفاضات متتالية في الأسعار أدى إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد.
- انخفاض تكاليف الإنتاج ويترتب على ذلك ديناميكية في الاستثمار، وكمثال على ذلك نجد انخفاض أسعار الحديد أدى إلى انتعاش قطاع العقار.
- إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الآمان في حال إبقائها مودعة في البنوك في الدول الصناعية.
- كما يترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية بعض الانعكاسات السلبية التي تعيق الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال ما يلي:
- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي، انخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات، ويترتب على ذلك انخفاض حصيلة الصادرات، وبالتالي اختلال التوازنات المالية الكبرى.
- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى إفلاس عدة مؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية وبالتالي، احتكارها للسوق وتحكمها في الأسعار.
- إن من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي، صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

رابعاً: أهم الخطط التي اعتمدها الدول لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وسبل المعالجة

اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات وأعلنت خططا لإنقاذ الأسواق المالية ومواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وفيما يلي تلخيص لمضامين أهم هذه الخطط وسبل المعالجة:¹

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

صاغ وزير الخزانة الأميركية هنري بولسون خطة إنقاذ صادق عليها مجلسا النواب والشيوخ، وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

الخطة التي حدد لها قانون اعتمادها مهلتها تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرارها، تقوم على ضخ سبعمائة مليار دولار لشراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأميركية وتهدد بانهيائها، وتهدف هذه الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

¹ عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص153.

وينص القانون على مهلة لهذه الخطة تنتهي في 31 ديسمبر 2009 مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة. وتضمنت الخطة ما يلي:¹

- الضمانات لمكفلي الضرائب: وتتمثل في الإجراءات التالية:
- يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار.
- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.
- وأدرجت في النص الذي اقره مجلس الشيوخ مادتان جديدتان هما:
- ✓ رفع سقف الضمانات للمودعين من مئة ألف إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- ✓ إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي مئة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم: وتتمثل في الإجراءات التالية:

¹ الشروف يوسف، خطة التحفيز الأمريكية، مجلة الاقتصاد والأعمال، الدوحة، فيفري 2009، ص02.

- منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولاً إلى وزارة الخزانة طالما تساهم الخزانة فيها.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وحددت المكافآت لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.
- تنص الخطة على استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق.
- **المراقبة والشفافية:** وتتمثل في الإجراءات التالية:
 - يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الفدرالي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
 - يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضوره في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
 - تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
 - يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
- **إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات:** وتتمثل في الآتي:
 - إجراءات حماية للمالكين المهددين بمصادرة مساكنهم بينما من المقرر تطبيق مليوني إجراء من هذا النوع في 2009.
 - السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات.
 - مساعدة المصارف المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

2- الدول السبع الصناعية:

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا) "خطة تحرك" لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس المصارف الكبرى. واتفقت القمة على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة. وأعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة الاقتصادية الحالية.

- **منطقة اليورو وروسيا:** تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساسا إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها.

وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي: أن حكومات الدول الخمسة عشر التي تعتمد اليورو عملة رسمية لها مستعدة لتملك حصص في البنوك.

وتعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك.

- **فرنسا:** اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو (491 مليار دولار).

وتسعى الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق وضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال تلك المتعثرة منها.

واعتبر العديد من المراقبين أن الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو.

وقد حرص الرئيس نيكولا ساركوزي على تأكيد أن ما ستقدمه الدولة من مساعدات لن يكون هدية للبنوك، وقال إن المبلغ المرصود في الخطة هو المبلغ الأقصى، وأنه ربما لا يضح كاملا في حال عودة الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجددا.

وأضاف أن الدولة ستشكل هيئة مالية لمراقبة البنوك، ولن يسمح بإعلان إفلاس أي مؤسسة مالية وستتم محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات.

- **ألمانيا:** وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربع مائة مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار). وقال وزير المالية الألماني بير شتاينبروك إن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، ودعا إلى تقييد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة.

ومن جهة أخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا وهي هيبو ريال سنيت (إتش آر إس).

ورصد لهذه الخطة حوالي 35 مليار يورو (50 مليار دولار) غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها.

الحكومة قالت إنها لن تؤم الشركة، لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة 26.6 مليار يورو (38 مليار دولار)، بينما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها 8.5 مليارات يورو (12.14 مليار دولار).

- **بريطانيا:** أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها ما يصل 250 مليار جنيه (نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد. وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف، وقال وزير المالية البريطاني أليستير دارلنغ إن الدولة مستعدة لتقديم المزيد من الأموال إذا استدعى الأمر¹.

- **روسيا:** أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار

¹ قنطقجي سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص85.

يورو (84 مليار دولار). وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وتمويل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ.

كما أكد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات يورو (6.65 مليارات دولار).

وقرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة، إلى 0.5% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي.

3- دول الخليج:

اتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم (13.61 مليار دولار).

وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي.

ومنحت التسهيلات للبنوك لإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر.

كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على

المكتشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير.

وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعاً منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية.

وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقرض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن. واستحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالاً لليلة الواحدة وللأسبوع وللشهر للبنوك لإظهار استعداداته لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة.

وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

وفي قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و 20% من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق. وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية.

واتخذ القرار في اجتماع حضره رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وممثلو البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية

ونائب محافظ البنك المركزي.

وفي المملكة العربية السعودية، أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك.

النتائج والتوصيات:

من خلال دراستنا النموذجية لمظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على بعض الدول العربية وسبل معالجتها، توصلنا إلى بعض النتائج نذكر أبرزها:

- يعود تفسير الأزمة الاقتصادية الأمريكية إلى تدهور حالة قابلية تسديد ديون الأفراد المقترضين، خاصة وأن هذه الديون متمثلة في القروض العقارية.

- صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من المظاهر وردود الأفعال، ومرت بعدة مراحل.

- لقد خلفت الأزمة الاقتصادية العالمية آثار على اقتصاد الدول العربية التابعة للاقتصاد الأمريكي، وعدم مقدرة الحكومات العربية على معالجة آثار الأزمة الاقتصادية كما تعالجها أمريكا وأوروبا، خاصة عندما تتطلب المعالجة ضخ مئات المليارات من الدولارات لإنقاذ الشركات المتعثرة من الأموال التي يدفعها المواطن العادي، مما سيزيد من البطالة والفقر.

- إن طبيعة انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الاقتصاد، بالمقابل له سلبيات تعيق الاقتصاد الجزائري.

- لقد اتبعت الدول عدة خطط لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبناء على هذه النتائج، نقترح التوصيات التالية:

- تطبيق الشريعة الإسلامية في الدول العربية لتجنب آثار الأزمة الاقتصادية والاسترشاد بمبادئها لأنها تقوم على العدل والمساواة وتوزيع الثروة بعدل وأمانة.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث أنها أقل تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية.
- ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية، وإصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع الأدوات وقواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية.
- تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ضرورة تنويع الاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.
- ضرورة توسيع التعاون العربي في مجالات الاستثمار والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

المراجع:

1- الكتب:

- 1- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 2- كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011.
- 3- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.

- 4- حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008.
- 5 - قنطقجي سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

2- المجالات:

- 6 - قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 46، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2009.
- 7 - محمد ابو الفضل، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة تقرير القاهرة، ع 20، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 26 أكتوبر، 2008.
- 8 - الشروف يوسف، خطة التحفيز الأمريكية، مجلة الاقتصاد والأعمال، الدوحة، فيفري 2009.

3 - الصحف:

- 9 - صحيفة الرياض العدد 14724 بتاريخ: 16-10-2008، العربية السعودية.

4- الملتقيات:

- 10 - مقداد محمد إبراهيم، الأزمة المالية وآثارها المتوقعة على فلسطين، مداخلة مقدمة في يوم دراسي "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني"، الجامعة الإسلامية، غزة، 5 نوفمبر 2008.

5- المواقع الالكترونية:

- الموقع الالكتروني: بتاريخ (05-03-2013)
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98AFF91D-83F0-4658-8DD2-16DBDA6F67A9.htm>
- الموقع الالكتروني بتاريخ: (12-03-2013)
http://www.alsahwa-yemen.net/view_news.asp
- الموقع الالكتروني بتاريخ: (25-03-2013)
<http://www.kantakji.com>

تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

د. بن عيشي بشير¹

د. بن عيشي عمار²

ملخص:

منذ قيام دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينيات وتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة ظل أبناء هذه الدول يتطلعون إلى تنفيذ بنود هذه الاتفاقية التي تنص على أن الهدف النهائي هو قيام تكامل اقتصادي بين دول الأعضاء يساعد على تحسين فرص التنمية لهذه الدول بتصحيح هياكلها الاقتصادية وزيادة تجارتها البينية وتقوية موقفها التفاوضي في تعاملها مع العالم الخارجي. من هنا هدفت الدراسة إلى تبيان دور التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مبينا الصعوبات والمعوقات التي واجهت مسيرة التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى توضيح أبعاد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن التجارة البينية لازلت متواضعة، وذلك لعدة أسباب منها: غياب السياسة التجارية الموحدة و اعتمادها على عناصر ومدخلات الإنتاج الأجنبية. كلمات المفتاحية: التجارة، التجارة البينية، التكامل الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي.

Abstract:

Since the creation of the Gulf Cooperation Council (GCC) in the beginning of the eighties and the signing of the (GCC) united economic agreement, people of these countries did not cease looking to implement the terms of this agreement, which stipulates that the ultimate aim is the establishment of an economic integration between member states that would help to improve the development opportunities for these countries to

¹ أستاذ محاضر (أ)، جامعة بسكرة.

² أستاذ محاضر (ب)، جامعة بسكرة.

correct their economic structures, to increase their intraregional trade and strengthen their bargaining position in dealings with the outside world.

From here, this study aimed to demonstrate the role of intraregional trade in the achievement of economic integration between the countries of the Gulf Cooperation Council, noting the difficulties and obstacles that stand in front of the process of economic integration, in addition to clarifying the dimensions of economic integration between the countries of the Gulf Cooperation Council. The study results suggest that intraregional trade is still modest, for several reasons, including: the absence of the common commercial policy and its dependence on the elements ad inputs of foreign productions.

Keyword: trade, intraregional trade, economic integration, the Gulf Cooperation Council

مقدمة:

تحتل التجارة أهمية كبيرة في الاقتصاديات المختلفة، سواء كانت نامية أو متقدمة، وقد ازداد اهتمام بلدان النامية بها بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، عندما نالت معظم البلدان النامية ومنها العربية وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي استقلالها السياسي، فبرزت أهمية التجارة البينية بوصفها خطوة في طريق التكامل الاقتصادي.

إن دول مجلس التعاون الخليجي هي الآن في أمس الحاجة إلى تفعيل تجارتها البينية أكثر من أي وقت مضى، وعليه يجب أن تسعى إلى زيادة تعاونها من خلال تحفيز تجارتها البينية، لغرض توسيع السوق وزيادة التخصص وتقسيم العمل وتحقيق وفورات الحجم الكبير، من أجل الوقوف في وجه التحديات الراهنة، متمثلة في العولمة وغيرها من التكتلات الاقتصادية، بحيث أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي بأشد

الحاجة إلى العمل العربي المشترك لتحقيق التكامل المنشود خصوصا في مجال التجارة البينية.

أولا - الإطار المنهجي للدراسة:

1- مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيفية العمل على تفعيل التجارة البينية، من حيث أهميتها وواقعها وتنميتها مع معرفة عوائقها، وذلك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

2- فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن دول مجلس التعاون الخليجي لن تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ما لم يحدث بينها تتاغم وتجانس لتصبح قوة اقتصادية فاعلة، وان التجارة البينية هي السبيل الأمثل للوصول إلى ذلك.

3- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الأهمية النسبية للتبادل التجاري البيني، بين دول مجلس التعاون الخليجي. فالتبادل التجاري يعمل على تحقيق إقامة سوق قوي، ومتسع، ينقل دول المجلس تدريجيا إلى تحقيق دور كبير من التنويع.

كما ترجع أهمية البحث، إلى أن تنشيط التجارة البينية يعمل على إقامة قاعدة صناعية وخدمية متينة، تنقل الدول الخليجية من مرحلة الاقتصاد ذو المورد الواحد إلى اقتصادٍ يمارس التصنيع، في ظل سوق متسع لا يقتصر على سوق الدولة الواحدة، بل ويتخطاه إلى أسواق عديدة في جميع أنحاء العالم.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية التجارة، في تأمين احتياجات الدول الخليجية، من السلع من أسواق الدول المجاورة التي تربطها بها علاقات وطيدة، وتقارباً في المصالح واتفاقيات على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وهذا بالطبع يقلل من شدة اعتماد الدول الخليجية على العالم الخارجي، ويؤمن لها تدفق هذه السلع البينية.

4- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى المساهمة في التعرف على دور التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى معرفة مسيرة التكامل الاقتصادي والجهود التي بذلت لتحقيقه.

5- منهج الدراسة: اعتمد الباحثان على أسلوب التحليلي الذي يعتمد على المزج بين المنهج الاستدلالي، القائم على الدراسة النظرية وعلى المنهج الاستقرائي القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات.

6- حدود الدراسة: تقتصر هذه الدراسة على دراسة المشكلة من عام 2000 حتى عام 2012

ثانيا - الإطار النظري للدراسة:

1- مقدمة عن مجلس التعاون الخليج:

1-1 - مراحل إنشاء مجلس التعاون الخليج:

تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون الخليج العربي في أول قمة خليجية عقدت في أبو ظبي في 1981/25/20، الموافق 21 رجب 1041، وقد شارك في اجتماع القمة قادة الدول العربية الأعضاء في

المجلس وهم: المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، دولة البحرين وسلطنة عمان، ففي هذه القمة تم اتفاق الدول الستة على إنشاء المجلس¹.

1-2 - أسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي:

وتشير العديد من المراجع إلى انه كانت هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي في العام 1981، وتتلخص أهم هذه الأسباب بالتالي:

أ - أسباب اقتصادية: أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئاً يحتاج له الجميع لا يمكنه أن يحافظ على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد طالب الآخرون المنطقة أن تأخذ في الحسبان حاجتهم، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت إلى استنزاف ليس نفطها فقط وإنما عائد هذا النفط وجهدها السياسي والذهني، وهذه التغيرات أدت إلى الترابط عضوي بين دول الخليج الست وجعلها تتحده لإنشاء مجلس يجمعها معاً. إلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية، والقوى العاملة، والهجرة الأجنبية، وتماثل الاقتصاد، والتركيب السياسي والاجتماعي سبباً آخر في نشأة مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من اعتمادها على النفط وتوزيع مصادر الدخل والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة

¹ عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن،

ب - أسباب سياسية: تبلورت الأسباب السياسية في أمرين رئيسيين، الأول خاص بإيران، والثاني يتعلق بالعراق، فقد خلقت الثورة الإيرانية في طهران نظاما طموحا توسعيا مصدرا لايدولوجيا خطرة على حفز الشعور الثوري وبصورة عنصرية تسبب الخلخلة في التوازن والتعايش. وبذلك أسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور بالحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك بما أحدثته من تهديد وتوتر وعدم استقرار لجيرانها. وإلى جانب ذلك كانت الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام 1980 سببا آخر من الأسباب التي أدت لقيام مجلس التعاون الخليجي، لاسيما أن دول الخليج الست قد انتابها شعور بالخوف من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها، فضلا عن أن تلك الحرب كانت حربا لتغيير "الوضع السائد" سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، وهو الأمر الذي لم يكن للمنطقة أن تقبله، وقد كان من شأن تغيير الوضع القائم ربما تدمير المنطقة وتدمير رموزها وقيمها، ولكل مصلحة في الحفاظ عليها، كذلك دفعت تلك الحرب بدول الخليج إلى التفكير والتصرف بطريقة غير تقليدية لمواجهة عملية تغيير الوضع القائم، وقد كان مجلس التعاون الخليجي هو تلك الصورة غير التقليدية

ج - أسباب إستراتيجية وأمنية: وبالرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني، إلا أن الهاجس الأمني، هو الدافع الرئيس الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي الفرعي إمعانا منها بضرورة إتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول، وعليه فإن نشاطه يشمل الميدان الأمني، بما في ذلك الحفاظ

على أمن الخليج وبالتالي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين¹.

1-3- أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أهداف المجلس

في:

- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

- تحقيق التنسيق والتكامل ولترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها².

2- التكامل الاقتصادي:

2-1- مفهوم التكامل الاقتصادي:

توجد عدة تعريفات للتكامل الاقتصادي أكثرها قبولاً ودلالة تعريف

- ميردال - الذي عرفه بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ

¹ المرجع نفسه، ص 46

² البستكي نصره عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 43

الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل¹.

كما يعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة:

فهو عملية لأنه يتضمن التدابير التي يراد منها القضاء على قدر من التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، مثل إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي، وحالة لأنه يتمثل في اختيار مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية².

يقصد بالتكامل الاقتصادي، عادة اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، أو في الموقع الجغرافي على تخفيف القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعاً إلى الاختلافات في هذه السياسات³.

2-2 - أهمية التكامل الاقتصادي في تنشيط التجارة الخارجية:

التجارة الدولية بطبيعتها متعددة الأطراف، فكل دولة تكون بحاجة إلى أنواع من مواد الاستيراد لا تستطيع تأمينها من جهة واحدة، وهكذا نجد العلاقات الدولية متعددة الجوانب، وعلى هذا تضطر كل دولة تقريباً - إن لم تكن منظمة إلى تكتل اقتصادي دولي - أن تعقد اتفاقات ثنائية مع كثير من الدول وتبحث في تسديد قيم هذه المستوردات

¹ G. Merdal, *An Integration Economy*, Roothold on Keg an Paul, London 1956, P 12.

² حسين عمر، *التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر*، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 07

³ القويز عبد الله، *مجلس التعاون في منظور التكامل الاقتصادي*، ندوة مجلس التعاون والعمل الاقتصادي المشتركة ، (15-17) أكتوبر 1987، جامعة الكويت، الكويت، 1987، ص ص 55-71.

والصادرات من كلى الجانبين المتعاقدين، غير أن هذا التكتل الدولي يسير الكثير من هذه المشاكل لكل دولة هي طرف فيه، فهو يتكفل لها بحل معظم مشاكلها التي تعترضها بوجود الاتفاق المسبق على كيفية الدفع، وشروط التعاون بين دوله بصفتها عضو في هذا التكتل وبين باقي الدول الأعضاء.

فإن كانت الدولة داخلة في تكتل اقتصادي فإن جميع هذه الأمور تكون مدروسة، ومخطط لها مسبقاً، وبذلك تسير الدولة العضو حسب هذه الدراسة وحسبما هو مخطط لها

تتمثل أهمية التكامل الاقتصادي في الجوانب التالية:

- أن التكامل الاقتصادي يساهم في تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء ومن ثم سهولة تدفق السلع والخدمات في ظل اتساع دائرة السوق خاصة في حالة تزايد الطاقات الإنتاجية لهذه الدول .
- أن الدول الأعضاء في ظل التكامل الاقتصادي تستطيع أن تحقق نوعاً من الحماية لمنتجاتها تجاه الدول غير الأعضاء وفي إطار الاتفاقيات الدولية حيث أنها تفرض تعريفه موحدة وتفاوض ضمن اتفاقيات التجارة العالمية كعضو واحد. كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي ظل ومنذ تأسيسه يتفاوض مع بقية الدول بوصفه دولة واحدة مما ساعد في دفع خطوات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء بالاتحاد.
- أن التكامل الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية نتيجة خفض تكلفة الواردات فيما بين الدول الأعضاء وكذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يقلل من

تكلفة الإنتاج، وذلك بالإضافة إلى اتجاه القطاعات الاقتصادية في ظل هذا التكامل نحو تقديم السلع والخدمات المتخصصة ومن ثم دخول استثمارات جديدة تستفيد من الميزة النسبية المتوفرة ومن ثم فتح فرص عمل جديدة.

- أن التكامل الاقتصادي يساهم على تهيئة المناخ الاستثماري أمام رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية بالدول الأعضاء وذلك لاتساع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار.

- أن التكامل الاقتصادي يساعد على تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة لإحداث التنمية الاقتصادية داخل الدول المتكاملة. كما يساعدها على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية المتشابكة وذلك ما دلت عليه تجربة دول الآسيان خلال أزمة أسواق المال التي اجتاحت دول شرق آسيا المكونة لهذا الكتلة في عام 1997م، حيث تمكنت هذه الدول من إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والمالية ووضع معايير مشتركة لتحقيق الشفافية في الجوانب المالية ووضعها لبرنامج مشترك للإنذار الاقتصادي المبكر بشأن أسواق المال المحلية والعالمية التي يمكن أن تفاقم من أزمته الاقتصادية، وذلك في الوقت الذي استمرت فيه هذه الدول تحافظ على حرية تدفقات التجارة والاستثمار فيما بينها¹.

2 - 3 - أشكال التكامل الاقتصادي:

تتمثل الأشكال أو المراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي فيما

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004، ص

يلي:

أ - منطقة التجارة الحرة: وبموجب ذلك تتفق دولتان أو أكثر على إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها، بينما تحدد كل دولة مستوى الرسوم الجمركية، بالنسبة للدول غير الأعضاء، أي يكون لكل دولة سياستها التجارية الخاصة بها تجاه العالم الخارجي.

ب - الاتحاد الجمركي: ويتقدم خطوة عن منطقة التجارة الحرة تجاه التكامل الاقتصادي، حيث تتفق دولتان أو أكثر، على إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها في الوقت الذي تحدد فيه دول الاتحاد رسوماً جمركية موحدة ضد الدول الأخرى خارج الاتحاد.

ج - السوق المشتركة: وتتقدم خطوة أخرى عن الاتحاد الجمركي، في أنها بالإضافة لإلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها ووضع سياسة تجارية موحدة تجاه الدول خارج الاتحاد يسمح بحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء - (أي العمل ورأس المال).

د - الاتحاد الاقتصادي: ويتميز عن السوق المشتركة، في أنه بالإضافة لحركة السلع، وعناصر الإنتاج بين الدول بحرية، تتفق الدول على توحيد سياساتها المالية والنقدية ويتطلب ذلك قيام هيئة، ما فوق الدول (Supra National Authority) بوضع هذه السياسات، ويعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، حيث تصبح أسواق الدول المشتركة في الاتحاد سوقاً واحدة¹.

2 - 4 - عوامل نجاح التكامل الاقتصادي:

نستعرض أدناه عدد من المتطلبات الأساسية، والعوامل المساعدة

¹ B. Ballassa, *The theory of Economic integration*, Allen and Vnwin, 1961, PP 1, 2.

في إنجاح التكامل الاقتصادي، وتسريع وتيرته والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء.

- **إطار قانوني:** كي ينجح أي تكتل اقتصادي لا بد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل. فلا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفوية أو أعراف قومية. ويشتمل الإطار القانوني على عدد من العناصر، ومنها: وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق عمل، وتشريعات مشتركة.

- **إطار مؤسسي:** إن وجود إطار قانوني بين الدول الأعضاء ليس كافياً لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء، فلذلك توجد هناك حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البينية.

- **استثمارات مشتركة:** نجاح التكامل يتوقف على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه. فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار.

- **تجارة بينية:** والعنصر المهم في النجاح هو مدى وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات. ويتطلب انسياب السلع بين الدول تخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال

تقديم المعاملات التفضيلية للأعضاء¹.

2 - 5- تعميق وتوسيع مجالات التكامل الاقتصادي:

قطعت دول المجلس أشواطاً كبيرة في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها مثل:

- إزالة الكثير من القيود أمام تنقل البضائع والخدمات والأفراد بما في ذلك حرية تنقل رأس المال والمعاملة الوطنية للاستثمار.
- الاتفاق على إجراءات عملية وبرنامج زمني للوصول إلى السوق المشتركة بما في ذلك توحيد التعريفات الجمركية على السلع الأجنبية وتوحيد الإجراءات والنماذج والقوانين الجمركية.
- الاتفاق على خطوات محددة للسماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في بقية دول المجلس ووضع أنظمة مشتركة لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وأسواق رأس المال.
- تبنت دول المجلس مشاريع طموحة لربط شبكات الكهرباء وخطوط نقل وتوزيع وتصنيع الغاز وتوحيد المواصفات وحماية الملكية الفكرية ومكافحة الإغراق وتشجيع المزيد من المشاريع المشتركة.
- رغم أن أوضاع البنوك التجارية بدول المجلس مطمئنة إلى حد كبير نتيجة للمستويات الجيدة لرؤوس أموالها ووضع السيولة لديها وكونها دائنة للنظام البنكي الدولي والرقابة عليها تتم بواسطة سلطات إشرافية كفؤة إلا أن قدرة هذه البنوك على

¹ رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح www.cba.edu.kw، تاريخ الاطلاع:

المنافسة في المجال الدولي ومدى استفادتها من العملة الموحدة تقتضي توحيد إجراءات الرقابة وانفتاح السوق المالية بما في ذلك إمكانية تحويل الرخص الحالية للبنوك إلى رخص لممارسة أعمالها في جميع دول المجلس.

- هناك مجالات حيوية تتطلب المزيد من الجهود لتحقيق تقدم في التنسيق بين دول المجلس، منها على سبيل المثال السياسات المتعلقة بالضرائب والعمل والسياسات المالية، إذ أن الاستفادة القصوى من توحيد العملة سوف تعتمد على سرعة نمو القطاع الخاص غير البترولي الذي سيعتمد بدوره على إزالة التشوهات التي تعترض نموه¹.

2- 6 - الصعوبات والمعوقات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:

يمكن تقسيم الصعوبات والمعوقات أمام التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى صعوبات أو معوقات هيكلية أي ناجمة عن التركيب الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي لهذه الدول وصعوبات ناجمة عن التنفيذ والتطبيق لهذه الاتفاقية وكما يلي:

أ - الصعوبات الهيكلية: وتشمل ما يلي:

- الاعتماد المفرط على قطاع النفط.

- صغر حجم الأسواق.

- نقص القوى العاملة مقابل ضخامة عدد الوافدين.

¹ التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وتوحيد عملتها في ضوء ما تواجهه من تحديات،

www.archive.mep.gov.sa، تاريخ الاطلاع: 2012/03/104

- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية.
- الاعتماد المفرط على العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ب - **الصعوبات في تنفيذ وتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:**
 - وتعني عدم الالتزام بما يصدر من قرارات عن المجلس وكما يلي:
 - عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس الأعلى وتأخيرها في بعض الدول.
 - اختلاف المستويات الإدارية التي تصدر منها القرارات التنفيذية.
- ج - **عدم وصول تعليمات واضحة في بعض الأحيان إلى الجهات التنفيذية**
 - في حالات قليلة يكون هناك اختلاف في تفسير القرارات.
 - إن التقيد بما ورد في الوثائق التي تتناول توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لا يزال متروكا لاجتهادات وحسن نوايا الأجهزة التنفيذية في الدول الأعضاء في المجلس.
 - ينظر دول الأعضاء إلى الأنظمة والقوانين التي تناقش في إطار المجلس على أنها وثائق استرشادية ولن تؤدي هذه الوثائق غرضها إلا إذا حلت محلها مثيلاتها الوطنية¹.

¹ نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، مركز الدراسات

الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 244-249

3- التجارة البينية:

3-1- تعريف التجارة البينية:

التجارة البينية هي تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تقع وفق منظومة سياسية وجغرافية واحدة. التجارة البينية وهي تجارة تقوم على تبادل الصادرات والواردات بين الدول¹.

3-2- متطلبات نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء:

يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل، والتي نوجزها في الآتي:

- **الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية:** تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية. لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية.

- **اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول:** كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول.

¹ مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، السوق الإسلامية المشتركة: التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة، مركز الإحصاء الاقتصادي والبحوث الاجتماعية والتدريب، أنقرة، تركيا،

- **اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية:** تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.

- **الميزة النسبية:** يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها.

- **البنية التحتية:** تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.

- **شبكات النقل والتوزيع والتسويق:** من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة. فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة. فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع¹.

¹ رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح، www.cba.edu.kww، تاريخ

الاطلاع: 2013/06/14

3 - 3 - معوقات التجارة البينية بين دول المجلس:

- غياب السياسة التجارية الموحدة فعدم توحيد هذه الدول لسياساتها التجارية مع العالم الخارجي الأمر الذي يضع الواردات من منتجات الدول الخليجية في وضع تنافسي غير متكافئ مع مثيلاتها الأجنبية في البلد الخليجي المعني بالاستيراد باستثناء توحيد مواصفات بعض السلع والاستيراد المشترك لسلع أخرى، فإن دول المجلس ما زالت تتنافس فيما بينها على الأسواق الخارجية في جانبي الاستيراد والتصدير، وتتعامل مع منظمة التجارة العالمية كدول منفصلة، وليس كمجتمع اقتصادي وتقرض كل منها على وارداتها تعريفات جمركية تختلف عما تقرضه باقي دول المجلس كما أن اهتمام كل هذه الدول ينصب على منتجاتها الوطنية وليس على منتجات دول المجلس الأخرى، عند وضع السياسة التجارية الخارجية والتفكير بحماية الصناعات الناشئة

إن غياب السياسة التجارية الموحدة قد يكون واحد من أهم العقبات التي تواجه التجارة البينية الخليجية، فالتعامل المنفصل مع منظمة التجارة العالمية يضعف الوضع التفاوضي للدول المعنية، ويحد من قدرة دول المجلس على توحيد سياساتها التجارية وخاصة ما يتعلق منها بالتعريفات الجمركية، على السلع المستوردة من العالم الخارجي ومن شأن النظرة المحلية للمنتجات الوطنية أن تحد من الوضع التنافسي للصناعات الخليجية وبالتالي تقلل من أهمية هذه الصناعات وتعوق مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل تماثل الهياكل الإنتاجية، لاقتصاديات دول المجلس من حيث حاجاتها إلى عناصر الإنتاج عدا الطاقة ورأس المال، وكنتيجة لما أسلفناه من سياسات تجارية

اتجهت استثمارات الدول الخليجية نحو صناعات تنافسية، بدلا من اتجاهها نحو صناعات تكاملية الأمر الذي زاد من تشبث كل دول المجلس بحماية صناعاتها الناشئة، خوفاً من خسارة المنتجين علماً بأن الخسائر المرتبطة بعدم حماية الصناعات الوطنية الناشئة، هي خسائر اقتصادية فقط، في حين تعتبر منافع تحرير التجارة البينية الخليجية وتحقيق التكامل الاقتصادي دائماً اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً¹.

- كما تعاني التجارة البينية الخليجية من معوقات أخرى قد تكون في معظمها ناتجا مباشراً أو غير مباشر للمعوقات سالفة الذكر. فباعتقادها على عناصر ومدخلات الإنتاج الأجنبية تصبح تكاليف الإنتاج في دول المجلس أعلى من مثيلاتها خارج هذه الدول فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هامش الزيادة في تكلفة إنشاء الصناعات الخليجية على مبدأ تسليم المفتاح تزيد بنسبة 30% 60% من تكلفة إنشاء مثيلاتها في الاتحاد الأوروبي وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يضعف الوضع التنافسي للمنتجات الخليجية أمام مثيلاتها غير الخليجية ويقود الجهات المعنية في دول المجلس إلى التدخل وحماية المنتجات الأمر الذي يعوق حركة التجارة ويعوق مسيرة التكامل الاقتصادي².

- ومن المعوقات الأخرى تلك المرتبطة بعدم توفير البيانات والإحصاءات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الإنتاج

¹ رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح www.cba.edu.kww، تاريخ الاطلاع: 2013/06/14

² البطحيطي عبد الرحيم، دور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم الميزة التنافسية، مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون، جامعة الملك فيصل، كلية العلوم الإدارية والتخطيط، 1421هـ، ص231.

والتسويق، وتلك المتعلقة بالنقل مثل التأخير المرتبط بإجراء العبور بين الدول جراء تأشيرة العبور، وتفتيش الحمولات في مراكز الحدود، وغيرها من الإجراءات المعوقة والمكلفة مثل سير الشاحنات في قوافل. إن من شأن مثل هذه المعوقات أن تزيد من تكليف البضائع والمنتجات العابرة، وبالتالي تضعف من وضعها التنافسي أمام مثيلاتها غير الخليجية¹.

3 - 4 - الحلول المقترحة للتطوير التجارة البينية:

ولزيادة التجارة البينية الخليجية لابد لدول الخليج العربية من إزالة أو الحد من معوقات هذه التجارة من خلال:

- توحيد سياستها التجارية الخارجية وتحرير تجارتها البينية، ولا بد لها من إعادة هيكلة وحدات الإنتاج في اقتصادياتها بالتوسع في استغلال الثروات الطبيعية غير النفطية المتوفرة في بعضها فمن شأن مثل هذه الإجراءات أن يدعم اتجاه وحدات الإنتاج في هذه الدول نحو التكامل الاقتصادي².

- إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات بين دول المجلس وتطبيق نوعاً من السياسة الجمركية الموحدة تجاه الدول غير الأعضاء.

- تحسين المنتجات بين دول المجلس وتقوية أوضاعها التنافسية، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية بين دول المجلس، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية لهذه الدول، وتستطيع تعظيم منافعها من تحرير التجارة

¹ اليوسف يوسف خليفة، السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ندوة مجلس التعاون بلا حواجز، أبو ظبي، 1992، ص 65

² المرجع نفسه، ص 65

داخل التجارة البينية أكثر من تحرير التجارة على المستوى العالمي.

- **حرية انتقال عوامل الإنتاج:** وهذا يؤدي إلى اتساع وزيادة الإنتاج؛ وهو ما يعني زيادة الاستثمارات، واستيعاب الطاقات الإنتاجية، ويمكن توظيف الموارد الاقتصادية الأكثر استخدامات الموارد نفعاً وتخصيصها بطريقة مثلى. ويعني هذا أن الموارد الاقتصادية خصصت بكفاءة؛ وهو ما سينعكس على زيادة الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية بين دول المجلس.

وهذا من جهة ثانية يتيح للدول دول المجلس الاستفادة من الحجم الكبير والتخصص والمزايا النسبية في التجارة واقتصاديات الحجم الكبير.

- **الخطوات التنسيقية:** وتشمل المجالات التشريعية والقانونية والنقدية والمالية والإدارية والتجارية. إن المستوى الجيد من تنسيق السياسات المالية والنقدية والصناعية والتجارية بين الدول الأعضاء سيساعد في قيام تجارة بينية قوية ومستدامة، خاصة عندما يقبل الأعضاء بتطبيق قواعد ونظم موحدة للتجارة والإنتاج والاستثمارات.

- **توسيع نطاق التجارة البينية بين دول المجلس،** إذ إن انضمام الدول بعضها إلى بعض في سوق مشتركة يعني فتح أسواق جديدة أمام منتجات كل دول الأعضاء في السوق المشتركة، ومن ثم فإن انتشار المنافسة في أسواق دول الأعضاء بالسوق المشتركة وما يعترضه الخمول والكساد في سوق قد يكون له رواج في سوق آخر.

- **تشجيع التجارة البينية بين دول المجلس** لأنها تعكس حجم الروابط القائمة بينها، فعلى قدر حجم هذه التجارة على قدر العلاقة القائمة فيما

بينها، فإذا كانت التجارة قوية كانت العلاقة قوية ومتينة، وإذا كانت التجارة ضعيفة كانت العلاقة ضعيفة. ومن المسلم به أن التبادل التجاري بين الدول المجلس ضروري وحيوي.

- العمل على تطوير وسائل وطرق التفتيش المتبعة في المراكز الحدودية¹.

ثالثاً - التجارة البينية لدول مجلس التعاون و التكامل الاقتصادي:

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق والتي أثمرت عن قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياساً بكثير من مجالات التكامل الاقتصادي سواء على مستوى المنطقة أو العالم، وقد انعكست هذه المساهمات في تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك سواء بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين هذه الدول أو بالنسبة للواردات والصادرات من السلع المتداولة في دول المجلس ذات المصادر المختلفة الوطنية والأجنبية.

1 - التجارة البينية للمنتجات الوطنية:

يتكون الهيكل العام لمنتجات دول المجلس ذات المنشأ الوطني من المجموعات الأساسية للسلع والتي تضم المنتجات الحيوانية والنباتية، والمنتجات الصناعية ومنتجات الثروة الوطنية، وكما أشرنا فقد تطور حجم التبادل التجاري من هذه المنتجات بين دول المجلس خلال مختلف السنوات والجدول رقم (01) يوضح واردات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال 2007 إلى 2010 (انظر ملاحق

¹ مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص 16

البحث). نلاحظ من الجدول رقم 01 ما يلي:

- 1- إن اتجاه واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس قد ارتفع حجمها من 3876.6 مليون دولار في عام 2007 إلى أكثر من 3147636 مليون دولار في عام 2010.
- 2- إن واردات دولة الإمارات من دول المجلس خلال الفترة (2000-2010) يتراوح وزنها النسبي ما بين 28-43% من إجمالي واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس.
- 3- إن واردات السعودية من دول المجلس خلال الفترة (2000-2010) يتراوح وزنها النسبي ما بين 25-35% من إجمالي واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس خلال هذه الفترة.
- 4- إن واردات دولة البحرين من المنتجات الوطنية المتبادلة تمثل ما نسبته بين 02-10% من إجمالي واردات من هذه المنتجات خلال الفترة 2000-2010.

نلاحظ من الجدول رقم 02 (انظر ملاحق البحث) ما يلي:

- 1- أن صادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني قد ارتفعت من 5229.8 مليون دولار في عام 2000 إلى أكثر من 732168 مليون دولار في عام 2010.
- 2- أن صادرات السعودية من هذه المنتجات تمثل ما بين 41-78% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات الوطنية خلال هذه الفترة.
- 3- أن صادرات الإمارات من هذه المنتجات تمثل ما بين 03-32% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات الوطنية خلال السنوات 2007-2010

4- أن صادرات دولة البحرين من هذه المنتجات تمثل ما بين 5-10% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات الوطنية خلال نفس الفترة.

5- تأتي دولة الكويت في المرتبة الأخيرة من هذه المنتجات بنسب تراوحت ما بين 3-6% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات الوطنية خلال نفس الفترة.

2- التجارة البينية لإجمالي للمنتجات:

أخذت التجارة البينية للواردات والصادرات من مختلف المنتجات في دول مجلس التعاون نفس الاتجاه السابق الخاص بالتجارة في المنتجات ذات المنشأ الوطني لهذه الدول، حيث اتسمت بالانخفاض، بصفة عامة، وذلك ما توضحه البيانات المتوفرة عن هذه التجارة. والجدول رقم (03) يوضح التجارة البينية للواردات خلال 2008 إلى 2011 (انظر ملاحق البحث)، نلاحظ من الجدول رقم 03 ما يلي:

1- أن إجمالي التجارة البينية لدول المجلس قد ارتفعت من 5700.7 مليون دولار في عام 2000 إلى أكثر من 36632 مليون دولار في عام 2012.

2- أن واردات سلطنة عمان من دول المجلس تمثل نسبته 26-32% من إجمالي هدم الواردات وهي أعلى نسبة للواردات بين دول المجلس.

3- أن واردات الإمارات تأتي في المرتبة الثانية من واردات دول المجلس تمثل ما نسبته 21-26% من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس.

4- أن واردات السعودية تأتي في المرتبة الثالثة من واردات دول

المجلس تمثل ما نسبته 18-26% إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس.

5- أن واردات الكويت تأتي في المرتبة الرابعة من واردات دول المجلس تمثل ما نسبته 8-15% إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس.

6- أن واردات البحرين انخفضت حيث تراوحت بين 03.86-07% إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس.

نلاحظ من الجدول رقم 04 (انظر ملاحق البحث) ما يلي:

1- إن الصادرات بين دول المجلس قد ارتفعت من 6857.1 مليون دولار في عام 2000 إلى أكثر من 51059 مليون دولار في عام 2012.

2- إن صادرات المملكة العربية السعودية تمثل ما بين 45-64% من إجمالي هذه صادرات دول المجلس خلال الفترة 2000-2012.

3- إن صادرات الإمارات إلى بقية دول المجلس تمثل ما بين 04-23% من إجمالي هذه الصادرات.

4- إن صادرات سلطنة عمان تمثل ما بين 10-16% إلى إجمالي هذه صادرات دول المجلس خلال فترة المقارنة.

5- بينما حققت صادرات دولة البحرين معدلات منخفضة حيث تراوحت بين 05-08% من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس.

6- بينما حققت صادرات دولة الكويت معدلات منخفضة هي الأخرى حيث تراوحت بين 03-04% من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس خلال هذه الفترة.

3- دور التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي:

إن التكتلات الاقتصادية تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية، وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء بها نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقاً تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي، باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريفات جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين.

والجدول رقم (05) يوضح تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس خلال 2007 إلى 2010 (انظر ملاحق البحث).

نلاحظ ارتفاع حجم تجارة الواردات البينية لدول مجلس بين عامي 2003-2004 بما نسبته 52% مقارنة بما نسبته 26% من حجم واردات دول المجلس من بقية دول العالم، كما نلاحظ إن مستوى التجارة البينية لدول المجلس التعاون قد اخذ في تحسن بصفة عممة، خاصة خلال الفترة التي أعقبت قيام الاتحاد الجمركي، فقد ارتفع حجم التجارة الواردات البينية لدول المجلس بين عامي 2009-2010 بما نسبته 95% من حجم واردات دول المجلس من بقية دول العالم، وكذلك عند مقارنة اتجاه هذه التجارة خلال السنوات السابقة بالنسبة لدول المجلس، نلاحظ نمو تجارة الواردات البينية لهذه الدول ولكن بمعدلات منخفضة

تراوحت ما بين 15-35% خلال الفترة 2007 - 2010 وذلك ما يوضحه الجدول أعلاه الذي يشير إلى مستوى تطور التجارة البينية لدول المجلس مقارنة بمستواها مع بقية دول العالم، حيث نلاحظ استقرار مستوى التجارة البينية عند معدل 8% تقريبا من إجمالي حجم التجارة الخارجية لهذه الدول، مما يشير إلى الاعتماد الكبير لدول المجلس في تجارتها مع العالم الخارجي والتي تشكل 92%.

الخاتمة:

1- النتائج:

تمثلت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليلها للعلاقات التجارية البينية لدول مجلس التعاون وما يرتبط بها من موضوعات في الجوانب التالية:

يمكن اعتبار إن تجربة مجلس التعاون الخليجي هي احد أهم تجارب التكامل والتنظيم الدولي، فهي تمتاز عن التجارب الوحودية العربية السابقة بأنها أكثر واقعية.

- يعتبر قيام المجلس احد مكاسب والانجازات الايجابية للعمل الخليجي المشترك في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملا له. إن التكامل الاقتصادي يمثل السبيل الأمثل لمواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية الدولية، نظرا للايجابيات التي يحققها من حيث توسيع الأسواق أمام المنتجات ورؤوس الأموال، كما يتيح فرص عمل جديدة بجانب استفادة المنتجين من المزايا النسبية التي يوفرها التكامل الاقتصادي بين الدول.

- أن التجارة البينية لدول المجلس في ظل الاتحاد الجمركي تساهم في تعزيز جهود دول المجلس نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، فخلال الفترة التي أعقبت قيام الاتحاد حققت الواردات المتبادلة بين دول المجلس معدل زيادة بلغ 52% عن الفترة 2003 - 2004 مقارنة بما نسبته 26% بالنسبة لتجارة هذه الدول مع بقية دول العالم خلال هذه الفترة.
- أن التجارة البينية لدول المجلس تمثل نحو 8% من إجمالي التجارة العالمية (صادرات وواردات) لهذه الدول. وأن انخفاض هذا المستوى ربما يعود إلى وجود بعض العوائق، والتي تتمثل في الجوانب الآتية:
 - فرض رسوم جمركية إضافية في بعض دول المجلس.
 - إعادة تثمين البضائع التي يكون مقصدها أي من دول المجلس.
 - اعتماد قيم متدنية لتسعير بعض السلع في بعض المنافذ الجمركية واختلاف ذلك في منافذ أخرى.
 - أن بعض الدول تفرض رسوم مرور على بعض السلع المنقولة عبر البر بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المحصلة عند المنفذ الجمركي.
 - وجود عوائق إدارية غير كمية بين دول المجلس مثل المواصفات القياسية لبعض السلع المستوردة، والمطالبة بشهادات ومستندات إضافية.

2- التوصيات:

- ومن التوصيات التي يمكن استخلاصها ما يلي:
- العمل على تنويع المنتجات والاستفادة من المزايا النسبية لبعض المنتجات المتوفرة لدول مجلس التعاون، والتي تشكل العمود الفقري للمنتجات التقنية الحديثة يساعد على إيجاد منتجات جديدة تلبي

احتياجات المستهلكين بأسواق هذه الدول ويعزز من التكامل الاقتصادي فيما بينها.

- الإسراع بتطبيق السياسات الاقتصادية والتجارية الموحدة بين دول المجلس وبما يساهم في حصول منتجات دول المجلس على معاملات تفضيلية جيدة في محيط التجارة العالمية ويساعد التجارة البينية لهذه الدول من أن تقوم بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

- ينبغي العمل على تحييد عملية التكامل الاقتصادي العربي في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات بعيدا عن الخلافات السياسية مع التأكيد على أهمية الدعم السياسي للتكامل الاقتصادي لإزالة كافة المعوقات التشريعية والإدارية التي تضعف من خطواته.

- الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي كالدول الأوروبية، واخذ العبر من البلدان التي فشلت في تحقيق أي التكامل فيما بينها والتي أصبحت عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية والسياسية.

- ضرورة سعي دول المجلس إلى تجاوز مشكلة الحدود، من خلال قيامها بوضع آلية مناسبة تضمن التوصل إلى حلول سليمة لكافة المشكلات المتعلقة بالحدود.

قائمة المراجع:

1 - البحيطي عبد الرحيم، دور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم الميزة التنافسية، مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون، جامعة الملك فيصل، كلية العلوم الإدارية والتخطيط، 1421هـ.

2 - البستكي نصره عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق،

- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
- 3- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- 4- رياض الفرس، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح** www.cba.edu.kw، تاريخ الاطلاع: 2013/06/14
- 5- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004.
- 6 - عبد المحسن لافي الشمري، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012/2011.
- 7 - القويز عبد الله، **مجلس التعاون في منظور التكامل الاقتصادي**، ندوة مجلس التعاون والعمل الاقتصادي المشتركة (15-17) أكتوبر 1987م، جامعة الكويت، الكويت 1987.
- 8- نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996.
- 9 - اليوسف يوسف خليفة، **السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**، ندوة مجلس التعاون بلا حواجز، أبو ظبي، 1992.
- 10 - **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، السوق الإسلامية المشتركة: التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة**، مركز الإحصاء الاقتصادي والبحوث الاجتماعية والتدريب، أنقرة، تركيا، 2007.
- 11 - **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وتوحيد عملتها في ضوء ما تواجهه من تحديات**، www.archive.mep.gov.sa/
- 12 - G. Merdal, **an Integration Economy**, Roothold on Keg an Paul, London 1956.
- 13-B. Ballassa, **The theory of Economic integration**, Allen and Vnwin, 1961.

ملاحق البحث

جدول رقم (01): واردات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال 2000 إلى 2010.

الوحدة: مليون دولار

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الإجمالي
2000	189.5	425.4	4102.4	297.9	م.م	214.6	5229.8
%	4	8	78	6	0	4	100
2001	240.1	523.9	3707.7	413.6	م.م	254.6	5139.9
%	5	10	72	8	0	5	100
2002	242.1	545.2	4315.1	370.7	573.2	278.1	6324.4
%	4	9	68	6	9	4	100
2003	632.7	592.3	5765.3	433.3	522.2	365.3	8311.1
%	8	7	69	5	6	4	100
2004	315.9	779.3	7291.1	597.4	522.2	329.6	9835.5
%	3	8	74	6	5	3	100
2007	98740	32239	225284	33569	38761	22776	451369
%	22	07	50	07	09	05	100
2008	164354	39327	267071	51050	52465	30575	604841
%	27	06	44	08	09	05	100
2009	177751	25302	228941	48102	40650	34397	555142
%	32	05	41	09	07	06	100
2010	226216	45757	306582	63674	54204	37736	732168
%	31	06	42	09	07	05	100

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، النشرة الإحصائية، ع 20، 2012.

د. بن عيشي بشير، د. بن عيشي عمار، تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي...

جدول رقم (02): صادرات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال 2000 إلى

2010

الوحدة: مليون دولار

	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	الإجمالي
2000	189.5	425.4	4102.4	297.9	214.6	5229.8
%	4	8	78	6	4	100
2001	240.1	523.9	3707.7	413.6	254.6	5139.9
%	5	10	72	8	5	100
2002	242.1	545.2	4315.1	370.7	278.1	6324.4
%	4	9	68	6	4	100
2003	632.7	592.3	5765.3	433.3	522.2	8311.1
%	8	7	69	5	6	100
2004	315.9	779.3	7291.1	597.4	522.2	9835.5
%	3	8	74	6	5	100
2007	987.40	32239	22528.4	33569	38761	451369
%	22	07	50	07	09	100
2008	16435.4	39327	267071	51050	52465	30575
%	27	06	44	08	09	100
2009	177751	25302	228941	48102	40650	34397
%	32	05	41	09	07	100
2010	226216	45757	306582	63674	54204	37736
%	31	06	42	09	07	100

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة

الإحصاء، " النشرة الإحصائية، العدد 20"، 2012.

جدول رقم (03): التجارة البينية الواردات خلال 2000 إلى 2012

الوحدة: مليون دولار

	الإمارات	البحرين
2000	1236.6	377.7
%	22	7
2001	14789	3990
%	23	6
2002	18172	4970
%	25	7
2003	20226	4770
%	25.5	6
2004	24485	6809
%	21	6
2008	6996	1607
%	26	06
2009	584	1326
%	24	06
2010	6081	1041
%	23	04
2011	7576	1414
%	23	04
2012	7576	1414
%	20.68	3.86

د. بن عيشي بشير، د. بن عيشي عمار،

تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي...

السعودية	عمان	قطر	الكويت	الإجمالي
1078.6	1673.0	483.4	8514	5700.7
19	29	8	15	100
12141	19246	4572	8779	63517
19	30	7	14	100
14830	19931	6237	9884	74024
20	27	8	13	100
16133	18260	7289	12578	79256
20.4	23	9.2	15.9	100
21947	38290	10996	16855	120382
18	32	9	14	100
4974	7175	3996	2667	27415
18	26	15	10	100
4679	5339	4446	2281	23934
20	22	19	10	100
5956	6797	4273	2526	26675
22	25	16	09	100
8569	8590	4354	2526	33019
26	26	13	08	100
10349	9284	4067	3943	36632
28.25	25.34	11.10	11.10	100

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، " النشرة الإحصائية، العدد 03"، 2012.

جدول رقم (04): التجارة البينية الصادرات خلال 2000 إلى 2012

الوحدة: مليون دولار

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الإجمالي
2000	270.1	428.7	4270.2	1003.2	578.4	306.5	6857.1
%	4	6	62	15	8	4	100
2001	3147	5239	39371	10312	3341	2546	63956
%	5	8	62	16	5	4	100
2002	4903	542	44634	1272	5747	393	77359
%	6	7	58	16	7	5	100
2003	6327	729	6216	10621	5247	4888	96533
%	7	8	64	11	5	5	100
2004	6159	7447	82144	13278	8396	4893	122317
%	5	6	67	11	7	4	100
2008	8731	2341	22065	5009	1173	1552	40870
%	21	6	54	12	03	04	100
2009	9069	1958	19078	4405	3704	1383	39797
%	23	05	48	11	09	03	100
2010	8812	2559	20521	5200	6910	1410	45411
%	19	06	45	11	15	03	100
2011	9626	3918	24676	4987	7448	1410	52066
%	18	08	47	10	14	03	100
2012	9626	3918	25691	57783	4134	1907	51059
%	18.85	7.67	50.31	11.36	8.09	3.73	100
النمو	35.63	91.39	60.61	57.59	71.47	62.21	74.46

د. بن عيشي بشير، د. بن عيشي عمار،

تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي...

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، النشرة الإحصائية، العدد 03، 2012.

جدول رقم (05): تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس خلال 2000 إلى 2010

الوحدة: مليون دولار

	الصادرات				الواردات			
	النسبة %	العالمية	%	الجميع	النسبة %	العالمية	%	الجميع
2000	5701	6352	11	76285	6857	87222	-6	94079
2001	6352	7402	17	85186	6396	81868	-6	88264
2002	7402	7926	7	88095	7736	83934	36	91670
2003	7926	12038	52	10306	9653	10568	26	11533
2004	12038	22550	9	13160	12232	16941	60	18164
2007	22550	286420	27	11286	20234	26304	/	28327
2008	286420	279111	3-	146224	274042	355334	35	3827376
2009	279111	1101016	5	1380127	232396	2873242	19-	3105638
2010	29316	13788	2	43104	26126	31476	95	34089
	2	2		4	6	35		01

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، النشرة الإحصائية، العدد 20، 2012.

تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية (دراسة حالة اليونان)

أ. هداجي عبد الجليل¹

د. بن سعيد محمد²

الملخص:

يعد التكامل الاقتصادي صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية التي أخذت شكلا متجانسا ومستمرًا، ولقد سعت معظم دول العالم في وقتنا الراهن إلى تشكيل هذا النوع من العلاقات، انطلاقًا من أبعاد مختلفة سواء كانت جغرافية أو ثقافية أو حتى عرقية، وهذا بالنظر لما تفرضه وتقتضيه متطلبات التنمية الاقتصادية على الساحة الدولية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز المناطق التي تتجلى فيها صور التكامل الاقتصادي على مستوى العالم، نظرًا للجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها دول الاتحاد في سبيل الحفاظ على مكتسباتها المحققة، انطلاقًا من منطقة التجارة الحرة سنة 1958، مرورًا بالاتحاد الجمركي لدول الإتحاد الأوروبي الذي تم العمل به فعليًا سنة 1960، وصولًا إلى اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1993، ولأن مطامح دول الاتحاد لا متناهية فقد توجت مجهوداتها بإنشاء عملة موحدة (اليورو) في سنة 1999.

وقد شهد الاتحاد الأوروبي اختبارًا حقيقيًا جراء الأزمة المالية الأخيرة التي شكلت التحدي الأكبر أمام هذا الاتحاد، فكادت تعصف بوحدة بعد ظهور خلاف حاد بين الزعماء الأوروبيين، الذين يولي كل منهم اهتمامه الرئيسي للصعيد السياسي الداخلي، حول الإجراءات الواجب اتخاذها للتصدي للتردي الاقتصادي الراهن. ورغم الجهود المبذولة من أجل إيجاد استجابة منسقة من جانب الاتحاد الأوربي لتخفيف الآثار المترتبة عن هذه الأزمة، إلا أن بعض دوله كاليونان مثلاً لا زالت تعاني الأمرين إلى يومنا هذا.

¹ أستاذ مساعد (أ)، جامعة أدرار.

² أستاذ محاضر (أ)، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر

وتعد أزمة اليونان من بين أكبر التحديات التي تواجه هذا الكيان الاقتصادي المتكامل في ظل عجز الحكومة المحلية وخطط الإنقاذ المتوالية من طرف الاتحاد إلى إيجاد حل لإنقاذ الاقتصاد اليوناني.

وانطلاقاً مما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

لماذا لم ينجح الاتحاد الأوروبي لحد الآن (باعتباره يشكل أكبر تكامل اقتصادي في العالم)، في إنقاذ اليونان من الأزمة المالية ؟

لمعالجة هذه الإشكالية سوف نستعرض أهم خصائص التكامل الاقتصادي الأوروبي والتحديات التي يواجهها في الوقت الراهن مع الأخذ بعين الاعتبار حالة اليونان نموذجاً.

الكلمات المفتاحية: التحديات، الأزمة، التكامل، الاتحاد.

مقدمة:

تعرض العالم في السنوات الأخيرة الماضية لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين. فمنذ مطلع العام 2008 تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المتزايد في أسعار البترول، و أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة.

وقد كان لهذه الأزمة التأثير المباشر على دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها تشكل أحد أبرز أقطاب العالم الاقتصادي، ويعود ذلك إلى كون معظم دول الاتحاد تقيم علاقة اقتصادية مباشرة وكبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى كل ذلك فإن طبيعة العلاقة القائمة بين دول هذا الاتحاد والتي تشكل تكاملاً اقتصادياً فيما بينها فرضت ارتباطاً كبيراً في مصير اقتصادياتها جراء هذه الأزمة.

وتعد أزمة اليونان من بين اكبر التحديات التي تواجه هذا الكيان الاقتصادي المتكامل في ظل عجز الحكومة المحلية وخطط الإنقاذ المتوالية من طرف الاتحاد إلى إيجاد حل لإنقاذ الاقتصاد اليوناني.
إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:
لماذا لم ينجح الاتحاد الأوروبي لحد الآن (باعتباره يشكل اكبر تكامل اقتصادي في العالم)، في إنقاذ اليونان من الأزمة المالية ؟
فرضية البحث:

سنقوم من خلال هذا البحث باختبار فرضية أساسية هي:
إن طبيعة الاقتصاد اليوناني هي العامل الرئيسي لعدم نجاح الاتحاد الأوروبي في إنقاذ اليونان من الأزمة المالية.
أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هي معرفة الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يغرق في عمق الأزمة المالية رغم أنها انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك لماذا اليونان لا تزال تعاني إلى اليوم من مخلفات الأزمة دون غيرها من دول الاتحاد الأوروبي.

أهمية دراسة الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز أهم خصائص التكامل الاقتصادي الأوروبي غداة الأزمة المالية وما الحلول التي اتبعتها من أجل الخروج من هذه الأزمة، بالإضافة إلى التعرف على مدى نجاعة هذه الحلول.

منهج الدراسة:

استناداً إلى الموضوع المدروس ومن أجل معالجة الفرضية الخاصة بالموضوع، اخترنا الأسلوب الوصفي والتحليلي وذلك من أجل عرض المفاهيم الخاصة بالموضوع.

تقسيمات الموضوع:

لقد تم تقسيم الموضوع بشكل عام إلى مبحثين رئيسيين هما:
المبحث الأول: المفاهيم العامة للموضوع: و التي سنستعرضها كالآتي:
أولاً: تعريف الأزمة المالية وأهم أسبابها.
ثانياً: الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل الاقتصادي.
المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والأزمة المالية: سنتعرض هنا إلى:
أولاً: انعكاسات الأزمة المالية على الاتحاد الأوروبي.
ثانياً: انعكاسات الأزمة المالية على اليونان.
المبحث الأول: المفاهيم العامة للموضوع
أولاً: تعريف الأزمة المالية وأهم أسبابها:
1/ تعريف الأزمة المالية:

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.
فالأزمة المالية هي " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في

أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعريه" مثلاً، و الفقاعة المالية أو السعريه، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.¹

من خلال هذا التعريف يمكننا القول أن الأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، و معدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

2/ أهم أسباب الأزمة المالية العالمية:

تعددت الآراء حول أسباب الأزمة المالية العالمية، فبعض المتخصصين يرون أن أسباب الأزمة المالية العالمية، يعود إلى طبيعة النظام المالي العالمي السائد في العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (النظام الرأسمالي)، الذي يعطي حرية كاملة في التعاملات الاقتصادية والمالية دون تدخل الدولة، وهذا كما يرى المتخصصون سمح بمضاريات غير منضبطة للأسهم، مما أدى إلى رفع أسعارها السوقية بشكل كبير غير منطقي، كذلك المضاريات الغير مسؤولة والمجنونة في أسعار النفط، مما دفع بالأسعار للوصول لقيمة خيالية من جهة.

و من جهة أخرى عدم وضع قواعد معينة ومحدد للبنوك لتنظيم عمليات الائتمان والإقراض، مما جعل البنوك تقوم بعمليات الائتمان

¹ <http://tougourt.kalamfikalam.com/t671-topic>

والإقراض بشكل كبير فيه مخاطرة كبيرة. كذلك عدم تدخل الدولة في بادئ الأمر في إنقاذ الكثير من البنوك والشركات من الإفلاس بحجة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد (الحرية الاقتصادية).

كما يرى البعض الآخر من المختصين أن هناك عوامل عديدة ساهمت في هذه الأزمة و منها:

- ارتفاع أسعار النفط.
- ارتفاع أسعار الأسهم.
- التضخم.
- الإنفاق الكبير على الحروب وزيادة الإنفاق العسكري مما أدى إلى قلة الإنفاق في مجال التنمية.
- زيادة الخسائر الناجمة عن المشاكل والكوارث الطبيعية والبيئية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.
- توظيف الاقتصاد في خدمة الأهداف السياسية والعسكرية بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الفساد الإداري والمالي وظهور الكثير من عمليات النصب والاحتيال حول العالم.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل الاقتصادي.

1/ نبذة عن الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة وآخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 01 جويلية 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 18 دولة من أصل الـ 28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. إن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الإتحاد دفع مجلس الإتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما يعرف **شروط كوبن هاغن** التي يمكن عرضها كالآتي:

أ/ شروط سياسية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

ب/ شروط اقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.

ج/ شروط تشريعية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

كما تعتمد هذه الشروط على معايير عديدة منها:¹

¹ رياض الفرس، التكامل الاقتصادي الأوروبي، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت.

✓ نسبة عجز الموازنة العامة لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ نسبة الدين العام لا تزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ التذبذب في سعر صرف العملة الوطنية لا يزيد عن 15%.

✓ معدل التضخم لا يزيد عن 1.5% من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء.

✓ معدل الفائدة لا يزيد عن 2% من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء.

✓ استقلال البنك المركزي.

2/ مظاهر التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي: تتجلى صور التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي في عدة عوامل يمكن التمييز بينها كما يلي:¹

أ - العوامل التاريخية:

تم بناء الإتحاد الأوربي عبر مجموعة من المحطات التاريخية يمكن إجمالها في:

1950: تصريح روبرت شومان الذي اقترح من خلاله إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والصلب.

معاهدة باريس لسنة 1951 التي أنشئت بموجبها المجموعة الأوربية للفحم والصلب.

معاهدة روما لسنة 1957 إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية.

1973: بداية توسع الإتحاد الأوربي بعد انضمام الدانمارك وإيرلندا

¹ عبد الحكيم الفلالي، الاتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل، www.madariss.fr.

والمملكة المتحدة.

1993: معاهدة ماستريخت: التي نصت على تعويض المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالاتحاد الأوروبي.

1995: توقيع اتفاق شينغن الذي يقضي بتذويب الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي.

1995: اختيار الأورو عملة موحدة من طرف المجلس الأوروبي، تم التعامل بهذه العملة انطلاقاً من سنة 1999 في الميدان المصرفي واعتبرت عملة رسمية لبلدان الاتحاد انطلاقاً من الفاتح يناير 2002.

2007: أصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 27 دولة في الوقت الذي لم تتجاوز فيه دول المجموعة سوى 6 دول سنة 1957.

ب - العوامل التنظيمية:

يسهر على تسيير الاتحاد الأوروبي مجموعة من المؤسسات تختلف حسب مهامها:

المجلس الأوروبي: يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويكمن دوره في تحديد التوجهات والاختيارات العامة لسياسة الاتحاد ويكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الاتحاد.

اللجنة الأوروبية: تتكون من 27 مفوضاً وتعمل على اقتراح وتفعيل سياسة الاتحاد الأوروبي وتسهر على تطبيق المعاهدات، يوجد مقرها ببروكسيل.

مجلس الوزراء: يتكون من 27 وزيراً يعمل على تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي.

البرلمان الأوروبي: يتكون من 785 نائباً منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 5 سنوات، مهمته التصويت على ميزانية الاتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية

(يوجد مقره في ستراسبورغ).

محكمة العدل: تتكون من 27 قاضيا و 9 وكلاء عامين يسهرون على احترام قوانين الاتحاد وتطبيق المعاهدات (يوجد مقرها بلوكسمبورغ).
البنك المركزي الأوروبي: يتكون من رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأربعة أعضاء تكمن مهمته في مراقبة التقلبات النقدية والحفاظ على استقرار عملة الأورو (مقره بفرانكفورت).

ج - العوامل الاقتصادية:

أدى توسع بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تزايد إمكاناته الفلاحية (ارتفاع الناتج الداخلي الخام، ارتفاع الساكنة الفلاحية، ارتفاع حجم المساحة الصالحة للزراعة) تحول بذلك الاتحاد الأوروبي إلى قوة فلاحية عالمية.
إلى جانب ذلك يبرز التكامل الأوروبي على المستوى الاقتصادي في اختصاص كل بلد في إنتاج أو تركيب جزء من منتج صناعي معين. وتعتبر طائرة إيرباص نموذجا لذلك حيث تساهم في إنتاجها كل من فرنسا، ألمانيا بريطانيا، إسبانيا.

بالإضافة إلى كل هذا توجد شبكة مهمة من المواصلات تربط بين بلدان الاتحاد الأوروبي (خطوط متعددة للنقل السككي مع ما يميز قطاراتها من سرعة تصل إلى 250 كلم في الساعة).

3/ الحصيلة الاقتصادية للتكامل داخل الاتحاد الأوروبي:

لقد أدت الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي إلى احتلال هذا الأخير المرتبة الأولى في التجارة العالمية ويعود ذلك إلى:

- تعامل وانفتاح الاتحاد الأوروبي تجارياً مع معظم دول العالم وخاصة مع دول الشمال المتقدم مع كثافة التجارة البينية.
- مساهمة الاتحاد الأوروبي بنسبة هامة في التجارة الدولية 19%.
- احتلال الاتحاد الأوروبي لمكانة متقدمة ضمن القوى الصناعية العالمية، فهو يحتل المرتبة الأولى في إنتاج السيارات والثانية في مجال الإلكترونيك.
- احتلال الاتحاد الأوروبي لمراتب متقدمة ضمن القوى الفلاحية العالمية في إنتاج الذرة والقمح والسكر...

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والأزمة المالية:

أولاً : انعكاسات الأزمة المالية على الاتحاد الأوروبي.

لقد استطاعت الأزمة المالية الأخيرة أن تشكل تهديداً قوياً للاتحاد الأوروبي، الذي لم تسلم أغلب دوله من تداعيات هذه الأزمة، ورغم كل الجهود المبذولة للتصدي لهذه الأزمة و التخفيف من أثارها إلا أن بعض دول الاتحاد كاليونان مثلاً لا تزال تعاني الأمرين جراء هذه الأزمة.

1/ مظاهر الأزمة المالية داخل الاتحاد الأوروبي:

امتد أثر الأزمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث انخفض الإنتاج الصناعي الأوروبي في مايو 2008 بمعدل 1.9%، وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992. وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاضاً قدره 0.2%. فعلى سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية إلى

904,900، بزيادة حوالي 32,500 حالة وذلك في أغسطس 2008. بينما شهد الاقتصاد الإيرلندي في الربع الأول من العام انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5%، وهي السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولاً في الكساد الاقتصادي.¹

أما أسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي ولكنها - بالرغم من ذلك - عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.9%، فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الأسباني بنحو 425 ألف حالة عن العام 2007.

كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدانمرك وغيرهم من الدول الأوروبية.

2/ أهم الحلول المقترحة للتصدي للأزمة المالية داخل الاتحاد الأوروبي:

لقد باشر الاتحاد الأوروبي في اتخاذ حزمة من الإصلاحات والحلول لتجنيب الدول الأوروبية وخاصة دول الاتحاد من تداعيات الأزمة المالية الأخيرة، لكن هذه الحلول سرعان ما بات بعضها يتعارض مع بعضها الآخر، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد، وعدم اتفاقها على صياغة منسقة لهذه الحلول بالنظر إلى اختلافها مع بعض المصالح الداخلية لدول الاتحاد.

¹ عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، مقال إلكتروني: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/zzzz.doc

وعلى العموم فإن أوروبا تتجاذب رؤيتان للإصلاح، تطالب الأولى والتي تمثلها ألمانيا وفرنسا رغم بعض الفوارق في التصورات - بمزيد من أوروبا: تعميق الاتحاد بمزيد من الاندماج، ونقل صلاحيات وطنية جديدة إليه، ووضع أسس مراقبة سياسية أوروبية لعالم الاقتصاد والمال وطنيا وأوروبيا، وحتى تزويده بمؤسسات ديمقراطية - كانتخاب المفوضية الأوروبية بالاقتراع العام.

وإذا كانت ألمانيا تركز على تدعيم صلاحيات المؤسسات الأوروبية للتكفل بالاستقرار المالي في منطقة اليورو، فإن فرنسا تهتم أكثر بإخضاع عالم المال للمراقبة السياسية، وهما متفقتان على ضرورة فرض "ضريبة توبين" على المعاملات المالية. بيد أن ألمانيا معنية بالدرجة الأولى بتصدير نموذجها للانضباط المالي (التحكم في الميزانية وفي الإنفاق العام) إلى دول الاتحاد، بينما تسعى فرنسا - الأقل انضباطا في هذا المجال - إلى إضافة فريضة النمو لترقى مصاف فريضة الانضباط المالي. وهنا يكمن التقاطع الألماني-البريطاني حول مبدأ الانضباط المالي.

الرؤية الثانية، وتمثلها بريطانيا، تطالب بعدم تدعيم الاندماج الأوروبي، وترفض التنازل على المزيد من الصلاحيات الوطنية للاتحاد، مشيرة إلى أن تطوره نحو المزيد من الاندماج قد يجعلها تعيد النظر في روابطها معه. كما ترفض فكرة "ضريبة توبين" لأنها المستفيد الأكبر من المعاملات المالية بحكم موقع لندن في الأسواق المالية الأوروبية.

وبلغ الخلاف ذروته بين ألمانيا وبريطانيا حول إدارة الأزمة المالية وتسيير ملف المديونية. فألمانيا تريد مراجعة المعاهدات الأوروبية

لتكريس مبدأ انضباط الميزانية (الانضباط المالي) وتريد "المزيد من أوروبا". على النقيض من ذلك، تريد بريطانيا اندماجاً أوروبياً محدوداً. ويسبب الموقف الألماني متاعب سياسية لبريطانيا، لأن ألمانيا -عكس فرنسا- أقوى اقتصادياً وأكثر انضباطاً (ميزانية، إنفاق...) ¹

ثانياً: انعكاسات الأزمة المالية على اليونان.

لقد أثرت الأزمة المالية الأخيرة بشكل خانق على الاقتصاد اليوناني، وفاقته بشكل كبير ما شهدته نظيراتها الأوروبية.

1/ مؤشرات الأزمة المالية اليونانية:

إن أبرز المؤشرات الكلية للأزمة الاقتصادية اليونانية، تتمثل في الإختلالات الهيكلية الآتية: ²

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75,7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي (أي أكثر من ثلاثة أرباع)، ويستوعب 68% من قوة العمل (أي أكثر من الثلثين) مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجماً واتساعاً من قطاع الإنتاج الحقيقي.

- إن نسبة البطالة تبلغ 7% وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمعدلات البطالة في الاقتصاديات الأوروبية، وبالتالي فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل الجديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديد عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات

¹ عبد النور بن عنتر، الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 2013/03/04.

² محمود عبد العزيز توني، الأزمة الاقتصادية اليونانية، مقال إلكتروني، faculty.ksu.edu.sa/mahmoud/

رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة.

• على أساس اعتبارات مستوى التنمية يعتبر اقتصاد اليونان اقتصاداً نامياً، ولكن على أساس اعتبارات مستوى الدخل، فإنه يعتبر اقتصاداً مرتفع الدخل، وهنا تبدو المفارقة: كيف يمكن لاقتصاد نامي أن يتحمل دفع معدلات دخل تعادل تلك التي تدفعها اقتصاديات البلدان الأكثر تطوراً؟

• اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار.

2/ أسباب غرق اليونان في الأزمة المالية:

تتعد الأسباب التي أدت إلى غرق اليونان في الأزمة المالية، ويمكن أن نوجز بعضها كالآتي:¹

أ - عدم التوازن المزمّن لميزانها التجاري:

تواجه اليونان منذ أمد انكماشاً مزمناً في صادراتها إلى السوق الخارجي، فيما تميل مستورداتها إلى التصاعد، وهذا قاد إلى عجز سالب في ميزانها التجاري، يترتب عليه البحث عن موارد مالية لسداد الفرق بين موارد الصادرات وكلفة المستوردات.

ب - ارتفاع معدل الدخل الفردي:

شهد معدل الدخل الفردي في اليونان نمواً ملحوظاً، دون أن يوازيه زيادة في الإنتاج البضائعي ويعتبر هذا خطأ هيكلياً كبيراً في السياسة الاقتصادية اليونانية التي اعتمدت نمطاً من الإنفاق لكسب ود الناخبين

¹ علي الأسدي، هل تطيح أزمة اليونان المالية بالاتحاد الأوروبي؟، الحوار المتمدن، ع 3015،

2010/05/26.

طمعا بأصواتهم الانتخابية، دون أن تعالج المشكلة الأساسية في تخلف الموارد المالية عن النفقات في ميزانيتها المالية وهي ضمور الإنتاج البضائعي مصدر القيمة المضافة.

ج - تردي شروط التجارة الخارجية اليونانية:

ترتفع تكلفة إنتاج السلع اليونانية المصدرة أمام كلف إنتاج مثيلاتها المستوردة، الأمر الذي أثر على معدل بيعها، ولهذا السبب يتناقص الطلب بشكل دائم على الصادرات اليونانية من قبل السوق العالمي، وهذا أدى إلى تناقص مواردها تبعاً لذلك.

3/ أهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة اليونانية:

لقد باشرت الحكومة اليونانية بتنفيذ سياسة تقشف صارمة لخفض العجز في ميزانيتها المالية، فبدأت بخفض الإنفاق وزيادة نسب الضرائب المباشرة على الدخل، وقائمة طويلة من الضرائب غير المباشرة على مختلف السلع والخدمات، وفرض إجراءات مشددة على القروض والرهن العقاري، وتجميد زيادات الأجور في القطاع الحكومي، فيما تسعى وسط مقاومة نقابات العمال إلى تخفيض الأجور بنسب تصل إلى 20%¹، وإلغاء الحد الأدنى للأجور الذي شكل وقت الأخذ به انتصاراً للطبقة العاملة في تلك الدول.

بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة اليونانية بطرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية والبورصات، وذلك ضمن أسعار فائدة معقولة، ولفترة عشرة سنوات.

لكن وأمام تخوف المستثمرين من عجز اليونان على الوفاء

¹ المرجع نفسه.

بالتزاماتها، تضاعلت توجهات المستثمرين للاستثمار في السندات الحكومية اليونانية، مما دفع الحكومة اليونانية لرفع سعر الفائدة على السندات التي تصدرها إلى 19% في سنتين، بهدف حمل المستثمرين للثقة باقتصادها.

14 جهود الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليونان من الأزمة المالية:

بعد الجهود المتكررة لدول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليونان من الأزمة المالية عن طريق مجموعة من القروض، ارتأت هذه الأخيرة إلى حلول أخرى لعل أبرزها يتجلى في تقديم الدعم والمساعدة لليونان، عن طريق قيام بعض الدول الأوروبية القوية اقتصاديا بشراء سندات الخزنة اليونانية، على غرار ألمانيا و إيطاليا وفرنسا وهولندا وربما السويد، وفي نفس الوقت فأن الاتحاد الأوروبي سيواصل ممارسة أكبر قدر من الضغوط على الحكومة اليونانية حتى تلتزم ببرنامج إصلاحات جسور ومحدد وتتخذ تعهدات أمام الاتحاد الأوروبي بأنها ستضع حدا للتسيب الذي أصاب مدفوعاتها العامة والخلل التي تمر بها الموازنة الحكومية، وإذا لم تلتزم الحكومة اليونانية بتطبيق هذه الإصلاحات، فإنها ستكون معرضة بفرض العقوبات الاقتصادية الأوروبية، والتي سوف يكون أقلها: حرمان اليونان من مساعدات الاتحاد الأوروبي، وربما فرض المزيد من الرسوم والضرائب على السلع والخدمات اليونانية في البلدان الأوروبية.

خاتمة:

مما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي يشكل تجربة فريدة من نوعها على صعيد التشارك في السيادة وخلق منطقة تنعم بالسلام والاستقرار، وبعد الاتحاد المؤلف من 28 دولة أبرز تكتل اقتصادي على مستوى

العالم، حيث يضم بين جنباته 499 مليون نسمة داخل سوق موحدة يزيد إنتاجها عن نظيرتها الأميركية بمقدار الثلث تقريبا. إلا أن الأزمة المالية الأخيرة أثبتت أن أوروبا تبقى أقل من مجموع أجزائها. بالنظر إلى ما ترتب عن هذه الأزمة من نتائج وخيمة على مختلف الاقتصادات الأوروبية، وبالنظر لخطورة هذه الأزمة وعجز الدول الأعضاء في الاتحاد عن صياغة حلول منسقة لها، في بروز مشكل أولوية المصلحة المحلية على حساب المصلحة العامة للاتحاد، وهذا ما زاد من خطورة الأزمة خاصة على الاقتصادات الضعيفة في الاتحاد كاليونان مثلا، ورغم أن الحالة التي آل إليها الاقتصاد اليوناني اليوم سببها طبيعة هذا الاقتصاد أكثر منها تخاذل من طرف الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا لا يمكن أن يبرر وضعية الاتحاد الحرجة تجاه هذه الأزمة التي شكلت التحدي الأكبر أمام هذا الكيان منذ نشأته. والملاحظ أنه حتى بعض أكثر العناصر تأييدا لفكرة الاندماج الأوروبي باتت على قناعة الآن بأن الاتحاد أخفق في تحقيق تكامل اقتصادي بين مختلف أقطاره، ولعل أبرز الأسباب لهذا الإخفاق هي:

- التباين في النمو بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، فهناك اقتصاديات قوية مثل ألمانيا، فرنسا، بريطانيا واقتصاديات أقل قوة مثل اليونان والبرتغال.
- عدم قبول بعض دول الاتحاد الأوروبي التعامل بالعملة الموحدة أي الأورو مثل بريطانيا والدنمارك...

■ المنافسة التي تعترض دول الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال الصناعات الالكترونية من طرف دول آسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع:

- 1/ رياض الفرس، التكامل الاقتصادي الأوروبي، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت.
 - 2/ محمود عبد العزيز توني، الأزمة الاقتصادية اليونانية، مقال الكتروني: faculty.ksu.edu.sa/mahmoud/
 - 3/ عبد الحكيم الفلالي، الإتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل www.madariss.fr.
 - 4/ عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، مقال الكتروني: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/zzzz.doc
 - 5/ عبد النور بن عنتر، الإتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 2013/03/04.
 - 6/ علي الأسدي، هل تطيح أزمة اليونان المالية بالاتحاد الأوروبي؟، الحوار المتمدن، ع 3015، 2010/05/26.
- 7/<http://tougourt.kalamfikalam.com/t671-topic>

دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل

أ. عوار عائشة¹

أ. بوتلجة عبد الناصر²

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة قياس وتقييم درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) هذا باستعمال طريقة التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين اقتصادياتها الكلية مقاسة بالنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) وقطاعاتها المالية ممثلة بالكتلة النقدية M2 وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وأيضا سياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم INF وسعر الصرف الحقيقي (REER) خلال الفترة الزمنية 1980-2011.

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية على المدى البعيد بين متغيرات الدراسة للدول الثلاث مما يعني وجود ترابط في اقتصادها الكلي وأسواقها المالية وكذا سياساتها النقدية الأمر الذي يعد عاملا حاسما لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول ويبدو أن تعثر المغرب العربي حتى الآن في مسيرته التكاملية غير مرتبط بعوامل كلها اقتصادية ومالية وإنما لأسباب سياسية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، دول المغرب العربي، التكامل المشترك.

Abstract:

The objective of this research paper is to measure and assess the degree of economic integration among the three Arab Maghreb countries (Algeria, Tunisia and morocco).

To achieve this goal, we examine the long term relationship among their macro economies (as measured by real gross domestic product RGDP), their financial linkages (as

¹ عوار عائشة، طالبة دكتوراه، جامعة تلمسان aichaaouar@yahoo.fr

² بوتلجة عبد الناصر، أستاذ محاضر، جامعة تلمسان، bouteldja_nacer@yahoo.fr

measured by money stocks M2 and foreign direct investment FDI), and their monetary policies (as measured by reel exchange rate RER and consumer price inflation INF) using co integration technique and annual data over the period from 1980-2011. Our empirical results suggest the existence of long-term relationship links the three AMU macro economies, financial and monetary linkages which is a crucial factor for the success of integration in AMU led by these three countries. Therefore, the failure of these countries to achieve a regional integration is likely caused by socio-political factors.

Keywords: Economic integration, Arab Maghreb countries, Co integration technique.

مقدمة:

لقد شهدت البيئة الدولية خلال العقود الماضية مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية أحدثت وتحدثت تطورات كبيرة في واقع الاقتصادي العالمي حيث عرف العالم بمناطقه المختلفة العديد من محاولات التكتل، بعضها فشل في الانطلاقة بينما عرف البعض الآخر تطوراً كبيراً ووصل مع مختلف مراحل الاندماج ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكتلات والتجمعات الإقليمية ونجح في تشكيل الوحدة الأوروبية وصولاً إلى مراحل متقدمة جداً شرفت على الاندماج السياسي الكامل، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك) وغيرها من التكتلات الاقتصادية، ولم يبق العالم العربي على غرار باقي مناطق العالم في معزل عن التيارات التي تتبنى التكامل الاقتصادي حيث كانت هناك

محاولات عربية عديدة في هذا المجال تجسد في صيغة فعلية لتكتل إقليمي أخذ تسمية جامعة الدول العربية الذي نص ميثاقها على ضرورة إقامة تعاون اقتصادي فعال بين الدول الأعضاء، وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج واتحاد دول المغرب العربي.

وإيماننا بأهمية التنسيق والتعاون أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) في فبراير 1989 وذلك في محاولة من جانب هذه الدول لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها يوحد سياساتها و مواقفها و قراراتها الاقتصادية بشكل يكفل لها إرساء ركائز و قنوات صلبة تستفيد بها من المزايا الكثيرة الناتجة عن تكثيف التدفقات التجارية بين مختلف بقاع العالم.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم تجربة جديدة في ميدان الاندماج في العالم العربي وهي تجربة اتحاد المغرب العربي من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة فيما يتعلق في بمدى إمكانية إحداث تكامل اقتصادي بين الدول المشار إليها في ظلها تعرفه الساحة العالمية من تشابك وتدافع وتعقيد في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي يحكمها منطق القوة والتكتلات الإقليمية.

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية يضم كل محور ما يلي:

- 1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.
- 2- مسار التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.
- 3- الدراسات السابقة.
- 4- نموذج الدراسة والنتائج التطبيقية.

أولاً : الاطار النظري للتكامل الاقتصادي

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي وانتشر في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي جاكوب فاينر J.Viner سنة 1950، وتطور على يد العديد من الاقتصاديين أمثال Scitovsky، Lipsey، Meade، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد الاقتصادي بلابلاسا (bella balassa) سنة 1961، في كتابه المعروف "نظرية التكامل الاقتصادي" (the theory of economic integration) وقبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، لابد من التعرف على مفهومه من الناحية اللغوية.

أ - تعريف التكامل الاقتصادي:

إن كلمة **تكامل** (intégration) كلمة ذات أصل لاتيني ابتدئ استعمالها عام 1620م في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا، هذا المعنى يتفق مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد¹، كما تعني أنها تكميل أو التمام أو الكل التام أما من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة و تجميعها لتكون في الأخير كل متكامل.

وهناك اختلاف بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. هذا

¹ نزيه مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 10.

الاختلاف يرجع بوجه عام إلى وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول هذا التكتل إذا كان في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل بين مجموعة من الدول تربطها مصالح مشتركة وتسعى إلى إنشاء كتلة اقتصادية موحدة¹ وفيما يلي نقترح بعض التعريفات التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي.

يعرف بيلا بلاسا التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات².

ويرى الاقتصادي ميردال أن "مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم³.

أما الاقتصادي فان سيرجيه فيوضح أن التكامل الاقتصادي هو "قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، وعدم

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 222.

² بيلا بلاسا، (ترجمة: رشيد البراوي)، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.

³ محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

وضع قيود جديدة¹.

ويعرف **تنبرجن** التكامل الاقتصادي "على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال إلى المجتمع الجديد الموحد².

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل من الدول الأعضاء.

ب - شروط ودرجات التكامل الاقتصادي:

- **شروط التكامل الاقتصادي:** هناك عدة مقومات ينبغي أن تتوفر حتى يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء والاستمرارية وبالتالي النجاح في تحقيق أهدافه نوجزها فيما يلي³:

¹ عبد المطلب عبد المجيد، السوق العربية المشتركة الواقع المستقبل في الألفية الثالثة، ط 1، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 14.

² محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 29.

³ كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984،

- توافر البنية الأساسية الملائمة من شبكة نقل ومواصلات واتصالات تتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والتقدم الاقتصادي داخل نطاق التكتل الاقتصادي.
- وجود اليد العاملة المؤهلة بغرض الاستخدام الأمثل لموارد الدول المتكاملة وتمييزها وزيادة حجمها وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وزيادة التعاون الاقتصادي بين دول التكامل.
- انسجام السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- التخصص الإقليمي في إنتاج أنواع متباينة من المنتجات حتى تعتمد اقتصادياتها على بعضها البعض في التبادلات التجارية.
- توفر موارد الثروة الطبيعية .
- التوزيع العادل لمكاسب التكتل تقاديا لأن تعمل الدول الغنية على إلحاق الضرر بالبلدان الأكثر احتياجا من خلال سحب عوامل الإنتاج والكفاءات.
- توافر المناخ السياسي الملائم.
- **درجات التكامل الاقتصادي:** يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عديدة أبسطها الاتفاقيات التجارية التي تساعد على تدفق السلع عبر الحدود عن طريق إزالة أو تخفيف القيود والعقبات التي تعترض سبل تدفق التجارة أو إنشاء السوق المشتركة وأكثرها تقدما تحقيق التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية. وقد حدد يبلا بلاسا مراحل التكامل الاقتصادي بخمس مراحل¹:

*** منطقة التجارة الحرة:** أبسط أشكال التكامل يتم فيها إسقاط التعريفات الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل مع احتفاظهم بها اتجاه العالم الخارجي ومن أحد الأمثلة لمنطقة تجارة حرة هي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا (NAFTA).

*** الاتحاد الجمركي:** يعد درجة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة يتم من خلاله توحيد التعريفات للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة القيود على حركة التجارة البينية وكمثال على هذا الشكل نذكر الإتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس سنة 1947.

*** السوق المشتركة:** خطوة متقدمة عن المرحلتين السابقتين بالإضافة إلى الشروط الواردة في الاتحاد الجمركي فإن السوق المشتركة تسمح بحرية عناصر الإنتاج فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابها من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء وتعتبر السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR مثلاً لها.

الاتحاد الاقتصادي: يمتاز بنفس خصائص السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية بين الدول الأعضاء.

*** التكامل الاقتصادي التام:** وهو أرقى درجات التكامل الاقتصادي حيث يؤدي إلى إذابة الدول الأطراف في بنية اقتصادية واحدة وذلك بإنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحيتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، والجدول التالي يلخص جميع مراحل التكامل الاقتصادي:

الجدول رقم 1: مراحل التكامل الاقتصادي

مرحلة التكامل	الخصائص
منطقة التجارة الحرة	إلغاء الرسوم على السلع بين الأعضاء الاحتفاظ بالرسوم على السلع مع غير الأعضاء
الاتحاد الجمركي	خصائص منطقة التجارة الحرة إلى جانب: توحيد التعريف الجمركية مع الدول غير الأعضاء
السوق المشتركة	خصائص الاتحاد الجمركي إلى جانب: إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج
الاتحاد الاقتصادي	خصائص السوق المشتركة إلى جانب: تتسيق السياسات الاقتصادية
الاندماج الاقتصادي الكامل	خصائص الاتحاد الاقتصادي إلى جانب: توحيد السياسات النقدية والمالية وإنشاء سلطة فوق وطنية بقرارات ملزمة للدول الأعضاء

المصدر: صديقي محمد، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلث، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص 26.

ج- أهداف التكامل الاقتصادي: للتكامل الاقتصادي أهداف عديدة نتناولها فيما يلي¹:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير من خلال اتساع حجم السوق، تشجيع الاستثمارات وإزالة كل العوائق التي تعترض حركة السلع والعمل ورأس المال.
- الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة داخل منطقة التكامل.
- تسهيل وتيسير عملية التنمية الاقتصادية.
- زيادة المنافسة وتنويع الإنتاج وتحسين الكفاءة الإنتاجية.
- رفع مستوى رفاهية المستهلكين.

¹ محمد الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ط 1، منشورات الجليلي الحقوقية، بيروت، ص ص 84، 85.

- التقليل من الاعتماد على الخارج مما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية.
- تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم والعمل على إشاعة السلام بين الدول الأعضاء.
- تطوير الموارد الطبيعية المشتركة والاستخدام الأمثل لها.
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.
- تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.

ثانياً: مسار الاندماج الاقتصادي المغربي

أ - نشأة اتحاد المغرب العربي

تعود جذور وحدة المغرب العربي إلى فترة النضال المشترك حين كانت ترزح معظم الدول المغاربية للسيطرة الاستعمارية الأمر الذي دفع بشعوب المنطقة بالتفكير بضرورة التضامن والتعاون المشترك لمواجهة الاستعمار وتحقيق الوحدة المغاربية ويتجلى ذلك من خلال عدة محاولات أولها تلك التي أرسنها منظمة نجم شمال إفريقيا والتي أسسها القائد الوطني الجزائري مصالي الحاج عام 1927 في باريس تضم كل من الجزائر وتونس والمغرب قصد الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا من الجوانب المادية والمعنوية والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وكذلك تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين عام 1928 بباريس بهدف بعث فكرة المغرب العربي الموحد في صفوف الطلاب المغاربة. وفي فبراير 1947 بالقاهرة عقد أول مؤتمر لاتحاد المغرب العربي بحضور القادة المغاربة إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية كانت الغاية منه

توحيد سبل الكفاح المغاربي، وتواصل النضال الوحدوي بعد استقلال كل من تونس والمغرب عام 1956، وسعيهما إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي والذي تجسد في عقد مؤتمر طنجة في 27 و 30 أبريل 1958 بمدينة طنجة المغربية ضم قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي¹، أسفر هذا المؤتمر عن نتائج قيمة أهمها إصدار قرار يتضمن التزام الدول المستقلة بمساندة ودعم الثورة الجزائرية في نضالها والعزم الكامل على التعاون الجماعي في بناء المغرب العربي وتصفية البقايا الاستعمارية فيه وبحصول الجزائر على استقلالها كانت هناك عدة محاولات لتحقيق الوحدة المغربية، فقد تم انشاء اللجنة الاستشارية المغربية سنة 1964 ومركز الدراسات الصناعية، كما اتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق²:

- تنمية المبادلات التجارية البينية.
 - التنسيق في المعاملات الجمركية وسياسات التصدير.
 - التنسيق بين دول المغرب العربي في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.
 - توحيد السياسات الاقتصادية في جميع القطاعات.
- وفي الوقت الذي بدأت اللجنة أعمالها حول مشاريع الاندماج

¹ أحمد محفوظ بيه، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، 29-30 ماي 2005، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط 1، 2005، ص 257.

² محمد الشكوي، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمّة الاقتصادية، الدوحة، 2007، ص 4.

الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي أثّرت مشكلة جديدة وهي مشكلة الصحراء الغربية سنة 1974 كان لها أثر على إمكانية التقارب والتعاون الاقتصادي ثم تلاه قطع العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا. ونظراً لتدهور العلاقات السياسية في فترة التسعينات قامت دول المغرب العربي بعدة محاولات تمثلت في معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983 ومعاهدة وجدة سنة 1984 بين المغرب وليبيا¹. وفي العاشر من يونيو عام 1988 اجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان لإقامة البنى الأساسية لاتحاد المغرب العربي هذه اللجان هي²:

- اللجنة المالية: اجتمعت بالرباط 14-15 سبتمبر.
- اللجنة الفرعية للاقتصاد: اجتمعت بالجزائر ما بين 17-18 سبتمبر.
- اللجنة الفرعية للشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية: اجتمعت بتونس يوم 24 سبتمبر.
- اللجنة المغاربية للهياكل والمؤسسات: اجتمعت بطرابلس في 17 سبتمبر.
- اللجنة المغاربية للتربية والثقافة والإعلام: اجتمعت بنواكشوط في 22 سبتمبر.

وفي 17 فبراير 1989 اجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في

¹ جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 6، 19، 20.

² صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، ط 1، دار الحامد، 2011، ص 192.

مدينة مراكش المغربية ليصدروا إعلاناً عن قيام اتحاد المغرب العربي بين خمس دول هي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا مركزين على ضرورة إقامة تعاون اقتصادي وبناء سياسة مشتركة، بهدف¹:

- تمكين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها؛

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛

- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وفي جويلية 1990 اجتمع قادة الدول الخمس في قمة بمدينة زرالدة الجزائرية لتبني إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد تركز هذه الإستراتيجية على عدة مراحل تتمثل فيما يلي²:

المرحلة الأولى: إنشاء منطقة التبادل الحر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية عام 1992.

المرحلة الثانية: وهدفه إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995،

¹ كمال رزق، بن مكلف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، 24، 25 أبريل 2013، الأردن، ص7.

² سعيد النجار، سياسات التجارة الخارجية والبيئة للبلاد العربية"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبوظبي، 1992، ص ص 173، 174.

وبالتالي توحيد التعريفات الجمركية بين الدول الخمس من جهة ووضع تعريفات خارجية مشتركة.

المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الاتحاد قبل نهاية 2000، وتهدف هذه المرحلة الوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية وإلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

المرحلة الرابعة: الوصول إلى الوحدة الاقتصادية وذلك توحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة.

ب - تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي: يغطي المغرب العربي مساحة تقدر ب 5,783,961 كلم² تشكل ما نسبته 42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي، أما على مستوى الدول تحتل الجزائر المرتبة الأولى تليها ليبيا وموريتانيا ثم تونس والمغرب، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مساحة بلدان اتحاد المغرب العربي

البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة (كلم ²)	2,381,741	1,759,540	1,032,455	446,550	163,610

المصدر: صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 - 2007، ط 1، دار الحامد، 2011، ص 76.

ويتمتع المغرب العربي بموقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ طول الشريط الساحلي حوالي 6505 كلم بنسبة 28% من سواحل الوطن العربي في حين يقدر عدد السكان ب 91,8 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2012. كما تزخر منطقة المغرب العربي بثروات طبيعية متنوعة تتمثل في المحروقات والمعادن والنسيج

إضافة إلى موارد وثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة، وموارد مالية معتبرة، وإمكانات معنوية مساعدة تجعلها مؤهلة لأن تكون كلا اقتصاديا قويا ومتوازنا. والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي:

الجدول رقم 3: بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي

المؤشرات		البلدان				
		الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
1- الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)						
الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010		161,7	90,7	44,2	74,8	9,7
الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011		198,7	99,2	46,4	34,7	11,2
2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %						
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010		3,6	3,6	3	-	5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011		2,4	4,9	2-	-	3,9
3- الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)						
الصادرات من السلع والخدمات لسنة 2010		72,7	21,5	17,8	12,9	2,6
الصادرات من السلع والخدمات لسنة 2011		72,02	21,2	16,9	42,5	2,5
4- الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)						
الواردات من السلع والخدمات لسنة 2010		44,8	40,9	22,6	11,2	2,4
لواردات من السلع والخدمات لسنة 2011		49	41,4	23,1	32,2	3,1
5- الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)						
الواردة: الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2010		2,2	1,5	1,5	1,9	0,1
الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2011		2,5	2,5	1,1	00	0,4
الصادرة: الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2010		0,2	0,5	0,7	2,7	0,004
الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2011		0,5	0,2	0,2	0,2	0,004
6- معدل التضخم %						
معدل التضخم لسنة 2010		3,9	0,9	4,4	2,4	2,9
معدل التضخم لسنة 2011		4,5	0,9	3,5	15,9	6,5
7- معدل البطالة %						
معدل البطالة لسنة 2010		9,9	9	13	-	7,8
معدل البطالة لسنة 2011		9,9	8,9	18,3	-	7,9

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المصادر التالية: (صندوق النقد الدولي على الموقع: www.imf.org) ، (البنك العالمي على الموقع: www.worldbank.org) ، (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع: unctad.org.fr).

الجدول أعلاه يقدم صورة واضحة عن تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لاتحاد المغرب العربي حيث تشير الإحصائيات لإجمالي الناتج المحلي إلى تحسن في الأداء الاقتصادي لهذه الدول فتستحوذ الدول النفطية الجزائر وليبيا على الجزء الأكبر ويعزي هذا النمو ارتفاع أسعار المحروقات وكميات إنتاجه وتصديره إلا أننا نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية خلال السنوات الأخيرة. أما في تونس والمغرب فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيها ويعود ذلك إلى السياحة و زيادة صناعة النسيج والمنتجات الغذائية والمعادن، في حين تبلغ هذه النسبة أدنى قيمة لها في موريتانيا.

تختلف دول اتحاد المغرب العربي من حيث تجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً وتستحوذ الجزائر على النصيب الأكبر من صادرات هذه المجموعة وهذا راجع إلى قطاع المحروقات كما تستحوذ الجزائر وتونس والمغرب على النسبة الكبرى من واردات الاتحاد أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فالواردة أكثر من الصادرة وهذا لضعف وقلة الاستثمارات الأجنبية للاتحاد في الدول الأجنبية كما تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التضخم في دول اتحاد المغرب العربي مرتفعاً وهذا لغياب السياسات الاقتصادية التي تحد من هذه الظاهرة كما نرصد من خلال الجدول دائماً ارتفاع في مستويات البطالة في دول الاتحاد.

ثالثاً: الدراسات السابقة: اهتمت العديد من الدراسات بقياس جدوى وإمكانية التكامل الاقتصادي، في بحثنا هذا صادفتنا دراسات في هذا المجال يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

دراسة (Darrat and Pennathur 2002) التي تهدف إلى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1969-1998، باختبار العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والموجودات النقدية (M1) والقواعد النقدية (MB) باستخدام طريقة التكامل المشترك. أثبتت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي وأسواقها المالية وكذا سياساتها النقدية، وأن تشكيل اتحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الحالية الضعيفة، إذ يبدو أن مسار التكامل بقي معطلاً لأسباب سياسية واجتماعية لذلك ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات والقرارات في سبيل تعزيز وتفعيل التكامل المغاربي.

استهدفت دراسة (Ruzita Moh Aminand al 2005) إلى بيان مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين أعضاء جامعة الدول العربية (مصر، السعودية، الأردن، السودان وسوريا) عن طريق اختبار تجريبي لطبيعة التجارة البينية بين هذه الدول وكذلك مع أهم شركائها التجاريين (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة والو. م. أ) حيث بنيت هذه الدراسة على نموذج الجاذبية طبق على بيانات سنوية للفترة 1991-2002 باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا التجمع لم يكن فعالاً في خلق التجارة هذا يدل على فشل التدابير المتخذة للتكامل لذلك أوصى الباحثون بضرورة تخفيض التعريفات الجمركية وتطوير البنى التحتية لتشجيع التجارة البينية العربية.

هدفت دراسة (Ali F Darrat and Al Shami, 2005) إلى معرفة

مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تشكيل كتلة اقتصادية ومالية ناجعة داخل المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان ببناء نموذج قياسي باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة الممتدة من 1970-2001 حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصادها الكلي (ممثلا بالنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP) وأسواقها المالية (مخزون النقود M1 وسعر الصرف R) وسياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم F والقواعد النقدية B). إذ يبدو أن تعثر دول المجلس في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية وإنما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل سياسية واجتماعية لذلك أوصت الدراسة بضرورة بدل المزيد من الجهود من أجل حل الخلافات السياسية والاجتماعية وتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي.

وتبحث دراسة (Aamer Abu- Qarn & Suleiman Abu-Bader, 2006) في مدى إمكانية إقامة اتحاد نقدي بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج VAR باختبار الاتجاهات المشتركة والدورات الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة. وتشير النتائج أن صدمات الطلب العابرة عادة ما تكون متماثلة، في حين أن الصدمات العرض الدائمة هي غير متماثلة. وعلاوة على ذلك، لا نجد على المدى الطويل والقصير المدى تزامن الحركات في الإنتاج، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وبالتالي شروط تشكيل الاتحاد النقدي الخليجي لم يتم الوفاء بها حتى الآن.

في دراسة لـ (M^{ed} Hadi Bachir & Al 2007) قام الباحثون من خلالها بتقدير الآثار الناجمة عن تكامل بلدان المغرب العربي في ظل إقامة منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي وسوق مشتركة بتقدير الأرباح والخسائر المحتملة لمختلف خطط التكامل التجاري باستخدام Mirage Model وقاعدة بيانات Map Mac. أشارت نتائج الدراسة أن جملة المكاسب المحتملة من تحرير تجارة السلع في المنطقة تصل إلى ما لا يقل عن 350 مليون دولار، كما أن الزيادة في الإيرادات من خلال الزيادة في الإنتاج والأجور ينعكس إيجابياً على مستوى رفاهية المستهلكين المغاربة. وتوصل الباحثون إلى أن إقامة سوق مشتركة هو أفضل وأكفأ خيار لبلدان المغرب العربي وتحقق مزايا ومنافع كثيرة في المنطقة تجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكامل الهياكل الاقتصادية يخلق المزيد من فرص التبادل المغربي أن تكلفة اللاتكامل مغربي جد ثقيلة على اقتصاديات المنطقة.

دراسة (عبد الله تركستاني عبد القادر شاشي ومحمد باطويح 2008) قام الباحثون بإجراء بحثهم على 58 دولة إسلامية لدراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من عدمه باستخدام نموذج الجاذبية كوسيلة لقياس وتقييم التبادل التجاري وتحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول خلال الفترة 1980-2000.

تم التوصل من خلال هذا النموذج إلى أن هناك روابط كثيرة ومشتركة تربط بين الدول الإسلامية تعد بنية أساسية متينة للتكامل الاقتصادي هذا ما أكدته الدراسة من خلال مجموعة من المتغيرات إلا أن واقع هذه الدول بعيد جداً عن استغلال الإمكانيات لصالحه.

واهتمت دراسة (Adom, Sharma & Morshed 2010) بالبحث في جدوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا عن طريق اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن (1988) وأنجل (1993) بين متغيرات الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، مستوى الأسعار CPI، الإنفاق الحكومي GVEX، تدفقات التجارة TRDFLW والاستهلاك الخاص خلال الفترة 1976-2005. بناء على نتائج الاختبارات اتضح أن هناك علاقة قصيرة و طويلة الأجل تربط متغيرات الدراسة مما يدل على وجود ترابط في الاقتصاد الكلي للدول الأمر الذي يعد عاملا حاسما لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول وبالتالي يمكن تحقيق هذا الهدف على نطاق القارة.

في دراسة أخرى قام بها (Sharma & Basnet 2010) حول "التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية"، حيث هدفت إلى التعرف على مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين أكبر اقتصاديات أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، البيرو، المكسيك وفنزويلا) من خلال تحليل العلاقة على المدى القصير والطويل بين متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول بتطبيق أسلوب التكامل المشترك كمنهج قياسي على بيانات تغطي الفترة 1960-2008. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة عالية من التكامل المشترك بين المتغيرات الرئيسية وبالتالي يمكن لهذه الدول أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة وجني منافع وفوائد التكامل الاقتصادي.

وتبحث دراسة (Christopher N. Ekong and Kenneth U. 2012)

Onye) في جدوى إقامة منطقة نقد مثالية في غرب إفريقيا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي SVAR خلال الفترة 1970-2010، أظهرت الدراسة أن الدول الأعضاء في المنطقة هي عرضة لصدمات غير متماثلة وانخفاض مستوى التجارة البينية انتقال عوامل الإنتاج والانفتاح الاقتصادي في دول إفريقيا الغربية مما يدل على أن إنشاء عملة مشتركة في غرب إفريقيا في الوقت الراهن غير ممكن لان التكاليف تفوق المنافع.

رابعاً: نموذج الدراسة والنتائج التطبيقية:

على أساس ما ذكرناه من دراسات سابقة يقوم الباحثان باستخدام الأسلوب الحديث في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والتعرف على الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات حيث تطبق هذه الدراسة أسلوب التكامل المشترك من أجل معرفة مدى قدرة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) على تشكيل كتلة اقتصادية ناجعة في المنطقة حيث سيتم اختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير ممثل لاقتصادياتها الكلية، والكتلة النقدية (M2) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لقياس درجة الترابط بين القطاعات المالية في المنطقة، وسياساتها النقدية تعكسها حركة معدلات التضخم (INF) وسعر الصرف الحقيقي.

أ - مصادر البيانات: يعتمد البحث على بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2011 مستمدة من صندوق النقد الدولي لكل للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومن البنك العالمي بالنسبة للكتلة النقدية

والاستثمار الأجنبي المباشر أما سعر الصرف الحقيقي تم الحصول عليه من قاعدة بيانات CHELEM.

ب - طريقة التقدير والتحليل الإحصائي:

- اختبار جذر الوحدة: Unit Root Test: تتمثل الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي للدراسة في اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. بمعنى آخر تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة في مستواها أو عند حساب الفروق الأولى. ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious regression) ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه Trend والتباين Variance أو لها صفة موسمية Cycle الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

وتعد سلسلة زمنية ما Y_t ساكنة إذا تحققت الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(y_t) = \mu$
- ثبات التباين Variance عبر الزمن $Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين y_t و y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$Cov(y_t, y_{t-k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t-k} - \mu)] = Y_k$$

حيث أن μ تمثل الوسط الحسابي، σ^2 تمثل التباين، Y_k تمثل معامل التغاير، وكل هذه المعلمات ثوابت.

ونتصف السلسلة الساكنة بأنها مستقرة من الدرجة صفر أي عند

المستوى ويرمز لذلك بـ $I(0)$ وفي حال اللجوء إلى إجراء الفروق الأولى لتسكين السلسلة فعند ذلك توصف السلسلة بأنها مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$.

يقوم اختبار سكون السلاسل الزمنية في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس -بيرون (PP) ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لجميع متغيرات الدراسة:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار جذر الوحدة

الاختبار		المستوى		الفرق الأول	
المتغيرات		ADF	PP	ADF	PP
GDP	الجزائر	1.77	2.28	***-4.66	***-5.32
	تونس	1.78	2.1	***-4.31	***-4.27
	المغرب	2.82	3.7	***-3.83	***-3.82
M2	الجزائر	-1.26	-1.43	***-4.06	***-4.03
	تونس	0.39	1.20	*-2.80	*-2.92
	المغرب	0.68	1.00	***-7.03	***-6.89
FDI	الجزائر	0.02	-1.75	***-5.22	***-5.55
	تونس	-2.03	-1.90	***-5.32	***-8.63
	المغرب	-0.11	-0.08	***-5.21	***-5.21
INF	الجزائر	-1.84	-1.97	***-5.38	***-5.39
	تونس	-1.86	-1.91	***-4.46	***-4.05
	المغرب	-2.31	-2.06	***-4.71	***-5.23
REER	الجزائر	-1.15	-1.32	***-4.29	***-4.30
	تونس	-1.4	-1.47	** -3.23	** -3.19
	المغرب	-2.50	-2.41	*-3.48	** -3.06

* مستقرة عند المستوى 10%

** مستقرة عند المستوى 5 و 10%

*** مستقرة عند المستوى 1%، 5%، 10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

يتضح من خلال الجدول أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة في مستوياتها حيث أن جميع المعالم المقدرة لإحصائية t أقل من القيم الجدولية لها مما يعني أنها غير مقبولة إحصائياً وبالتالي لا يمكن

رفض فرضية جذر الوحدة بالنسبة لكل سلسلة زمنية للمتغيرات موضع الدراسة وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول.

- اختبار التكامل المشترك لجوها نسن Johansen Cointegration Test:

تعتمد طريقة "جوهانسن" على مقدرات الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) وتقدير عدة متجهات للتكامل المشترك، ونظراً لأن النموذج في هذه الدراسة يحتوي على أكثر من متغيرين فسوف يتم استخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسن في تقدير عدد علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بناء على وجود سكون بين متغيرات النماذج القياسية كما هو موضح في السابق، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

البلد	فرضية العدم	القيمة الحرجة 5%	نسبة الامكانية العظمى
GDP	$p=0$	29.68	32.61
	$p<1$	15.41	6.32
	$p<2$	3.76	0.39
M2	$p=0$	21.22	23.46
	$p<1$	15.49	8.22
	$p<2$	3.88	3.84
FDI	$p=0$	29.68	63.23
	$p<1$	15.41	24.43
	$p<2$	3.76	9.27
INF	$p=0$	24.87	29.79
	$p<1$	15.34	10.89
	$p<2$	3.84	2.85
REER	$p=0$	24.89	28.45
	$p<1$	15.49	11.88
	$p<2$	2.65	1.66

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلية الرئيسية لدول المغرب العربي تمكن هذه الدول (الجزائر، تونس، المغرب) أن تقود مسار عملية

التكامل في المنطقة وجني منافع وفوائد التكامل الاقتصادي هذا ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى الاحتمالي 5% وبالتالي رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك كما أعطى اختبار جوهانسن قيمتين معنويتين أكبر من القيم الحرجة عند المستوى 5% بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر هذا ما يدل على علاقيتين توازيتين طويلة الأجل و أنها لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها.

الخاتمة:

نستنتج من خلال بحثنا هذا أن التكامل المغاربي خصوصا والعربي عموما أصبح من بين الأولويات للاقتصاديات العربية في إطار التكتلات الاقتصادية التي تشهدها الساحة العالمية، وذلك بغية الاندماج أكثر وأكثر في الاقتصاد العالمي الذي تحكمه قواعد المصلحة الخاصة لكل بلد والاستفادة من عدة مزايا تكسبها الدول المنضمة إلى التكتل الاقتصادي كالتمتع بوفورات الحجم الكبير واتساع حجم السوق وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وقياس درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي الثلاث الجزائر وتونس والمغرب للبحث في

مدى إمكانية التكامل المغربي ولتحقيق هذا الهدف قمنا باختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية وأسواقها المالية و سياساتها النقدية باستخدام منهجية التكامل المشترك وقد بينت نتائج الدراسة الإحصائية لاختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعاني من خاصية الجذر الودودي، وأنها غير ساكنة في مستوياتها في حين تصبح هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى، كما بينت نتائج اختبار التكامل المشترك وأنها تتجه إلى التوازن في الأجل الطويل. مما يعني أن إمكانية التكامل الاقتصادي المغربي يمكن تحقيقه وأن تعثر دول المغرب العربي في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية وإنما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية منها ضعف التبادل التجاري البيني والتبعية الاقتصادية والتجارية للعالم الخارجي، ومحدودية القاعدة الإنتاجية متنوعة، وضعف الإرادة السياسية.

المراجع:

1 - باللغة العربية:

- 1 - أحمد محفوظ بيه، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، 29 - 30 ماي 2005، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط 1، 2005.
- 2 - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- 3 - بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
- 4 - جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دار العلوم، الجزائر، 2004.

- 5 - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 6 - سعيد النجار، سياسات التجارة الخارجية والبيئية للبلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبوظبي، 1992.
- 7 - عبد المطلب عبد المجيد، السوق العربية المشتركة الواقع المستقبلي في الألفية الثالثة، ط 1، مجموعة النيل العربية، 2003.
- 8 - صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، ط 1، دار الحامد، 2011.
- 9 - كامل بكرى، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.
- 10 - كمال رزيق، أ بن مكلوف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، 24 و 25 أبريل 2013، الأردن.
- 11 - محمد الشكوي، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقيمة الاقتصادية، الدوحة، 2007.
- 12 - محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972.
- 13 - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 14 - محمد الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ط 1، منشورات الجليلي الحقوقية، بيروت.
- 15 - نزيه مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

2 - باللغة الأجنبية:

- 1- Aamer Abu- Qarn & Suleiman Abu-Bader (2006), "On the optimality of a GCC monetary union: Structural VAR, common trends and common cycles evidence", Discussion Paper N°06-11.
- 2- Adom, Sharma & Morshed (2010), "Economic integration in Africa", The Quarterly Review of Economics and Finance 50, 245–253.
- 3- Ali F Darrat and Al Shami (2005), "On the path of integration in the Gulf region", Applied Economics 37, 1055–1062.
- 4- Darrat and Pennathur (2002), "Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems", Review of Financial Economics 11, 79–90.
- 5- Hem C. Basnet & Sharma (2010), "Economic integration in Latin America", Working Paper.
- 6- M^{ed} Hadi Bachir & Al (2007), "The Cost of Non-Maghreb Achieving the gain from economic integration", Journal of Economic Integration, 684-722.
- 7- Ruzita Moh Amin, Zarinah Hamid, Norma Md Saad (2005), "Economic integration among the members of League of Arab State", Journal of Economic Cooperation, 77-102.
- 8- Christopher N. Ekong and Kenneth U. Onye (2012), "On The Feasibility of a Common Currency in West Africa: Evidence from a Multivariate Structural VAR ", Current Research Journal of Economic Theory, 4(4): 120-131, 2012.

دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية:
دراسة لتجربتي جمعية "اقرأ" لمحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة "السعيد للعلوم والثقافة" باليمن

أ. عمر حوتية¹

الملخص:

تمثل المنظمات الأهلية في الوطن العربي العمود الفقري للمجتمع المدني، ويعتبر المورد البشري فيها من أهم العوامل القادرة على إحداث الإبداع والتطوير لتفعيل دورها في التنمية، مما يجعل من عملية تشجيعه وتقويمه والاستثمار فيه مجالا للدراسة والتحليل.

ومن التجارب الرائدة في هذا المجال تجربتي جمعية "اقرأ" لمحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن، واللذان كان لهما دوراً بارزاً في تنمية الموارد البشرية بهذين البلدين.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، تنمية الموارد البشرية، تجارب منظمات عربية.

Abstract:

The Community organization in the Arab world represent the backbone of the civil society, is the human resource of the most important factors capable of causing creativity and development of civil society organizations to activate their role in development, which makes the process of encouragement and evaluation and invest in an area of study and analysis. We find from pilot experiments in this field experience all of the Association "Iqra" in Algeria, and Al-Saeed Foundation for Science and Culture in Yemen, and who had a prominent role in the development of human resources to these two countries.

Keywords: civil society organizations, human resource, development, the experiences of Arab organizations.

¹ أستاذ مساعد (أ)، جامعة أدرار.

مقدمة:

تمثل المنظمات والجمعيات الأهلية قوة دفع على مستوى العمل التنموي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، وتشكل نمطا من أنماط المشاركة الشعبية في التنمية ونموذجا لاعتماد المجتمع على نفسه في حل مشاكله.

فإنشاء الجمعيات هو تأكيد لمسؤولية أفراد المجتمع تجاه مجتمعهم الذي ينتمون إليه، ومسؤولية المواطن القادر تجاه المواطنين الذين يحتاجون للمساعدة، وهو ما يمثل ظاهرة صحية تتميز بها الشعوب الناضجة التي بلغت مستوى من الوعي، بحيث تدرك أهمية ما تملكه من إمكانيات وطاقات، وضرورة استغلالها لتحسين أوضاعهم.

ويتحقق ذلك من خلال الارتقاء بالمنظمات الأهلية أي منظمات المجتمع المدني، وتحسين الأداء الداخلي لها بالعمل على تغيير الممارسات غير المؤسسية والتأكيد على أهمية تنمية الموارد البشرية وتطوير أدائها في إدارة وتسيير شؤون المنظمات الأهلية للارتقاء بالدور المجتمعي لها.

*** إشكالية البحث:**

تشكل المنظمات الأهلية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية العمود الفقري للمجتمع المدني، فهي تقوم بدور مهم في تنفيذ الأهداف التنموية، وتساهم بشكل فاعل في تنمية الموارد البشرية العربية.

وبناء عليه سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الجوانب التي يمكن أن تساهم من خلالها منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية ؟

*** أهمية الدراسة وأهدافها:**

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لتسليط الضوء على أحد الأدوار المهمة لمنظمات المجتمع المدني، وبالإضافة إلى دورها في التنمية فهي تسعى إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء اقتصادية أو بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية، بما تسهم به من دور فاعل بالمجتمع في مختلف ميادين تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، والعمل الخيري والثقافي والبيئي والاجتماعي والتعليمي ومحو الأمية

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مدى النجاح الذي حققته بعض الجمعيات الأهلية العربية، ومنها: جمعية " اقرأ " لمحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن، في مجال تنمية الموارد البشرية بهذين البلدين، وذلك من خلال مساهمتهما في التنمية إسهاماً حقيقياً إذا نجحتا في بناء الوعي التنموي واستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقية وفاعلة في العملية التنموية.

كما سيتم تسليط الضوء على مسعى هاتين الجمعيتين في تطوير الموارد البشرية، وتوفير التدريب اللازم لشريحة واسعة من أفراد المجتمع وتزويدهم بالمعلومات والمهارات المطلوبة لتقديم خدمة أفضل لمجتمعاتهم.

*** المنهج العلمي للبحث:**

إن الإجابة المنهجية على إشكالية البحث تقتضي منا اعتماد المنهج الوصفي في تحديد جملة من المفاهيم، والمتعلقة أساساً بمفهوم المجتمع المدني والمنظمات الأهلية، إضافة إلى تحليل مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية، مستندين في ذلك إلى دراسة تجربتين عربيتين رائدتين في هذا المجال، وهما: جمعية "اقرأ" لمحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن، ودورهما في تنمية الموارد البشرية بهذين البلدين.

وسيتم الاعتماد على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع البحث وخاصة التقارير الصادرة حول هذا الموضوع.

*** المحاور الرئيسية للبحث:**

سيتم التركيز في هذا البحث على دراسة المحاور التالية:

أولاً: ماهية منظمات المجتمع المدني.

ثانياً: مساهمة منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية.

ثالثاً: إستراتيجية جمعية "اقرأ" في مجال تنمية الموارد البشرية بالجزائر.

رابعاً: إستراتيجية مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة في مجال تنمية الموارد البشرية باليمن.

أولاً: ماهية منظمات المجتمع المدني

المنظمات الأهلية هي أحد مكونات المجتمع المدني Civil

society وتمثل مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على

نحو سلمى وطوعي. وقبل تحديد مفهومها سوف نتطرق لمفهوم المجتمع المدني.

1- مفهوم المجتمع المدني:

إن لمفهوم المجتمع المدني تاريخ طويل^(*)، وهو يمثل الذراع الأيمن للحكومات ليس فقط في عملية التنمية ولكن أيضاً في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء اقتصادية أو بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية. وهناك عدة تعريفات للمجتمع المدني، من أهمها:

يعرف المجتمع المدني بأنه: "المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية حزبية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل. أو بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث، البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات،... الخ"¹

^(*) نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث اعتبره أرسطو مجموعة سياسية تخضع للقانون، ولم يبدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني إلا في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالي. وفي نهاية القرن 18 أكد الفكر السياسي الغربي على ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني. وفي القرن 19 اعتبر كارل ماركس مفهوم المجتمع المدني بأنه ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح أنطونيو غرامشي مفهوم جديد للمجتمع المدني يرى بأنه ساحة للتنافس الأيديولوجي. أنظر: محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي،

الموقع: <http://www.ssraw.org>

¹ الجابري، محمد عابد، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل

العربي، العدد 197، كانون الثاني 1999، ص 157.

كما يعرف المجتمع المدني بأنه: " كل المؤسسات والأنشطة المنظمة، التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع العامة، دون تدخل مباشر من الحكومة ".¹

وقد عرف Muslih المجتمع المدني بأنه: " خليط من أشكال مختلفة من الروابط التي تشمل النقابات والنوادي والجمعيات الخيرية والجمعيات الدينية وتشكيلات أخرى تتفاعل بحرية وتتخاطب مع بعضها بروح المدنية والتسامح ليس من أجل نفسها بل من أجل السكان جميعاً"²

من التعريفات السابقة نستخلص أن المجتمع المدني هو: جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة وتستهدف خدمة المجتمع أو خدمة أعضائها أو الدفاع عنهم، ويشترط فيها أن تتشكل بالإرادة الطوعية وأن تكون عضويتها اختيارية، وأن يكون وجودها قانوني ضمن إطار قانون البلد الذي تعمل فيه، وأن لا يكون تحقيق الربح هدفاً رئيساً لها، وأن تلتزم في عملها وعلاقاتها بالطابع السلمي والتسامح واحترام الرأي الآخر.

وللمجتمع المدني خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي:³

¹ أبراش إبراهيم ، " المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تحديات تأسيس الدولة " ، بحث مقدم لمعهد كنعان التربوي الإنمائي بغزة ، فلسطين، 2000، ص 3.

² Muslih Muhammad, 'Palestinian Civil Society', *Middle East Journal*, 47/2, spring, 1993, p. 25.

³ محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، " منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف "، الحوار المتمدن، العدد: 2724 - 31/7/2009 ، متاح على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782>.

وظيفة تجميع المصالح، حسم وحل الصراعات، زيادة الثروة وتحسين الأوضاع، إفراز القيادة الجديدة، إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الجماعي. ويمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني من حيث القطاع الذي تنتمي إليه إلى ثلاثة أنواع: منظمات حكومية، منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير حكومية.

وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية بشكل خاص فقد أجمعت الدراسات على حيوية دورها في دعم إستراتيجية التنمية بل أنها في بعض الدول تمثل أداة رئيسة في توزيع ونشر الرفاه الاجتماعي.¹

2- منظمات المجتمع المدني:

شاع مصطلح منظمات المجتمع المدني في التسعينيات من القرن العشرين، وهي منظمات غير حكومية تتشكل من أفراد المجتمع المدني لتحقيق أهداف ترسم مسبقاً لتنمية المجتمع ورفع مستوى معيشتهم. وتهدف منظمات المجتمع المدني إلى توفير الخدمات الأساسية وتكميل دور الحكومة بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي وتوفير فرص عمل، ولذا تتنوع أدوارها ما بين اجتماعية واقتصادية، حيث تقوم بـ: تدعيم الخدمات الصحية وبرامج الرعاية الأولية، دعم المشاريع المنتجة الصغيرة، الدفاع عن حقوق الإنسان ودعم الحريات، التدريب

¹ أفندي عطيه حسين، "المنظمات غير الحكومية والتنمية"، مجلة السياسة الدولية، ع 141، مؤسسة الأهرام، مصر، 2000.

والتأهيل ومحو الأمية، الاهتمام بالطفولة والشباب، الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.

وتقسم منظمات المجتمع المدني حسب أنماطها إلى نوعين: القوى والأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية. وتصنف هذه الأخيرة حسب طبيعتها إلى: الجمعيات الخيرية والتعاونيات، المؤسسات التنموية (اجتماعية - صحية - ثقافية)، مؤسسات البحث والإعلام وحقوق الإنسان، النقابات.

وسنحاول التركيز في هذا البحث على دراسة المنظمات والجمعيات الأهلية.

2-1 - تعريف المنظمات الأهلية:

تختلف المسميات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني سواء سميت بالجمعيات الأهلية، أو المنظمات غير الحكومية، أو المنظمات التطوعية أو الخيرية أو غير الربحية... الخ، إلا أن الهدف واحد. ويشير مصطلح المنظمة الأهلية إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت¹.

¹ أسماء رشاد نايف الصالح، "الإبداع المؤسسي وتنمية المورد البشري في المنظمات غير الحكومية (الأهلية)" الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة"، جامعة

سعد دحلب - البلدة، الجزائر يومي 18 - 19 ماي 2011.

وتعرف المنظمات الأهلية بأنها: "مؤسسات غير حكومية وغير هادفة للربح، أنشئت من قبل مجموعة من الناس، في إطار المجتمع المدني، يعملون من أجل هدف محدد لخدمة ورفاهية المجتمع".¹

ووفقا لوثائق الأمم المتحدة لعام 1994، تمثل المنظمات الأهلية كيانا غير هادف للربح أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية.²

أما البنك الدولي فيعرف المنظمات غير الحكومية بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات، إما مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات وتنتمى بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية.

ويمكن استخلاص التعريف التالي للمنظمات الأهلية: "هي مؤسسات وجماعات متنوعة الأهداف والاهتمامات مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات وتنتمى بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية أو ربحية وهي تعمل لتحسين أوضاع الفئات التي تتصوي تحت لوائها التي في الغالب ما تكون فئات محرومة ومهمشة.

¹ عيسى ماهر، "المنظمات غير الحكومية إلى أين؟"، مجلة الأفق، غزة، فلسطين، 2001، ص9.

² نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، "دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية"، مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 25 و 26 نوفمبر 2000، 2002، ص48.

2-2- مجال عمل المنظمات الأهلية:

هناك ثلاثة أنواع من المجالات التي تعمل فيها المنظمات

الأهلية¹:

1- توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات الأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، نظرا لما تمتلكه من قدرات فنية وتقنية عالية تمكنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، وقدرتها في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة.

2- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، ودعم دورها في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

3- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي.

وإضافة للعهد والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المجتمع والمواطنين، وقعت 171 دولة عام 2000 على إعلان الألفية الإنمائية الثالثة، والذي أطلق "الحرب العالمية" على الفقر والعوز من خلال اعتماد الأهداف الألفية الثمانية للتنمية والعمل على تحقيقها بحلول عام 2015. وكان المجتمع المدني شريكا فاعلا في صياغتها والإشراف على تطبيقها

¹ سعيد ياسين موسى، "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية"، الحوار المتمدن، ع 3610،

17/1/2012، متاح على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291880>

لاحقاً وتمكن من فرض دوره الأساسي على المستوى الدولي بعدة مناسبات.

ثانياً: مساهمة المنظمات الأهلية في تنمية الموارد البشرية العربية

من الأهمية بمكان فهم الأدوار الأساسية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعبها في مجال التنمية البشرية المستدامة، و تزداد أهمية المنظمات الأهلية لما تقوم به من دور في تنظيم و تفعيل مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة ما يؤثر في معيشتهم ويزيد من فقرهم.

1- مفهوم تنمية الموارد البشرية:

يقصد بالموارد البشرية في المشروعات (المؤسسات) جميع الأفراد الذين يعملون بها، بينما يقصد بالموارد البشرية في الدولة كل الأفراد الذين يحملون جنسية هذه الدولة وقيمون بها بصفة دائمة.¹ وتمثل إدارة الموارد البشرية المحور الأساس في تنظيم العلاقة بين المنظمة والعاملين، وترمي إلى تحقيق أهدافها وأهدافهم، ويتم ذلك من خلال مجموعة أنشطة وبرامج خاصة بالحصول على الموارد البشرية وتنميتها وتوظيفها وتقويم أدائها وصيانتها والاحتفاظ بها بشكل فعال.

ويدخل مفهوم تنمية الموارد البشرية ضمن حقوق الإنسان في التنمية،^(*) وبمعناه العام هو عبارة عن تنمية شاملة للقدرات الذاتية وزيادة مهارات ومعارف عموم أفراد المجتمع.¹

¹ سامي معروف عبد الرحيم، " المحاسبة عن الموارد البشرية "، مجلة العلوم الإدارية والسياسية،

جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع 2، 1986، ص ص 63 - 97

(*) الحق في التنمية حق دولي وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، التزمت به الأمم المتحدة من خلال إعلان الحق في التنمية عام 1986، ومما جاء فيه: "أن التنمية هي عملية شاملة تتناول الحقوق

وهناك عدة تعريفات تخص تنمية الموارد البشرية، ومنها:

إن تنمية الموارد البشرية هي: "إعداد العنصر البشري إعداداً صحيحاً بما يتفق واحتياجات المجتمع، على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان يزداد ويتطور استغلاله للموارد الطبيعية، فضلاً عن زيادة طاقاته وجهوده".²

وقد أشار مكتب العمل العربي إلى أن مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور، ولم يعد يقتصر فقط على التعليم والتدريب، بل أصبح يركز على تطوير أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب، ونوعية مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج أي تعبئة الناس لزيادة قدراتهم على التحكم في مهاراتهم وقدراتهم.³

من التعريفات السابقة نستنتج بأن تنمية الموارد البشرية هي: "زيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات، والتي يتم انتقاؤها واختيارها في ضوء ما أُجري من اختبارات مختلفة بغية رفع مستوى كفاءتهم الإنتاجية لأقصى حد ممكن.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل ولأفراد على السواء، ذلك على أساس المشاركة الناشطة والحرّة والأساسية في التنمية وفي التوزيع العادل للعائدات". أنظر: سعيد ياسين موسى، مرجع سابق.

¹ نافذ أيوب محمد، "الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه"،

الموقع: <http://www.qou.edu>

² موسى اللوزي، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 87.

³ مكتب العمل العربي، "الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية"، مجلة العمل العربي، منظمة العمل العربية، القاهرة، ع 98، 1997، ص ص 117 - 142.

ويرتكز محور تنمية الموارد البشرية على عدد من الأبعاد، منها¹:

- 1 - تنمية القدرات البشرية عن طريق انتهاج أساليب التعلم والتدريب وزيادة القدرة على العمل والإنتاج عن طريق الرعاية الصحية.
 - 2 - الانتقال من القدرات البشرية، بخلق فرص عمل منتجة بما يتناسب مع القدرات البشرية المكتسبة.
 - 3 - تحقيق الرفاهية باعتبارها هدفا لمختلف الجهود الإنمائية.
- وسائل تنمية الموارد البشرية عديدة ومتنوعة، وتتمثل في²: الغذاء، الصحة، التعليم، التدريب، الإعلام، المؤسسات الثقافية والفكرية والتي تهدف إلى زيادة الوعي الثقافي وتنمية مدارك الإنسان ومعارفه في مجالات متنوعة. وهذه الأخيرة سيتم التركيز عليها في دراستنا للتجربتين الواردتين في البحث.

وقد ارتبطت مسيرة تنمية الموارد البشرية بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية الاقتصادية، حيث أن تنمية الموارد البشرية هي جزء من كل، ولقد تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية مع تطور البعد الإنساني في الفكر التنموي السائد في كل مرحلة، إلى أن تم وضع مفهوم جديد للتنمية البشرية من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (U.N.D.P) والذي عرف التنمية البشرية بأنها: "توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة ممكنة من

¹ أسماء رشاد نايف الصالح، مرجع سابق.

² محمد عدنان وديع، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1994، ص 14.

العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر.¹

وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر بالأمم المتحدة سنة 1990 أن التنمية البشرية تعنى بتوسيع نطاق الاختيار أمام الأفراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والعمالة.²

وهكذا لا يظهر هناك تعارض بين تعريف التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية، فهذه الأخيرة تركز أساساً على تحسين الظروف الحياتية للإنسان من ناحية الصحة والتعلم والحياة الكريمة، وبهذه الإجراءات يمكننا توفير الموارد البشرية القادرة على إحداث عملية التنمية المستدامة والشاملة. وهناك جانبان للتنمية البشرية: الأول منها تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة وذلك إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية.³

2- دور المنظمات الأهلية في تنمية الموارد البشرية:

يتنامى حالياً دور المنظمات الأهلية في التنمية، لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد باعتبارها حق من حقوقهم، وباتت تلبيتها

¹ Tariq Banuri, Goran Hyden, Calestous Juma, and Marcia Rivera, "Sustainable Human Development: From Concept to Operation: A Guide for the Practitioner", discussion paper, United Nations Development Programme (UNDP), 1994, p.7.

² الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، مصر، 1991، ص1.

³ World Bank, Adjustment Leading, An Evaluation of Ten Years of Experience, Washington, 1991, p 4.

ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، فكان لا بد من توسيع المجال أمام هذه المنظمات لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها ومن الخبرات التي تكتنزها.

ونظراً لإدراك الدولة للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تدعيمها ومساعدتها من خلال: الإعفاءات الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من إجراءات إنشاءها. وقد أصبح متاحاً لمنظمات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، والعمل كشريك فعلي للبناء والتطوير وفي مختلف الأنشطة الحيوية مثل¹:

- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة أملاً في تدعيمها بالمناطق البعيدة.

- العمل في مختلف المجالات: مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، المشاريع الإنتاجية الصغيرة، حقوق الإنسان، التدريب والتأهيل ومحو الأمية، متابعة استراتيجيه مكافحة الفقر، التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب، الإسهام في التنمية المحلية، وفي مجال الخدمات العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

وقد أضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر، ولذا فإن إحداث نقلة كيفية في التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

¹ فوزية بامرحول، " دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمينية "، متاح على الموقع:

<http://www.almotamar.net>

ويتحدد عمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة من خلال¹:

- 1- تأهيل، وتدريب قيادات المنظمات الأهلية لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات.
- 2- تفعيل دور مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها.
- 3- وضع آلية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات.
- 4- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة.
- 5- وضع تصنيف محدد للمهام والمسئوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات
- 6- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وخاصة الحكومية.
- 7- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها وليس لقربها من ذوي العلاقة من المانحين على أن تتبنى الجهة المشرفة على عملها عملية التوزيع.

¹ عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع 5، 2007، جامعة سطيف، الجزائر، ص 209.

8- البعد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي، ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقاً لخططها واحتياجاتها.

9 - إزاحة العراقيل، وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية بالاشتراك مع الرجل، والاكتفاء بعملها في سياق المنظمات النسوية فقط، وإنما ينبغي المشاركة الفعلية للجميع نساء ورجال.

3- اهتمامات المنظمات الأهلية العربية بتنمية الموارد البشرية:

حاولت الدول العربية كغيرها من الدول النامية تطبيق العديد من السياسات والخطط التنموية للخروج من دائرة التخلف، ويمكن الوقوف على التغيرات التي حدثت على مجال تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية من خلال دراسة لـ "نادر فرحاني" باستخدام ثلاثين مؤشراً تتصل بالتنمية البشرية وطبقها على 125 دولة نامية، تتضمن 18 دولة عربية، وتوصل إلى أنه في مجال التغذية تتمتع الدول العربية بوضع أفضل من بقية الدول النامية، أما في مجال التعليم تعتبر الدول العربية أسوأ حالاً، كما تعتبر أسوأ حالاً كذلك فيما يتعلق بمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي المنظم، وكذلك نفس الشيء فيما يتعلق بمؤشرات الحياة السياسية.¹

وقد أشار "مكتب العمل العربي" حينها إلى وجود حوالي (72) مليون نسمة في الوطن العربي يعانون من الأمية، و(90) مليون نسمة محرومين من شبكة الصرف الصحي، و(60) مليون نسمة محرومين

¹ محمد العوض جلال الدين، التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص ص 23، 24.

من المياه الصالحة للشرب، وهناك (45) مليون نسمة يعانون من تلوث الهواء، وغير ذلك من المشاكل والأوضاع المتدهورة التي تدل على ضرورة بذل المزيد من الجهود التنموية للرفع من الخدمات المقدمة للسكان.¹

فلقد أعلنت تقارير صادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسكو ALECSO) أن عدد الأميين بالمنطقة العربية عام 2013، بلغ 97.2 مليون شخص، وهو ما يمثل نسبة 27.9 % من مجموع السكان.²

وتحتل مصر المرتبة الأولى من حيث عدد الأميين بحكم حجمها السكاني في الوطن العربي، تليها السودان فالجزائر والمغرب ثم اليمن . وتضم هذه الدول الخمس مجتمعة نسبة 78 % من الأميين في البلاد العربية.

وبالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية 2014 نجد أن هناك تفاوت في ترتيب الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية من مستوى المرتفع جدا إلى المستوى المنخفض (*).

¹ مكتب العمل العربي، "الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية"، مجلة العمل العربي، منظمة العمل العربية، القاهرة، ع 98، 1997، ص ص 117-142.

² محو الأمية استثمار أمثل يضمن مستقبلا مستداما، صحيفة العرب اللندنية، بتاريخ 2014/09/05، ع 9670، ص 6. متاح على الموقع: <http://www.alarab.co.uk/?id=32226>.

(*) ترتيب الدول العربية وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2014:
- تنمية بشرية مرتفعة جداً (أكثر من 0.800): قطر: 31، السعودية: 34، الإمارات العربية المتحدة: 40، البحرين: 44، الكويت: 46.
- تنمية بشرية مرتفعة (ما بين 0.700 و 0.799): ليبيا: 55، عمان: 56، لبنان: 65، الأردن: 77، تونس: 90، الجزائر: 93.

وتشكل المنظمات الأهلية بالوطن العربي العمود الفقري للمجتمع المدني، فقد نشأت بعدد من البلدان العربية منذ زمن بعيد^(**)، وشهدت العقود الأخيرة للقرن العشرين صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيسها، وذلك نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية، وأهمها:

- 1- سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي أدت إلى تخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً.¹
- 2- التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك الدول كزيادة عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلاً عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية.²

- تنمية بشرية متوسطة (ما بين 0.550 و 0.699): دولة فلسطين: 107، مصر: 110، سورية: 118، العراق: 120، المغرب: 129.

- تنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.550): اليمن: 154، جزر القمر: 159، موريتانيا: 161، السودان: 166، جيبوتي: 170، وأخيراً الصومال.

أنظر: تقرير التنمية البشرية 2014 "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك 2014، ص 162.

(**) اختلفت بدايات نشأة المنظمات والجمعيات الأهلية بين الدول العربية، فبعضها يعود لبداية القرن 19 (مصر: 1821)، وبعضها الآخر يعود للربع الأخير من القرن 19 أو أوائل القرن العشرين (تونس: 1867، العراق: 1873، لبنان: 1878، الأردن: 1912، فلسطين: 1920). أما في أقطار الخليج العربي فقد نشأت المنظمات التطوعية الخاصة من خلال النوادي الثقافية بالبحرين (1919)، الكويت (1923)، ثم كانت الطفرة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حيث توالى إنشاء هذه المنظمات في السعودية، الكويت، قطر، وسلطنة عمان، وباليمن كانت البداية منذ أربعينيات القرن 20.

¹ Saad Eddin Ibrahim , " Crises, Elites, and Democratization in the Arab World ", Middle East Journal Vol. 47, No. 2, (Spring, 1993) , p293.

² أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية، دار المستقبل

3- الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وقد مهدت هذه المتغيرات الطريق لتحولات جذرية كما وكيفا في أوضاع المنظمات الأهلية العربية:

- فمن حيث الكم تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب، فوفقاً لتقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2003 قدر عدد المنظمات الأهلية بـ 230 ألف منظمة في عام 2002¹، وهذا يمثل جزءاً من ظاهرة دولية برزت بعد نهاية الحرب الباردة.

- تحول كفي يتعلّق بأنشطة وفعاليات هذه المنظمات وذلك ببروز جيل من المنظمات الدفاعية تقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة والعمل الخيري. كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية ببعض الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب من خلال تركيز المنظمات الأهلية في هذه البلدان على التدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة.

وظهرت أنماط جديدة من المنظمات التي تهدف لملء الفراغ الذي تركته الدولة وخاصة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية (مصر - الأردن). إضافة إلى نشاط منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع

العربي، القاهرة، 1994، ص 11.

¹ الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، 2003، ص 14.

والإدمان، بل وسعت إلى وضع هذه القضايا على أجندة الحكومات في بلدان مثل مصر والسودان والمغرب.

ومن خلال ما سبق نرى بأن تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية ما تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد والمثابرة، حتى تصل إلى مصاف الدول المتطورة، وفقا لإستراتيجية محددة يسترشد بها.

ثالثاً: إستراتيجية جمعية " إقرأ " في مجال تنمية الموارد البشرية بالجزائر

تعنى جمعية " إقرأ " الجزائرية بمحو الأمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية مركبة تمس الأفراد والمجتمع، وتشكل عقبة تعوق جهود الدول العربية من أجل تحقيق التنمية. فمحو الأمية يشكل حقاً من حقوق الإنسان وأداة لتعزيز القدرات الشخصية وتحقيق التنمية البشرية، وتشير الإحصائيات أن هناك ما يربو عن 97 مليون أُمّي بالوطن العربي (27 % حسب بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم Alecso (الأكسو) لسنة 2013.

وقد قطعت الجزائر أشواطاً مهمة في هذا المجال، بإتباعها لمنهجية تقترن بمفاهيم وممارسات تنموية مثل النوع الاجتماعي والتأهيل والتدريب، وهذا ما تساهم فيه جمعية " إقرأ " لمحو الأمية في الوسط المهني.

1 - التعريف بنشاط جمعية " إقرأ ":

جمعية " إقرأ " (*)، جمعية وطنية ذات طابع تربوي وثقافي، تكويني وخيري، متخصصة في محو الأمية، اعتمدت بقرار من وزارة الداخلية

(*) الجمعية الجزائرية لمحو الأمية " إقرأ "، عنوانها: 04 - شارع وارنبي - بن عكنون - الجزائر،

والجماعات المحلية بتاريخ 29 ديسمبر 1990، وأعلن عنها رسميا في تاريخ 8 جانفي 1991، حيث تزامن هذا التاريخ واليوم العربي لمحو الأمية (**).

وتتشكل الجمعية من ثلاثة هياكل تنتخب كل أربع سنوات: الجمعية العامة، المجلس الوطني ومجلس تنفيذي.

وتعد الجمعية واحدة من 20 جمعية ناشطة في ميدان محو الأمية بالجزائر ولها فروع بغالبية الولايات. والنظام التعليمي للجمعية يتم في ثلاث سنوات ويعادل من خلال برامجه فترة الابتدائي كلها.

وتسعى جمعية اقرأ إلى تحقيق جملة من الأهداف تتعلق أساسا بتحسيس السلطات الوطنية والمحلية والمواطنين بأفة الأمية، وفتح أقسام لمحو الأمية عبر كافة مناطق الوطن، وتمويل مشاريع المراكز متعددة الخدمات حسب احتياجات المواطنين وخصوصا فئة النساء بالمناطق النائية. حيث تم فتح أول مركز جهوي متعدد الخدمات بدائرة عين توتة ولاية باتنة سنة 2000 ويستقبل 500 امرأة سنويا¹.

هاتف/021913576-021735247 فاكس 021735251/

www.iqra-asso.dz - iqraa.assoc@caramail.com، وترأسها السيدة عائشة مبارك.

(**) أعلنت اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - Unesco)، في نوفمبر 1966، يوم 8 سبتمبر من كل سنة يوما دوليا لمحو الأمية. أما اليوم العربي لمحو الأمية يصادف الثامن من يناير من كل عام، وقد أقرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1970. ويهدف هذا اليوم - حسب بيان للمنظمة - إلى تبيان أن معرفة القراءة والكتابة هي واحدة من العناصر الأساسية اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، كما أنها تمكن الناس من اتخاذ القرارات الصائبة في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتكامل البيئي.

¹ مليكة طفياني، "واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجزائر"، منظمة المرأة العربية، متاح

على الموقع: www.arabwomenorg.org

2- إستراتيجية الجمعية في مجال التعليم ومحو الأمية:

أشادت دراسة عربية حول المجتمع المدني في البلدان العربية بجهود الجمعية في مجال التعليم غير النظامي للتقليل من ظاهرة الأمية. وقد نالت الجمعية عدة جوائز وطنية ودولية شكلت حافزاً لها.

- بالشراكة مع **متعامل** الهاتف النقال "Ooredoo - نجمة" (*)، تقوم الجمعية بعدة نشاطات مواطنة، على

غرار تدشين مركز تعليم وتكوين وإدماج المرأة (عفيف AFIF) المتواجد ببلدية تماسين (تقرت) سنة 2013، والمساهمة في بناء مدرسة لمحو الأمية بالخروب (قسنطينة) في جوان 2009 وتزويدها بتجهيزات بيداغوجية، وكذا تمويل الدراسة الخاصة بتجربة الجزائر في محاربة الأمية خلال 50 سنة من الاستقلال.

- أعدت جمعية "اقرأ" بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية دراسة حول محاربة الأمية في الجزائر، وكشفت عن تراجع نسبتها إلى 14.1%، بعد ما قدرت سنة 2008 بحوالي 22% (15.5% للذكور و 28.9% للإناث)¹، فيما تضاعفت الجهود لبلوغ نسبة 11% آفاق 2015، حيث رصدت الجزائر حوالي 50 مليار دينار في إطار الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (2007-2015).

(*) **متعامل** الهاتف النقال "Ooredoo - نجمة" - شركة "نجمة" للاتصالات من أهم متعاملي الهاتف النقال بالجزائر. وقد وقعت اتفاقية يوم الخميس 21 فيفري 2013 مع جمعية "اقرأ" نصت على قيام "نجمة" بمراقبة مشاريع جمعية "اقرأ" المستقبلية في مجال محاربة الأمية. وأسست جائزة أوريدو لمحو الأمية في أبريل 2012، والتي سلّمت في طبعتها الأولى سنة 2013 لجمعية (اقرأ).

¹ جريدة الشروق اليومي الجزائرية ليوم الثلاثاء 9 يناير 2013.

- تمكنت الجمعية من محو أمية 1.452.000 شخص منذ تأسيسها إلى اليوم بمعدل 120 ألف فرد سنوياً، وإعادة إدماج أكثر من 15.000 طفل في التعليم العادي فضلاً عن إنشاء 7 مراكز لمحو الأمية وتكوين أكثر من 23.000 دارس ودارسة في مختلف المهن¹.
- مساعدة مختلف المؤسسات الاقتصادية والإدارية للتكفل بمحو أمية موظفيهم.
- الدعوة لإقرار يوم وطني لمحو الأمية وتعزيز مكانة المجتمع المدني ومساهمته في برامج هذا اليوم.
- القيام ببعض التجارب لمحاولة تعميم الإعلام الآلي على فصول محو الأمية، غير أن التجربة لم تصل للمستوى المطلوب، نظراً لتطلها ميزانية ضخمة، هذا من جهة، ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع الجزائري لم يبلغ بعد درجة التطور التكنولوجي، ومع هذا تظل الأمية الرقمية من ضمن الأهداف التي نصبو إليها، بعد القضاء على الأمية الأبجدية "رقمنة فصول محو الأمية".
- تحت عنوان "محو الأمية في خدمة التنمية المستدامة" تم عقد ندوة وطنية من طرف الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ" بمناسبة الذكرى المزدوجة المصادفة للاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، وكذا الذكرى العشرين لتأسيس الجمعية 2011.

¹ في اليوم العربي لمحو الأمية... تراجع في نسب الأمية بالجزائر، متاح على الموقع:

<http://www.veecos.net>

3- إستراتيجية الجمعية في الوسط المهني بالجزائر:

3-1- اعتماد مشروع ربط فصول محو الأمية بالتكوين المهني:

تبنّت الجمعية منذ 2007 إستراتيجية "محو الأمية بالتأهيل والتكوين"¹، مما يسمح بإدماج المتعلمين في المجتمع ويمكنهم من تعلم حرفة وبالتالي ولوج عالم الشغل. وعمدت الجمعية لربط محو الأمية بالنشاطات اليدوية والحرف منذ التسعينيات، وفي عز الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر لم تتردد في فتح أقسام، ومكنت النساء من دمج تكوينهن التعليمي بتكوين حرفي وتقضي هذه الصيغة باستفادة الأفراد من التمهين وإدماجهم ضمن المؤسسات بعد مساعدتهم على شق طريقهم والاستفادة مما تتعلموه في حياتهم اليومية.

ولأن من الأميين صغار السن، فقد سطرت الجمعية مشروع جديد وهو ربط فصول محو الأمية بالتكوين المهني، والتي أدرجتها وزارة التكوين المهني ضمن برنامجها، حيث فتحت مؤسساتها لهذه الشريحة في نحو 23 اختصاصا ليستفيد الشخص المتعلم مما يقدمه التكوين المهني من فرص تفتح له أبواب الاستزاق، وقد تبنّت منظمة اليونسكو هذا المشروع لأهميته.

3-2- تجسيد برنامج محو الأمية في الوسط المهني:

تواصلت الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ" جهودها الرامية تجسيد مشروع محو الأمية بالوسط المهني، وهذه المبادرة تشكل جزء من الإستراتيجية الوطنية التي وضعتها الدولة بهدف القضاء على الأمية،

¹ علي قسمية، "جمعية" اقرأ "تطبق إستراتيجية محو الأمية بالتأهيل والتكوين"، متاح على

الموقع: <http://www.radioalgerie.dz/>

حيث تعمل الجمعية على الاتصال بمختلف المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة لفتح أقسام دراسية لفائدة شريحة العمال الأميين، وهذا بمساهمة الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين ونقابات أخرى، حيث أن هذه الفئة من العمال تتطلع إلى أن تمنح لها الفرصة التعلم من خلال تقديم برامج بالمؤسسات.¹

4- إستراتيجية الجمعية في مجال الإعلام والاتصال والعلاقات العامة:

4-1- في مجال الإعلام والاتصال:

كان العمل التحسيسي للجمعية حول آفة محو الأمية من أولويات برامجها، وذلك على مستويين²:

- مستوى السلطات والهيئات الرسمية بجميع فروعها وتخصصاتها لإشعارها بضرورة التكفل بعملية محو الأمية وتبنيها بصفقتها قضية وطنية.
- على مستوى الشرائح الشعبية العريضة من المجتمع فقد استغلت الجمعية من أجل تحقيق هذا الهدف جميع الوسائل الإعلامية بكافة أنواعها المكتوبة، المرئية والمسموعة.
- استعمال الحصص التلفزيونية التربوية والثقافية للتحسيس والتعريف بالجمعية، وبرمجة حصص إذاعية (اليوم العربي واليوم العالمي لمحو الأمية، يوم العلم، الدخول المدرسي، اختتام السنة).
- تنظيم أبواب مفتوحة في المراكز العمومية كالبليات.

¹ عمر حوتية، " تفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي في التنمية الاجتماعية (مع الإشارة إلى إستراتيجية جمعية " إقرأ " التطوعية في الوسط المهني بالجزائر) "، مجلة كلية الآداب، بجامعة بني

سوييف، ع 27، أبريل - يونيو 2013، جامعة بني سوييف، جمهورية مصر العربية، ص 816.

² مليكة طفياني، مرجع سابق، ص 33.

4-2 - في مجال العلاقات العامة:

للجمعية علاقات وطيدة ومتينة مع المؤسسات العمومية، الوطنية، والدولية، فهي تساهم في جميع الملتقيات وذلك بمداخلات حول التجربة الجزائرية لمحو الأمية.

أ - على الصعيد الوطني: الجمعية عضو في مختلف المجالس الوطنية، والمؤسسات التابعة للدولة، وشاركت بعدة ملتقيات، كالملتقى الوطني لمحاربة الفقر والإقصاء، اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)(*).

وقد خصص في برنامجها شطرا كبيرا حول محاربة الأمية داخل القارة الإفريقية (العنف المدرسي، إستراتيجية محو الأمية...)، ولها أيضا علاقات شراكة مستمرة مع المنظمات الدولية المتواجدة في الجزائر (اليونيسيف في إطار مشروع الجزائر 2000 - 2005)، صندوق الأمم المتحدة للسكان بالجزائر (في إطار مشروع النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية).

ب - على الصعيد الدولي: واصلت الجمعية علاقاتها المستمرة مع المنظمات الدولية المعتمدة بالجزائر، ومع بعض السفارات التي تساعد الجمعية حسب الإمكانيات ومع الهيئات وفقا للعضوية المكتسبة، وهذا بإلقاء مداخلات حول نشاطاتها المختلفة فهي عضو في لجنة الإليسكر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

(*) اعتمدت وثيقة النيباد الإستراتيجية الإطارية في القمة 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في زامبيا في يوليو 2001، كإطار متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا أوكل إعداده لقادة الجزائر وجنوب أفريقيا السنغال ومصر ونيجيريا.

وقد فازت الجمعية مؤخراً بجائزة اليونسكو (كونفوشيوس لمحو الأمية) لعام 2014^(*)، والتي تُمنح إلى برامج رائدة تبرز الدور المركزي لمحو الأمية في تعزيز التنمية المستدامة، حيث شملت الجائزة ثلاث منظمات، من بينها جمعية "اقرأ" التي نفذت برنامجاً بعنوان "محو الأمية والتدريب ودمج النساء".¹

ومن خلال التمعن في الاستراتيجيات المعتمدة من قبل جمعية "اقرأ"، يمكن القول بأنها تضطلع بدور تنموي تمكن من خلاله الفئات الهشة ليتسنى لها المشاركة في التنمية من خلال التأهيل والتدريب وتوفير فرص العمل والمشاريع الصغيرة، وهي جوانب لها علاقة بتنمية الموارد البشرية.

رابعاً: إستراتيجية مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة في مجال تنمية الموارد البشرية باليمن

بنفس الدور الذي ساهمت به جمعية "اقرأ" لمحو الأمية في الجزائر، فإن مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة^(*) تُعد من أهم المؤسسات

^(*) سيتم الاحتفاء بالفائزين بإحدى جائزتي اليونسكو (جائزة الملك سيجونغ، وجائزة كونفوشيوس) المخصصتين لتشجيع برامج محو الأمية، في حفل يقام في داكا ببنغلاديش، وسيشهد تتويج الحاصلين على جوائز اليونسكو لمحو الأمية لسنة 2014: وزارة التربية في إكوادور، رابطة تعزيز التعليم غير النظامي في بوركينا فاسو، الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ"، مدرسة التعلم مدى الحياة من أجل التنمية المجتمعية بأسبانيا، معهد مولتينو للغات ومحو الأمية بجنوب أفريقيا، المعهد الدولي لمحو الأمية. أنظر: صحيفة العرب اللندنية، بتاريخ 2014/09/05، العدد: 9670.

¹ محو الأمية استثمار أمثل يضمن مستقبلاً مستداماً، صحيفة العرب اللندنية، مرجع سابق.

^(*) مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، الجمهورية اليمنية - تعز / تلفون: 212120/212119-4-00697 / فاكس: 217326-4-00697 / صندوق بريد: 5962 - تعز. يديرها السيد: فيصل سعيد فارح (1950) اقتصادي ومتقن يماني معروف، لعب أدواراً مهمة في الحياة الثقافية باليمن.

الثقافية الفاعلة في اليمن، نظراً لدورها الرائد في تحقيق أبعاد التنمية للموارد البشرية.

1- التعريف بمؤسسة السعيد للعلوم والثقافة:

تأسست مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن عام 1996 بقرار من مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه تكريماً لذكرى المرحوم الحاج/ هائل سعيد أنعم لما قدمه من خدمات لمجتمعه في الميدان التنموي بصورة عامة وفي المجال الخيري بصورة خاصة انطلاقاً من حسه الوطني اتجاه بلده، وباشرت مهامها بدءاً من عام 1997. وتعتنى المؤسسة بتشجيع أبناء اليمن على البحث العلمي الجاد وتنشيطه، والإسهام في تخريج وتطوير جيل من العلماء والخبراء والمتخصصين في ميادين العلوم الطبيعية الأساسية والتطبيقية والتكنولوجية والتنموية.

وتسعى مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- الإسهام المباشر في البحث العلمي اليمني وتنشيطه، شريطة أن يكون ذا فائدة عملية لليمن.
- 2- إنشاء مركز البحث العلمي، والإسهام في تخريج وتطوير جيل من العلماء والخبراء والمتخصصين اليمنيين في ميادين العلوم الطبيعية الأساسية والتطبيقية والتكنولوجية والتنموية.
- 3- دعم الزراعة والنهوض بها وتحديثها بزيادة البحوث والتجارب العلمية والعملية.

4- دعم عملية تطوير المؤسسات العلمية القائمة أو المساهمة في تأسيس مؤسسات علمية جديدة والتمويل الكلي أو الجزئي لكل ما يقع ضمن اهتمامات المؤسسة والمراكز العلمية.

5- تنظيم مسابقات للعلماء لتشجيعهم على البحث العلمي وعلى إجراء تجارب علمية مبتكرة ومطورة وتقديم جوائز للبحوث الفائزة علاوة على تقديم منح متنوعة للعلماء الباحثين والطلبة اليمنيين.¹

2- برامج وأنشطة مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة:

تطورت المؤسسة وتنوعت مجالات أنشطتها التي تزيد اليوم على عشرة برامج ثقافية مختلفة، تتعلق أساساً بتنمية الموارد البشرية على المستوى المحلي (محافظة تعز)، وعلى المستوى الوطني.

ويتم تنفيذ هذه الأنشطة في مبنى المؤسسة الذي يقع وسط مدينة تعز، ويضم بالإضافة لمكتبة واسعة وقاعات عرض للمخطوطات والمسكوكات، قاعات للندوات والاجتماعات والتدريب، وقاعات مجهزة لتعليم مهارات اللغات الأجنبية والحاسوب، مما يبين نجاح المؤسسة في التوظيف المثالي للحيز المكاني الذي تشغله.²

وتأخذ المؤسسة بأساليب وأشكال العمل الآتية لتنفيذ مهامها:³

¹ مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة: أهداف تجليات وحضور، متاح على الموقع: www.al-saeed.net/

² مسعود عمشوش، لماذا تنجح مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة في حين تتعثر مؤسسات القطاع العام، متاح على الموقع: <http://voice-yemen.com/news15239.html>

³ مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة: أهداف تجليات وحضور، متاح على الموقع: www.al-saeed.net/

1- جائزة المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب: وتهدف للإسهام المباشر في البحث العلمي والإبداع الأدبي في اليمن والوطن العربي وتنشيطه، توّمنح سنوياً في ثمانية مجالات علمية وإبداعية. وقد حرصت المؤسسة على تشكيل مجلس أمناء للجائزة من أشهر الأساتذة المتخصصين في اليمن، واختيار لجان تحكيم من مختلف الجامعات في اليمن وخارجها. وتهتم الجائزة بوضع معايير دقيقة في تسلمها^(*).

2- إنشاء صندوق السعيد لدعم البحث العلمي، وتشجيعه في الجامعات والمؤسسات والمراكز العلمية، ودعم المؤتمرات المتخصصة والندوات وورش العمل العلمية التي تتواءم وأهداف المؤسسة، وتنمية إمكانات مكتبة السعيد في مختلف العلوم، وإقامة وتعزيز الصلات بين مراكز ومؤسسات البحث العلمي محلياً وعربياً ودولياً، ويعد الصندوق أكبر وربما الوحيد على مستوى الجمهورية اليمنية، وبدأ نشاطه في 2004/05/16¹.

(*) من أهم هذه المعايير جودة البحث وقدرته على حل مشكلات واقعية يستفيد منها بالدرجة الأولى المجتمع اليمني، بالإضافة إلى لجنة التحكيم التي تقوم بتسليم البحوث لمحكمين أكفاء في سرية تامة لضمان الموضوعية، فضلاً عن نشر البحث والاهتمام به وبالباحث وتشجيعه مادياً ومعنوياً، مما يدل على وعي مؤسسة السعيد للعلوم والآداب وعلى رأسها مديرها فيصل سعيد فارغ بأهمية البحث في تطوير البلد والمجتمع ونشر الثقافة والمعرفة.

أنظر: جائزة السعيد للعلوم والثقافة.. تعزز مسيرة التنمية وترفع مستوى البحث العلمي، متاح على موقع الجمهورية www.algomhariah.net

¹ عبد الكريم عبد المحمود ناشر، صندوق السعيد لدعم البحث العلمي، مؤسسة السعيد، تعز، اليمن، 2012، ص8.

3- الدرع التكريمي، ويمنح سنوياً لشخصية مختارة من بين المساهمين في تطوير وتأسيس وإحداث نتائج ملموسة في الحقول العلمية والثقافية والاجتماعية، وكان لها أثرها في الحياة العامة.

4- إنشاء مكتبة علمية عصرية، للمساهمة في التنمية الفردية والاجتماعية، افتتحت عام 2000 وتعد من أفضل المكتبات النوعية في اليمن، وهي تحتوي على أكثر من 92 ألف عنوان من أهم الكتب والدراسات والدوريات المنشورة بالعربية واللغات الأجنبية، ويرتادها أكثر من 375.000 قارئ سنوياً. وتكاد تكون المكتبة الوحيدة في اليمن التي تعتمد نظام البحث الرقمي.¹

5- المنتدى الثقافي، ويشمل إقامة فعاليات ومهرجانات ومؤتمرات ومحاضرات وندوات وورش عمل ينظمها منتدى السعيد الثقافي ويشارك في إقامتها نخبة متميزة من الباحثين من اليمن وغيرها.

6- مركز التراث: أولت المؤسسة التراث بكافة تعبيرات وأشكال حضوره اهتماماً وعناية عاليين.

7- إقامة معرض تعز الدولي للكتاب وتقنية المعلومات، وهذا بدءاً من سنة 2003.

8- رواق الفنون، ويحتضن أشكال تعبير فنية مختلفة ومعارض الفن التشكيلي...، بهدف تنمية الوعي الفني.

9- تنظيم دورات التدريب بالتنسيق مع بعض مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك دورات التأهيل في اللغات الأجنبية ومهارات الحاسوب للعشرات من الشباب يومياً، للارتقاء بالفرد اليمني ورفع معارفه ومهاراته، باعتبار

¹ مسعود عمشوش، مرجع سابق.

ذلك سبيل للتمكين للتنمية البشرية، وذلك من خلال تنمية مهنية نحو العمل، وقد أنشأت المؤسسة قسم للتدريب على الحاسوب عام 2001، للمساهمة في محور الأمية الحاسوبية.

10 - تقوم مؤسسة السعيد بدعم الكتاب اليمني من خلال شراء نسخ من المؤلفين بأسعار تشجيعية، وتقوم بتوزيعها على المكتبات العامة الأخرى التي بادرت إلى إنشائها في بعض المدن اليمنية. وبالإضافة إلى المكتبة تضم مؤسسة السعيد معرضين دائمين للمخطوطات والمسكوكات اليمنية.

11 - ينظم منتدى المؤسسة فعاليات أسبوعية تتناول مختلف القضايا الاجتماعية والتعليمية والثقافية، لاسيما المتعلقة بالأحداث الساخنة منها والمرتبطة بالواقع والحياة اليومية.

12 - إقامة علاقة شراكة مع عدة مؤسسات ثقافية في اليمن، وعلاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية وعربية عديدة منها: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان.

وقد عبرت المدير الإقليمي للوكالة الألمانية للتنمية " giz " عن إعجابها بما تقدمه مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة من برامج وأنشطة معرفية وعلمية وثقافية، وبالتجهيزات والأقسام التي تحتويها المؤسسة خلال زيارتها يوم 10 جوان 2013 إلى المؤسسة برفقة مدير الوكالة في اليمن " REGINA BANEROCHS " ومسؤولي قطاع الحكم الرشيد والتعليم في الوكالة¹.

¹ وفد من الوكالة الألمانية للتنمية يزور مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، متاح على الموقع:
http://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=56505

3- طموح المؤسسة للتغيير المنشود والتنمية باليمن:

تسير مؤسسة السعيد بخطى ثابتة وفق أسس ومعايير علمية وعملية في طريق إحداث نقله نوعية في المسار العلمي والتنقيف المجتمعي باليمن، من خلال إتاحة المعارف لمختلف المستويات العمرية ودعم البحث وجعله ذو جدوى مجتمعية عبر الربط بين عمل الباحثين وتشجيعهم ومد يد العون للمبتدئين منهم.

ويتوافق التغيير المجتمعي في اليمن مع توجهات المؤسسة، مما أثر إيجاباً في إحداث ثقافة نوعية متجددة أثرت مباشرة على الثقافة العامة للنخب والمجتمع بأكمله في تعز ومحيطها وسواها من مدن اليمن.¹

وتشهد المؤسسة قفزات نوعية كل عام عبر نوعية الأنشطة وتنوع النخب المشاركة من كل أنحاء اليمن، وكان آخرها مؤتمر التنمية المستدامة الذي نظّمته المؤسسة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وجامعة تعز وبمشاركة محليه وعربية^(*)، فكان هذا المؤتمر خلاصة جادة لجهود باحثين وعلماء كرسوا وقتهم لأجل إخراج رؤية لمتطلبات التنمية لمحافظة تعز وبطريقة أكاديمية وواقعية.

¹ اليمن السعيد - تعز - حوار خليل المعلمي، حوار مع مدير عام مؤسسة السعيد للثقافة والعلوم الأستاذ / فيصل سعيد فارع، متاح على الموقع: <http://www.yemensaeed.com/news/news-local/>

^(*) مؤتمر التنمية المستدامة، نظّمته مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة بالشراكة مع جامعة تعز والصندوق الاجتماعي للتنمية بتعز خلال الفترة من 16 - 18 ديسمبر 2013، وعقدت فيه 6 ورش علمية بالإضافة لـ 9 جلسات علمية وبحثية. وقد خرج المؤتمر بالعديد من التوصيات والمقترحات والحلول لمعظم ما تعانيه مدينة تعز اليمنية من مشاكل ولمختلف الجوانب الاقتصادية والتعليمية والتنمية والسياحية وغيرها من المجالات المختلفة.

وقد أعلن راعي المؤتمر السيد: شوقي أحمد هائل محافظ تعز تبني توصياته واعتبارها خارطة طريق لبناء تنموي لتعز بداية من 2013/1/1 وهي تجربة رائدة في مجال التنمية البشرية المستدامة تعكس مشاركة المجتمع المدني في تجسيد رؤيتهم للتنمية البشرية محليا، وحرص القيادة المحلية في وضع أسس لتنمية مستدامة.

وقد تمت الإشارة خلال فعاليات هذا الملتقى إلى التجربة الجزائرية في مجال التنمية البشرية¹، من خلال التركيز على دور الإعلام التنموي في هذا المجال، وهي تجربة اعتمدت على إستراتيجية البرامج التنموية لاستيعاب اليد العاملة والقضاء على الكثير من المشاكل الاجتماعية، ويمكن تعميمها على باقي الدول العربية.

ويعود النجاح الذي حققته مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا إلى جهود موظفيها الأكفاء وفريق إداري يقوده الأستاذ فيصل سعيد فارح منذ نشأتها. وإلى الكيفية التي استطاع بها أولاد المرحوم هائل سعيد أن يعتمدوا بها على عناصر كفوءة من خارج الانتماء العائلي والسياسي والحزبي، وأن يكتفوا بالدعم المادي السخي ومراقبة الأداء والجودة من خلال مجلس أمناء مكون من أفضل المتخصصين باليمن.

وهذا النجاح نرى أنه يمثل حافز للقائمين على مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدول العربية، لأن يحذوا حذوها وينافسوها في هذا المجال الاستثماري الجدير بالاحترام. كما أنه يستنهض القائمين

¹ طالع: تصريح صحفي للأستاذ عمر حوتية عن التجربة التنموية في الجزائر... خلال فعاليات مؤتمر التنمية المستدامة في محافظة تعز - اليمن، أيام: 16 - 18 / 12 / 2012، وذلك ببيومية الجمهورية اليمنية، ع 15705، بتاريخ 19 ديسمبر 2012. ص 8.

على مؤسسات القطاع العام، لاسيما المتعثرة منها إلى مجازاة القطاع الخاص في تطبيق الإدارة المعتمدة على المهارات الكفاءة، وعلى وضع نظم مراقبة خارجية للأداء وضمان الجودة، واتباع نظم عادلة للتقييم والحوافز.

خاتمة:

يتنامى حالياً دور المنظمات الأهلية في التنمية، لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد باعتبارها حق من حقوقهم.

وتشكل المنظمات والجمعيات الأهلية في الوطن العربي العمود الفقري للمجتمع المدني، نظراً لدورها البارز في تحسين الظروف الحياتية للإنسان وتنمية الموارد البشرية العربية، وتعكس الاستراتيجيات التي تنتهجها كل من جمعية "اقرأ" لمحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن، مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية عند تضافر جهود العاملين والإدارة معا ووجود رؤية إستراتيجية لها.

1- الاستنتاجات: ومما تقدم يمكن استنتاج ما يأتي:

- هناك علاقة جدلية بين التنمية ومدى نجاحها في المجتمع ونشاط المنظمات الأهلية، فالتنمية تتبع من الإنسان الذي يعتبر وسيلتها الأساسية، كما أنها تهدف في الوقت ذاته إلى الارتقاء به في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني.

- إن التنمية بمفهومها الحالي لم تعد تنمية اقتصادية فحسب بل تنمية بشرية وإنسانية متكاملة، ولذا ينبغي أن تتجاوز أنشطة المنظمات الأهلية البعد الاقتصادي إلى تحقيق المنجزات الثقافية والفكرية مثل محاربة الأمية.

- تضطلع جمعية "اقرأ" لمحو الأمية في الجزائر بدور تنموي تمكن من خلاله الفئات الهشة ليتسنى لها المشاركة في التنمية من خلال التأهيل والتدريب وتوفير فرص العمل والمشاريع الصغيرة.

- تتوافق الأهداف التي تعمل مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن من أجل تحقيقها، مع توجهات التغيير بالمجتمع اليمني، وهو ما يؤثر إيجاباً في إحداث ثقافة نوعية متجددة أثرت وبشكل مباشر على الثقافة العامة للنخب والمجتمع بأكمله في تعز ومحيطها وسواها من مدن اليمن.

2- التوصيات: في ضوء الملاحظات الواردة حول موضوع البحث، يمكن التقدم بالتوصيات الآتية:

- ضرورة دعم منظمات المجتمع المدني مادياً ومعنوياً بما يمكنها من تأدية رسالتها وزيادة خدماتها، وتعزيز دورها باعتبارها شريكاً أساسياً في جهود التنمية.

- ضرورة توافر رؤية تنموية للمنظمات الأهلية العربية، واعتماد المفهوم الجديد للتنمية البشرية للتمكين لشراكة بين القطاع الأهلي والحكومات العربية لدعم التنمية.

- إقامة دورات تدريبية للعاملين في المنظمات الأهلية وخاصة للشباب خلال الإجازات، مما يؤدي إلى إكسابهم الخبرات والمهارات المناسبة، ويساعد على زيادة كفاءتهم.

- العمل على ربط موضوع تنمية المورد البشري ودوره في تحقيق الإبداع المؤسسي من خلال إستراتيجية للتنمية البشرية، وجعل أحد آليات الإصلاح المؤسسي التنمية في المورد البشري.

وتبقى تجارب منظمات المجتمع المدني الناجحة عربيا ودوليا في هذا المجال هدفا للدراسة والتحليل للاستفادة منها في وضع سياسات تنموية تساهم في تحقيق أبعاد التنمية البشرية المستدامة بالدول العربية.

قائمة المراجع:

- 1- أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
- 2- محمد العوض جلال الدين، التنمية البشرية : تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993.
- 3- محمد عدنان وديع، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1994.
- 4- موسى اللوزي، التنمية الإدارية : المفاهيم، الأسس، التطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 5- عبد الكريم عبد المحمود ناشر، صندوق السعيد لدعم البحث العلمي (كتيب تعريفى)، مؤسسة السعيد، تعز، الجمهورية اليمنية، 2012.
- 6- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1991.
- 7- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، 2003.
- 8- تقرير التنمية البشرية 2014، " المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2014.

9- أبراش إبراهيم، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تحديات تأسيس الدولة، ورقة بحثية مقدمة لمعهد كنعان التربوي الإنمائي، غزة، فلسطين، 2000.

10- أسماء رشاد نايف الصالح، الإبداع المؤسسي وتنمية المورد البشري في المنظمات غير الحكومية (الأهلية)، الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 18-19 ماي 2011، جامعة البليدة، الجزائر.

11- أفندي عطيه حسين، "المنظمات غير الحكومية والتنمية"، مجلة السياسة الدولية، ع 141، مؤسسة الأهرام، مصر، 2000.

12- الجابري، محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع 197، جانفي 1999.

13- سامي معروف عبد الرحيم، "المحاسبة عن الموارد البشرية"، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثاني، 1986.

14- مكتب العمل العربي، الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، منظمة العمل العربية، القاهرة، عدد (98)، 1997.

15- نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية، مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 25 و 26 نوفمبر 2000، 2002.

16- عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، عدد 2007/5.

17- عمر حوتية، "تفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي في التنمية الاجتماعية (مع الإشارة إلى إستراتيجية جمعية "اقرأ" التطوعية في الوسط المهني بالجزائر)"، مجلة كلية الآداب بجامعة بني سويف، العدد 27 (أبريل - يونيو 2013)، نشر مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر. جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.

- 18- عيسى ماهر، "المنظمات غير الحكومية إلى أين؟"، مجلة الأفق، غزة، فلسطين، 2001.
- 19- جريدة الشروق اليومي الجزائرية ليوم الثلاثاء 9 يناير 2013.
- 20- تصريح صحفي للأستاذ عمر حوتية عن التجربة التتموية في الجزائر... خلال فعاليات مؤتمر التنمية المستدامة بمحافظة تعز - اليمن، أيام: 16 - 18 /12/2012، وذلك بيومية الجمهورية اليمنية، العدد 15705 بتاريخ 19 ديسمبر 2012.
- 21- اليمن السعيد - تعز - حوار خليل المعلمي، حوار مع مدير عام مؤسسة السعيد للثقافة والعلوم الأستاذ / فيصل سعيد فارغ، متاح على الموقع: <http://www.yemensaeed.com/news/news-local/>.
- 22- خمسينية، الأمية في الجزائر تتضاءل، متاح على الرابط: <http://www.elmouwatin.dz>.
- 23- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، الحوار المتمدن، العدد: 2724- 31/7/2009، متاح على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?>.
- 24- مليكة طفياني، واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منظمة المرأة العربية، متاح على الموقع: www.arabwomenorg.org/Content/surveystudies
- 25- مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة: أهداف تجليات وحضور، متاح على الموقع: www.al-saeed.net/
- 26- مسعود عمشوش، لماذا تنجح مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة في حين تتعثر مؤسسات القطاع العام، متاح على الموقع: <http://voice-yemen.com/news15239.html>.
- 27- محو الأمية استثمار أمثل يضمن مستقبلا مستداما، صحيفة العرب اللندنية، بتاريخ 2014/09/05، العدد: 9670. متاح على الموقع:

<http://www.alarab.co.uk/?id=32226>.

28- سعيد ياسين موسى، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، الحوار المتمدن - العدد: 3610 - 17/1/ 2012، متاح على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>.

29- نافز أيوب محمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، الموقع:

<http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/>

30- فوزية بامرحول، دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمينية، متاح بالموقع: <http://www.almotamar.net>

31- في اليوم العربي لمحو الأمية... تراجع في نسب الأمية بالجزائر، الرابط:

<http://www.veecos.net>

32- علي قسسية، جمعية "اقرأ" تطبق إستراتيجية محو الأمية بالتأهيل والتكوين، الرابط:

<http://www.radioalgerie.dz/>

33- وفد من الوكالة الألمانية للتنمية يزور مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، متاح على الموقع:

http://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=56505

34- **Tariq Banuri, Goran Hyden**, Calestous Juma, and Marcia Rivera, " **Sustainable Human Development: From Concept to Operation: A Guide for the Practitioner** " , discussion paper, United Nations Development Programme (UNDP) , 1994.

35- Saad Eddin Ibrahim , Crises, Elites, and Democratization in the Arab World, *Middle East Journal* Vol. 47, No. 2 (Spring, 1993).

36- Muslih, Mohammad , Palestinian Civil Society , *Middle East Journal* , vol74, n.2, Spring , 1993.

37- World Bank, Adjustment Leading , An Evaluation of Ten Years of Experience, Washington, 1991 .

إستراتيجية العمليات ودورها في بناء مخطط الأعمال في المؤسسة

د. أقاسم عمر¹

أ. بن عبيد عبد الباسط²

ملخص:

يعتبر الدور الرئيسي لمديري الإدارة العليا في المؤسسة هو التخطيط الاستراتيجي المستقبلي لأعمالهم، وذلك بما يكفل تحديد الخطوات العملية اللازمة وكيفية وتوقيت تنفيذها،

وتعد إستراتيجية العمليات (Strategy Operations) خطة طويلة الأجل لتوجيه كيفية أداء العمليات التشغيل أو الإنتاج بالمنظمة وبغرض إنجاز أهدافها لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات، وهي متسقة مع الاستراتيجيات الثلاث: الإستراتيجية الكلية للمؤسسة، إستراتيجية الأعمال، وإستراتيجية المجال الوظيفي.

في هذه الورقة البحثية سوف يتم التطرق إلى مبادئ بناء إستراتيجية العمليات مع تحديد مختلف القضايا الرئيسية المتعلقة بها.

Abstract:

The main role of the directors of the senior management in the organization is strategic planning for their future, so as to ensure the practical steps necessary to determine how and timing of implementation,

The strategy operations (operations Strategy) long-term plan to guide how to perform operations or production operation and purpose of the organization accomplish its objectives for the production of goods or provision of services, which is consistent with the three strategies: the overall strategy of the institution, business strategy, and strategy functional area.

In this paper, the research will be addressed to the principles of building operations strategy with the identification of various key issues related to them.

¹ أستاذ محاضر (أ)، جامعة أدرار ooakacem2007@yahoo.fr

² أستاذ مساعد (أ)، جامعة أدرار

مقدمة:

تعد إستراتيجية العمليات وعناصرها من بين الاستراتيجيات التي لاقت اهتماما كبيرا في عالم الإدارة باعتبارها أداة تؤثر في باقي استراتيجيات المؤسسة بما يسهم في تحقيق النجاح ومن ثم البقاء في عالم المنافسة، ولعل الواقع الحالي لمديري العمليات يشهد إهمالا للدور الذي تلعبه أنشطتهم في التوجه الاستراتيجي لشركاتهم وكذا إهمالهم لإستراتيجية العمليات، ولعل الدراسات المهمة التي نشرها (w.skinner) عام (1969) التصنيع: الحلقة المفقودة في الإستراتيجية الكلية، وعام (1974) المصنع البؤري (the focused factory) وكذلك دراسات هيز وولرايت (Hayes and wheelwright) وغيرهم جعلت من مدخل إستراتيجية العمليات يشهد تطورا باعتباره أكثر استجابة للمتغيرات المعاصرة في السوق والبيئة الصناعية القائمة على المنافسة، لذلك وجب الالتزام بقواعد بناء إستراتيجية العمليات والمنبثقة من السياسة العامة للمؤسسة أو الإستراتيجية الكلية لها، وهي بمثابة الطريق الذي يوضح كيفية قيام ومساهمة وظيفة الإنتاج والعمليات بفعالية في تحقيق أهداف وغايات المؤسسة، ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تمحورت في التساؤل التالي:

ما هي مبادئ بناء إستراتيجية العمليات وما هي عناصرها ؟

ولحل هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحورين التاليين:

المحور الأول: إستراتيجية العمليات: المفهوم - الأهمية - إطار العمل.

المحور الثاني: عناصر إستراتيجية العمليات.

تتبع أهمية هذا الموضوع من كون أن النشاط الاقتصادي للمؤسسة يتمحور على وظيفة حساسة وهي وظيفة التحويل أو الإنتاج حيث تشكل الإطار التنظيمي لعملية تحويل موارد الإنتاج، وفي هذا الإطار فإن جميع الخطط والبرامج مستنبطة من إستراتيجية العمليات القائمة في المؤسسة والتي لا تخرج عن الإستراتيجية الكلية للمؤسسة. تم الاعتماد في هذه الورقة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحديد مفاهيم استراتيجيات العمليات والعلاقة مختلف استراتيجيات المؤسسة، وكذا في تحديد عناصر هذا النوع من الاستراتيجيات.

المحور الأول: إستراتيجية العمليات: المفهوم - الأهمية - إطار العمل.

يعد موضوع استراتيجيات العمليات من أهم مواضيع إدارة الإنتاج والعمليات، حيث انتقل الاهتمام بالعمليات من المستوى التشغيلي إلى المستوى الاستراتيجي لما له من دور في تحقيق المرونة والتعامل مع ظروف السوق وحاجات الزبائن، وفيما يلي المفاهيم الأساسية لبناء إستراتيجية العمليات داخل المؤسسة.

أولاً : مفهوم إستراتيجية العمليات

تعمل الشركات عند سعيها لتحقيق أهدافها في البقاء والنمو إلى الاستخدام الأفضل لمواردها وهذا يعتمد بشكل كبير على تطورها في مجال إستراتيجية العمليات المرتبطة مع أهداف وغايات المؤسسة الرئيسية، وقد كان للمقالات التي كتبها (skinner) من معهد الإدارة هارفرد الذي يشار إليه غالباً بالجد لإستراتيجية العمليات ابتداء من مقالته الأولى (التصنيع الحلقة المفقودة في الإستراتيجية العامة) في سنة

(1969) الأثر البالغ في نقل العمليات من المستوى التشغيلي إلى المستوى الاستراتيجي؛ حيث عرف إستراتيجية العمليات بأنها " خطة طويلة الأجل تتعلق بقرارات وظيفة العمليات والبرامج المرتبطة بها"¹. وقبل الولوج في مفهوم إستراتيجية العمليات، لابد من التمييز بين الاستراتيجيات الثلاث الآتي ذكرهم²:

أ - الإستراتيجية الكلية للمؤسسة: وهي تحدد مجالات الأعمال (أو الأنشطة) أو الأسواق التي ينبغي على المؤسسة خدمتها، كيف ينبغي توظيف الموارد بين مجالات الأعمال المختلفة؟ (حالة مؤسسة تعمل في أكثر من مجال عمل).

ب - إستراتيجية الأعمال أو وحدة الأعمال: وهي تحدد كيفية قيام المؤسسة بالتنافس في كل صناعة تعمل بها أو في كل قطاع (منتج / سوق) على أساس السعر، الخدمة أو أي عوامل أخرى (إستراتيجية تنافس كل مجال نشاط على حدة).

ج - إستراتيجية المجال الوظيفي: تحدد كيفية استغلال الموارد واستغلال القدرات التنافسية للمؤسسة في مجال وظيفي معين (الإنتاج والعمليات، التمويل، الأفراد، الشراء، التسويق).

ومن خلال الاستراتيجيات الثلاثة السالف ذكرهم فإن إستراتيجية العمليات تعتبر المحرك والدافع لباقي استراتيجيات المؤسسة، وأحد فروع

¹ رياض ضياء عزيز الصفو، عناصر إستراتيجية العمليات وأثرها في بعض مجالات الأداء، (رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، منشورة)، العراق، 2009، ص 29.

² نبيل محمد مرسي، إستراتيجية الإنتاج والعمليات، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص 49. يمكن الرجوع أيضا إلى:

- نجم عبود نجم، مدخل إلى إدارة العمليات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 22.

استراتيجيات المجال الوظيفي، ويرى "رياض ضياء عزيز الصفوا" بأنه يمكن التعبير عن إستراتيجية العمليات بأنها إستراتيجية لوظيفة العمليات تهتم بالربط بين القرارات ذات العلاقة بالعمليات على مستوى إستراتيجية وحدة الأعمال والإستراتيجية الكلية للشركة وتهدف إلى تحقيق أهداف العمليات المتمثلة بالكلفة والجودة والتسليم والمرونة من أجل تعزيز القدرات المميزة للشركة والتي تنعكس على قابليتها للتفوق على المنافسين من خلال إنتاج المنتجات التي يرغبها الزبائن¹.

ثانياً: أهمية إستراتيجية العمليات

وتتبع أهمية إستراتيجية العمليات من كونها العنصر الحيوي في الإستراتيجية الكلية للشركة ويعود السبب في ذلك إلى أنها المسؤولة عن الجزء الأكبر من موجودات المؤسسة، ويشير (Brown) من جانبه في تبريره لأهمية إستراتيجية العمليات إلى أن موارد العمليات تشكل بحدود 80-85% من موجودات المؤسسة بما فيها الثابتة والمتداولة، فضلاً على أن مدير العمليات يكون مسؤولاً عن إدارة نسبة عالية من الموارد البشرية ولاسيما العاملين في الخط الأول، كما أن تحقيق شركة فاعلة لا يأتي بالصدفة ولكن يتحقق ذلك بوجود إستراتيجية عمليات مناسبة وتحقيق الترابط بين عوامل المنافسة ومهمة العمليات كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ رياض ضياء عزيز الصفوا، مرجع سبق ذكره، ص 32.

جدول رقم 01: الربط بين عوامل المنافسة ومهمة العمليات

عوامل المنافسة	مهمة العمليات
تقديم منتج بنسب قليلة من الأخطاء	جودة العملية
تجهيز موثوق (معتمد)	معدلية التجهيز
أداء عالي للمنتجات أو وسائل الراحة	جودة المنتج
منتج متاح بسرعة	سرعة التجهيز، معدلية التوزيع
إيصال السلعة أو الخدمة حسب رغبة الزبون	المرونة
الربح في سوق المنافسة	منتج بكلفة قليلة
تقديم منتج جديد بسرعة	الغبداع السريع
السرعة في إجراء التغيير	مرونة الاستجابة للزبون
القيام بمزيج من التغيرات السريعة للمنتج	الإيصائية والمرونة
السرعة في إجراء تغيير التصميم	المرونة في التصميم

La source: Brown, S., and all, **strategic operations management**, (1st.Ed), Butter worth, Heinemann, U.S.A, P.53.

ويشير "رياض ضياء عزيز" إلى أن أهمية إستراتيجية العمليات تبرز من خلال إعطاء بعد استراتيجي لوظيفة العمليات يتعدى المسؤوليات والمهام الواضحة التي تؤديها هذه الوظيفة، حيث إن الشركات تمارس من خلال إستراتيجية العمليات الدور الأساسي في إطار تحقيق أهدافها، لذا فإن البعد الاستراتيجي للعمليات هو النشاط الأكثر وعياً بالقدرات المميزة داخل المؤسسة وبالمنافسة والسوق خارج المؤسسة¹.

ثالثاً: إطار عمل إستراتيجية العمليات

تصاغ إستراتيجية العمليات كغيرها من الاستراتيجيات الوظيفية للمؤسسة الصناعية لدعم ومساندة الإستراتيجية الكلية من خلال التركيز على أهداف تصنيعية تستجيب لحاجة المؤسسة في مجالات تنافسها الرئيسية (الأسواق، المنتجات).

¹ نفس المرجع السابق، ص34.

إن إطار إستراتيجية العمليات يعني بأن المؤسسة يجب أن تكون قادرة على تحسين الانسجام بين البيئة الداخلية والخارجية وهو ما يؤدي إلى أداء أفضل، كما أن إستراتيجية المؤسسة لا يمكن أن تصمم من الفراغ، ولكن يجب أن ترتبط عموديا بالزبون وأفقيا بالأجزاء الأخرى للشركة، والشكل الموالي يعرض هذا الترابط بين حاجات الزبون وأسبقيات الأداء ومتطلبات العمليات، والتي تتعلق بقدرة موارد المؤسسة لإشباع تلك الحاجات.

من خلال الشكل (انظر الشكل رقم 01 في ملاحق البحث) يتضح أن متطلبات المنتج الجديد أو المنتج الحالي تحدد أسبقيات الأداء والتي ستتحول إلى أسبقيات العمليات (الأسبقيات المرتبطة بقدرات المنظمة (الأسطوانة في الشكل)، حيث أن العمليات لا تستطيع إشباع حاجات الزبون بدون مشاركة إدارة البحث والتطوير في المؤسسة، وبدون دعم مباشر أو غير مباشر من الإدارة المالية، وإدارة المواد وإدارة المعلومات، كما إن عملية توفير متطلبات الأداء تستلزم استخدام قدرات العمليات (والأمر ينطبق على المجهزين أيضا)، وهذه القدرات تتضمن التقنية، الأنظمة والموارد البشرية.

رابعا: الخطوات العامة لإعداد إستراتيجية العمليات

لإعداد إستراتيجية العمليات هناك مجموعة خطوات يجب الالتزام بها، يمكن توضيحها في الشكل رقم 02 الموجود في ملاحق البحث، وفيما يلي شرح مختصر للخطوات وهي كما يلي¹:

1- الاسترشاد بالإستراتيجية الكلية للمؤسسة (الرسالة والأهداف) في

¹ نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

تحديد المتطلبات الأساسية لإستراتيجية العمليات.

2- الاسترشاد بالإستراتيجية الكلية في إعداد إستراتيجية وحدة الأعمال.

3- الاسترشاد بإستراتيجية وحدة الأعمال أو النشاط في تحديد المتطلبات الأساسية لإستراتيجية العمليات.

4- تحليل جوانب التميز الداخلية للإنتاج والعمليات (السعر، الزمن الجودة، المرونة) والتي تحقق ميزة تنافسية للمؤسسة.

5- تفهم الاتجاهات الهامة في الصناعة ومواقع المنافسين الرئيسيين حالياً ومستقبلاً، وجمع المعلومات عن مدى التطور والتقدم التكنولوجي الحالي والمستقبلي فيما يتعلق بالإنتاج والعمليات (الاستكشاف البيئي).

6- صياغة إستراتيجية العمليات (برامج عمل واسعة)

7- البدء في تنفيذ إستراتيجية العمليات من خلال إعداد كل من برامج العمل المحددة، إعداد الموازنات والرقابة على الإستراتيجية من خلال مؤشرات الأداء الخاصة بالإستراتيجية المختارة.

المحور الثاني: عناصر إستراتيجية العمليات

تعددت وجوهات النظر في أبعاد إستراتيجية العمليات، فحسب الشكل رقم 03 (انظر في ملاحق البحث) نرى العناصر الأربعة ضمن المستطيل المنقط في الشكل تمثل قلب إستراتيجية العمليات، أما العناصر الأخرى في الشكل فهي مدخلات ومخرجات عملية التطوير إستراتيجية العمليات وتمثل نتائج عملية قرارات العمليات، ومن خلال الشكل فإن عناصر إستراتيجية العمليات هي¹:

¹ رياض ضياء عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 - 60. بتصرف.

1- رسالة العمليات Operations mission؛ حيث تمثل الخطوة الأولى

في إعداد إستراتيجية العمليات لذلك يجب وضعها بعد تحليل ودراسة وفهم الاستراتيجيات التنافسية والتسويقية والمالية.

والرسالة تمثل في مفهومها جواب الإدارة في السؤال التالي: (ما هو عملنا؟ وما يجب أن نحاول انجازه لمصلحة زبائننا؟)، وتعرف الرسالة أيضا بأنها " تعبير واضح عن تاريخ المؤسسة والتفصيلات الإدارية والاعتبارات البيئية والموارد والقابليات، وتستخدمها لإرشاد عملية صنع القرارات في المؤسسة.

أما رسالة العمليات، فيقصد بها الغرض من وظيفة العمليات استنادا إلى العلاقة مع الإستراتيجية الكلية والتنافسية، وتحدد الأولويات بين الأهداف الأربعة التي تسعى العمليات إلى تحقيقها وهي الكلفة الجودة، المرونة، والتسليم.

2- القدرة المميزة (الكفاءة المميزة) (Distinctive competence) وهي

تشير إلى قدرة المؤسسة على فعل شيء ما بشكل أفضل من منافسيها، ويعرف (Stevenson) القدرة المميزة بأنها الخواص والقدرات الخاصة التي تمنح المؤسسة تفوق تنافسي، وفي هذا السياق ينبغي على القدرة المميزة أن تتلاءم مع رسالة العمليات، فمثلا ليس من المناسب أن تكون القدرة المميزة في مجال أنظمة إدارة التخزين في حين تكون رسالة العمليات تقديم منتج جديد، حيث تبرز العلاقة التبادلية كأفضل شكل لتحديد العلاقة بين رسالة العمليات التي تحدد ما هو مطلوب من العمليات أن تقوم به وبين القدرة المميزة التي تشير إلى ما تستطيع العمليات أن تقوم به فعلا وتتميز بأدائه.

إن بناء القدرة المميزة يتم من خلال تحديد أهداف المؤسسة بعيدة المدى، والأسبقيات التنافسية التي تستجيب لها، ومن ثم تحديد مجالات العمليات (متغيرات نظام العمليات) التي تتوافق مع الأسبقيات وتقدم المساندة لإستراتيجية المؤسسة وإستراتيجية العمليات، والشكل رقم 04 يوضح ذلك (انظر ملاحق البحث). والجدول أدناه يوضح بعض أشكال القدرة المميزة.

الجدول رقم 02: بعض أشكال القدرة المميزة

اسم المؤسسة	مجال عملها	قدرتها المميزة
Sony	أجهزة كهربائية	تصميم وتقديم منتجات ذات أحجام صغيرة الجودة
Toyota	صناعة السيارات	- تشغيل وتطوير العمليات التصنيعية - خفض زمن تنصيب المعدات المعقدة
Motorola	أجهزة كهربائية	- تحقيق دورة سريعة في عمليات التصنيع. - الجودة
Macdonald's	سلسلة مطاعم	- السرعة في تجهيز الطلبية - الجودة
Honda	صناعة السيارات	تطوير محركات الطاقة
Delta airlines	نقل جوي	الخدمات الممتازة
Emerson electric	أجهزة كهربائية	تصنيع منخفض الكلفة
Black and ducker	أجهزة كهربائية	تصميم وإنتاج المحركات الكهربائية الصغيرة

المصدر: رياض ضياء عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 46.

إن القدرة على التنافس بشأن الفرص المستقبلية وليس الفرص الحالية بالسوق هي من أهم العوامل التي تحدد مدى نجاح المؤسسة في المستقبل، ويتحقق ذلك من خلال إيجاد طرق سريعة وموصلة إلى الفرص المستقبلية (المنتجات والأسواق المحتملة)، حيث إن القدرات المميزة تمثل هذه الطرق للوصول للفرص المستقبلية.

3- أهداف العمليات Operations objectives؛ حيث أن الأهداف هي النتائج والغايات التي ترغب المؤسسة ببلوغها، أما أهداف العمليات فتعرف بأنها الأشياء التي يتعين على وظيفة العمليات تنفيذها بطريقة صحيحة والتي عندما يتم ضمها إلى جهود الوظائف الأخرى ستساعد المؤسسة على التفوق في تحقيق الأهداف العامة لها، وهي تتحدد من خلال القرارات الإستراتيجية المهمة التي تتخذها المؤسسة، وتعد هذه الأهداف لدى الشركات ميزات تنافسية.

إن الأهداف الأربعة الأساسية للعمليات هي: الكلفة، الجودة، التسليم والمرونة، حيث يجب أن تشتق من رسالة العمليات، وفيما يلي شرح مفصل لكل هدف¹:

3-1. هدف التكلفة: يمكن تقسيم هذا الهدف إلى ثلاثة أنواع:

أ - تكلفة منخفضة: حيث يكون هدف المؤسسة هو إنتاج سلع أو تقديم خدمات بأقل تكلفة في الصناعة.

ب - تكلفة تنافسية: لا يعني ذلك ضرورة تقديم منتجات بأقل تكلفة، بل يعني أن تكون المؤسسة في موقع تنافسي أفضل من غالبية الشركات المنافسة في الصناعة.

ج - أهمية أقل لاعتبار التكلفة: تقدم الشركات هنا منتجات بأسعار أعلى نظير تقديم منتج متميز.

3-2. هدف الجودة: يمكن فهم هدف الجودة من خلال ثمانية أبعاد للجودة وهي: الأداء، المطابقة، الوثوق أو الاعتمادية، الجوانب الجمالية،

¹ نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص54. يمكن الرجوع إلى:

- نجم عبود نجم، إدارة العمليات، النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2001، ص68.

توفير الخدمات، الخصائص، المتانة، والجودة المدركة.

3-3. هدف التسليم: يمكن تعريف هذا الهدف من خلال بعدين وهما: السرعة والاعتمادية، فمثلاً تتنافس بعض الشركات من خلال تسليم المنتج أو الخدمة في حدود 24 ساعة منذ طلب العميل، في حين تقوم شركات أخرى بالتسليم في مدة أطول مع إقناع العميل بأنه سوف يتم تقديم منتج يعتمد عليه في حدود المدة المتفق عليها.

3-4. هدف المرونة: وله ثلاث أبعاد وهي: الحجم، منتجات جديدة ومزيج المنتجات، وتعني مرونة الحجم المقدرة على تعديل الإنتاج وفقاً للطلبات الموسمية والتقلبات في الطلب وبصفة خاصة شركات الأزياء والموضة، أما مرونة المنتج الجديد فتعني سرعة تقديم منتجات جديدة إلى الأسواق (مثل صناعة السيارات)، أما مرونة مزيج المنتجات، فتعني مقدرة المؤسسة على تقديم تشكيلة واسعة من المنتجات، أي قدرتها على تقديم منتجات وفق طلبات الزبون.

4- سياسة العمليات Operations policies؛ حيث تشير إلى الكيفية التي تستطيع عن طريقها العمليات للوصول إلى أهدافها، وأن سياسات العمليات يجب أن تتطور حسب أنواع القرارات الرئيسية والتي تعد سياسات أساسية وهي: العملية، نظم الجودة، الطاقة والمخزون.

إن مدير العمليات هو المسؤول عن وضع السياسة العامة للعمليات والتي تتضمن التنسيق بين مختلف الاختصاصات داخل العمليات؛ حيث أن سياسة العمليات يجب أن تتكامل مع قرارات الوظائف والسياسات الأخرى وهذا أحد الأمور الطبيعية في إنجاز الأعمال، وهي إحدى مسببات التكامل التي تحتاجها إستراتيجية

العمليات. والجدول الموالي يوضح بعض السياسات المهمة للعمليات.

الجدول رقم 03: أمثلة حول السياسات المهمة للعمليات

نوع السياسة	مجال السياسة	الخيار الاستراتيجي
العملية	مدى العملية الأتمتة تدفق العملية تخصص العمل الإشراف	الشراء أم الصنع صناعة يدوية أو آلية مشروع، دفعة، خط، أو مستمر تخصص عالي أم منخفض مركزي أم لا مركزي
أنظمة الجودة	المدخل التدريب المجهزين	الوقاية أم التفتيش تدريب تقني أم إداري التركيز على الجودة أم الكلفة
الطاقة	حجم التسهيلات الموقع الاستثمار	تسهيلات إنتاج كبيرة أم صغيرة أسواق محلية أم أسواق خارجية دائمي أم مؤقت
التخزين	الكمية التوزيع أنظمة الرقابة	مستوى عال أم منخفض من التخزين المخازن مركزية أم لا مركزية الرقابة على التفاصيل الكبيرة أم الصغيرة

La source: Schoeder R., G., operations Management Contemporary Concepts, 5nd ED, McGraw-Hill, Irwin, U.S.A, 2000, P.24

وفيما يلي توضيح مختصر لهذه السياسات:

4-1. سياسات تصميم العملية: وتركز هذه السياسات على التصميم

المادي لمراحل عمليات الإنتاج، وتختص بتحديد المجالات الأساسية الآتية:

* مدى العملية؛

* درجة الأتمتة؛

* تدفق مراحل الإنتاج.

4-2. سياسات الجودة: وهي تعبر عن الالتزام التام والاعتقاد الإيجابي

بفلسفة الجودة ومبادئها وتطبيقاتها، كما تعتبر سياسة الجودة الوثيقة الأساسية الجادة لرؤية الإدارة في تحديد المهام والأهداف المراد تحقيقها

من خلال الجودة.

4-3. سياسات الطاقة: تعرف الطاقة على أنها أقصى معدل لتحويل نظام الإنتاج المدخلات إلى مخرجات، كما تعرف على أنها القدرة على تصنيع السلعة أو تقديم الخدمة.

ويعبر مفهوم تخطيط الطاقة عن الموازنة بين الموارد الوحدة الصناعية المتاحة والعبء الناشئ نتيجة الطلب على منتجات تلك الوحدة، كما أن تخطيط الطاقة يعد من القرارات الإستراتيجية طويلة المدى والذي يثبت المستوى العام لموارد المؤسسة، وسياسة الطاقة تتحدد في المجالات الآتية:

* - حجم التسهيلات؛

* - الموقع؛

* - الاستثمار

4-4. سياسات المخزون: يتمثل المخزون في الكميات المحتفظ بها من المواد لمادية للعمليات، وتشمل سياسة المخزون جميع الأبعاد التي تمارسها إدارة المخزون لتحديد كميات المخزون وموقعه في الزمان والمكان المعنيين، وتتضمن المجالات الأساسية التالية:

* - الحجم؛

* - التوزيع؛

* - نظم الرقابة.

خاتمة:

تعتبر الميزة التنافسية قدرة المؤسسة على تحقيق التفوق في المنافسة، وإن إستراتيجية العمليات تقوم على أن وظيفة العمليات هي التي تضمن تحقيق الميزة التنافسية، وأن التركيز على هذا التوجه رغم بداياته المبكرة فإن بدايته الحقيقية كانت في الثمانينات، بعد ظهور لاعبين جدد في الأسواق يتمتعون بمزايا ويعملون وفق رؤية إستراتيجية في مجال العمليات؛ ونجد من ذلك اليابانيين الذين كانوا سباقين لهذه الرؤية، وبذلك فإن المؤسسة التي تحاول بناء خطة أعمالها عليها أن تأخذ في الحسبان أهمية وظيفة العمليات وبعدها الاستراتيجي المفقود في عامة مخططات أعمال المؤسسات الحديثة النشأة، وعليه يمكن أن تحدد الاهتمامات الأولية في بناء مخطط الأعمال حسب التوصيات التالية:

- 1- التأكيد على النظرة العملية إلى إستراتيجية العمليات القائمة على التمييز بين القرارات الإستراتيجية والقرارات التشغيلية، حيث الأولى متعلقة بتصميم نظام العمليات، أما الثانية فتتعلق بالمشكلات اليومية الخاصة بتصميم نظام العمليات (الإنتاج).
- 2- فهم إستراتيجية العمليات في اتجاهاتها الحديثة بوصف العمليات أحد مصادر الميزة التنافسية والمجال الذي يمكن استخدامه كسلاح تنافسي في التفوق والتميز في السوق كما هو الحال في الصناعة اليابانية.
- 3- فهم الأساليب الكمية واستخدامها وتطبيقاتها في مجال العمليات وكذا فهم التكنولوجيا وأنظمتها الحديثة في العمليات بما يسمح باستخدام أفضل للموارد المتاحة.

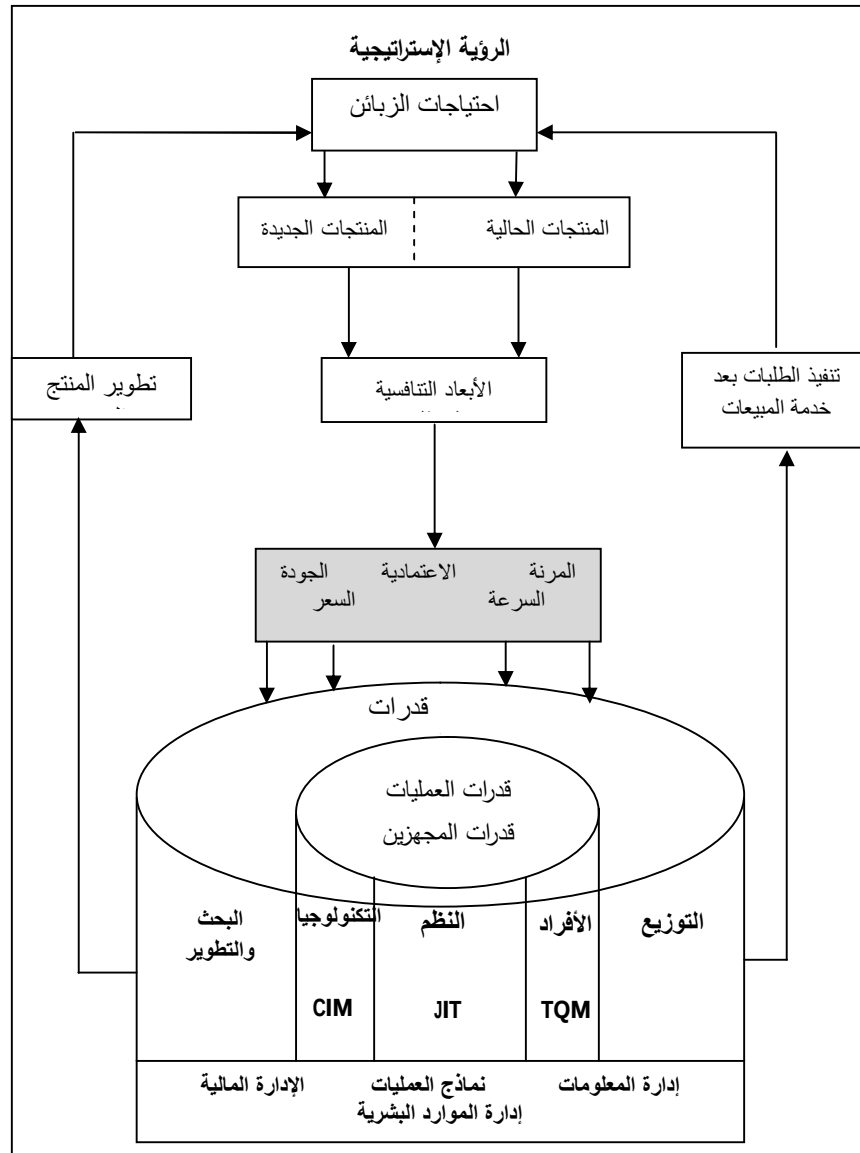
- 4- قبل وضع إستراتيجية العمليات ضرورة التركيز على تحقيق التوافق بين إستراتيجية العمليات وبقية الاستراتيجيات الوظيفية للمؤسسة، كإستراتيجية التسويق، التمويل، الموارد البشرية.
- 5- التأكيد على الجودة في العمليات والمنتجات لمواجهة التحديات التي تواجهها إدارة العمليات.
- 6- الحاجة إلى السلوك التنافسي والاحترافية في شخصية مديري العمليات، والذي يعطي القدرة على إدارة الصراع في ظل التغيرات السريعة في الأسواق.

المراجع:

- 1 نيل محمد مرسي، إستراتيجية الإنتاج والعمليات، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.
- 2 - نجم عبود نجم، مدخل إلى إدارة العمليات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- 3 - نجم عبود نجم، إدارة العمليات، النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2001.
- 4 - رياض ضياء عزيز الصفو، عناصر إستراتيجية العمليات وأثرها في بعض مجالات الأداء، (رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، منشورة)، العراق، 2009.
- 5 - السعد، مسلم علاوي، بناء المقدرة المميزة للعمليات في المنشآت الصناعية، دراسة ميدانية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مجلد 20، العدد 78، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
- 6- Schoeder R., G., **operations Management Contemporary Concepts**, 5nd ED, McGraw-Hill, Irwin, U.S.A, 2000.
- 7- Schoeder G., **operations Management**, 2nd ED, McGraw-Hill, U.S.A, 2004.
- 8- Brown, S., **strategic operations management**, (1st.Ed), Butter worth, Heinemann, U.S.A.

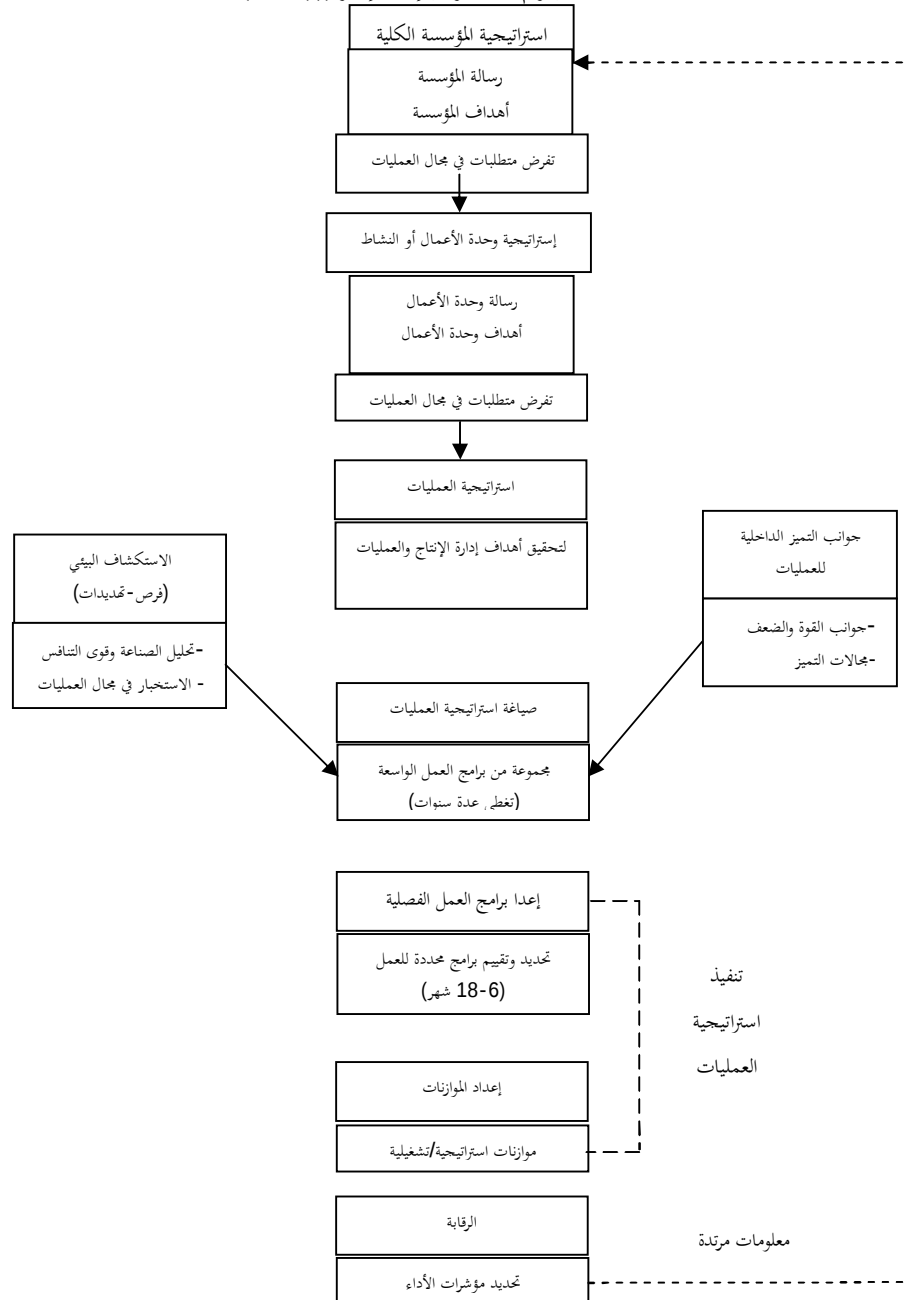
ملاحق البحث

الشكل رقم 01: إطار عمل إستراتيجية العمليات



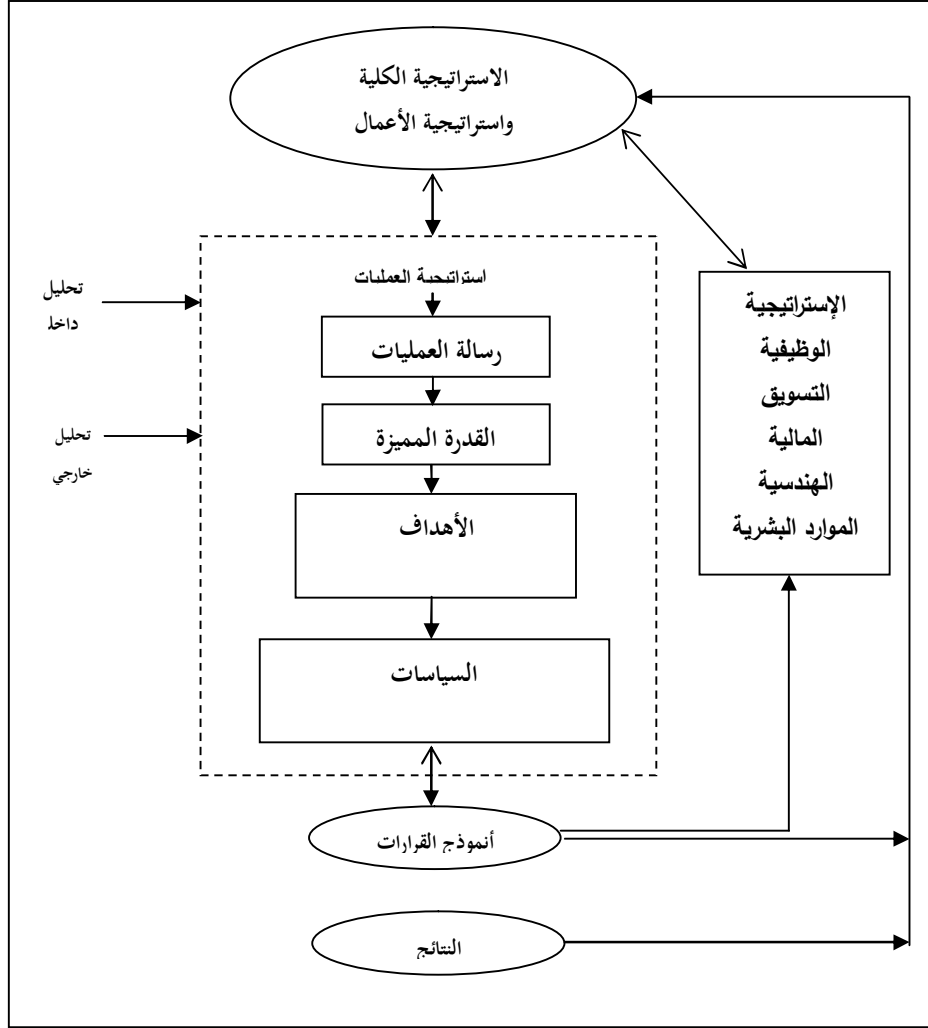
المصدر: رياض ضياء عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الشكل رقم 02: مراحل إعداد إستراتيجية العمليات



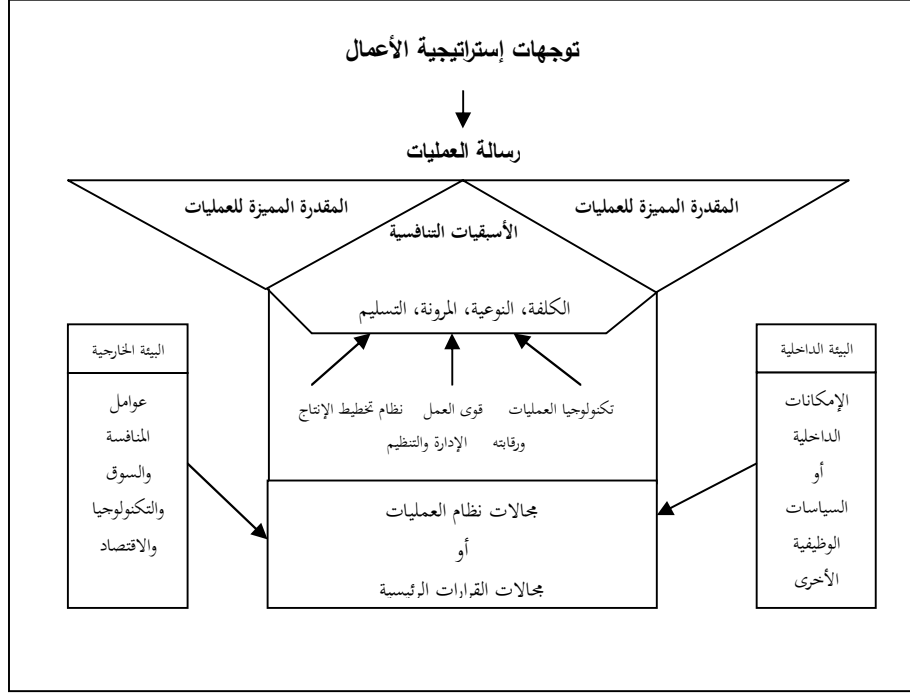
المصدر: نبيل محمد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الشكل رقم 03: أبعاد إستراتيجية العمليات



La source: Schoeder G., **operations Management**, 2nd ED, McGraw-Hill, U.S.A, 2004, P.20.

الشكل رقم 04: بناء القدرة المميزة للعمليات



المصدر: السعد، مسلم علاوي، بناء المقدرة المميزة للعمليات في المنشآت الصناعية، دراسة ميدانية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مجلد 20، العدد 78، الإمارات العربية المتحدة، 1999.

L'Intégration Economique

Numéro 03 ISSN: 2335 - 1608 Septembre 2014

Revue scientifique approuvée spécialisée dans les
études économiques et administratives
Editée par le Laboratoire de L'Intégration Economique
Algéro-Africaine

Université d'Adrar

Dépôt Légal: 4037 - 2013

Président d'Honneur de la Revue :

Pr. HAMLIL Salah (Recteur de l'Université d'Adrar)

Directeur de la Revue :

Pr. BEN ABDELFAHDAH Dahmane (Directeur du Laboratoire)

Vice Directeur de la Revue :

Dr. YOUSFAT Ali

Rédacteur en chef :

Dr. KALOUNE Djilali

Comité de Rédaction :

Dr. BEN DINE Mhamed

Dr. SEDDIKI Ahmed

Mr. HOUTIA Amar

Mr. HALLALI Ahmed

Mr. MOSTEFAOUI Sofiane

Comité Scientifique :

Pr. AKACEM Kada, U. d'Alger 3

Pr. KEDDI Abdelmadjid, U. d'Alger 3

Pr. YOUSSEF Rachid, U. de Mostaganem

Pr. BEN TAHAR Hocine, U. de Khenchela

Pr. ANNABI Benaissa, ESC d'Alger

Pr. MEFTAH Salah, U. de Biskra

Pr. KOUIDRI Mohammed, U. de Laghouat

Pr. FARHI Mohammed, U. de Laghouat

Pr. BERRAG Mohamed, ESC d'Alger

Pr. BEN MOUSSA Kamel, U. d'Alger 3

Pr. AMAROUCH Ahcene, U. de Bouira

Pr. ZAÏRI Belkacem, U. d'Oran

Pr. BEN BOUZIANE Mohamed, U. de Tlemcen

Pr. BEN ABDELFAHDAH Dahmane, U. d'Adrar

Pr. KOURTEL Farid, U. de Skikda

Pr. SOUAR Youcef, U. de Saida

Pr. BOUKEMICHE Laala, U. d'Adrar

Dr. ALLAH Mourad, U. de Djelfa

Dr. AKACEM Omar, U. d'Adrar

Dr. YOUSFAT Ali, U. d'Adrar

Dr. BEN LARIA Hocine, U. d'Adrar

Dr. BOUAZZA Abdelkader, U. d'Adrar

Dr. GUEZIEL Miloud, U. de Ghardaïa

Dr. HARROUCHI Djalloul, U. d'Adrar

Dr. MAKHLOUFI Abdesslem, U. de Béchar

Dr. AKACEM Hasna, U. d'Adrar

Dr. NACER Soulimane, U. d'Ouargla

Dr. BOUKAR Abdelaziz, U. d'Adrar

Dr. MERIZAK Admane, ESC d'Alger

Dr. SAOUS Cheikh, U. d'Adrar

Dr. MESSITPHA Abdellatif, U. de Ghardaïa

Dr. BOUTIBA Fayçal, U. de Saida

Dr. BELARABI Abdelkader, U. de Saida

Dr. SIDAMOR Zeyneb, U. d'Adrar

Dr. BELLAL Boudjemaa, U. d'Adrar

Dr. BELOUAFI Mahammed, U. d'Adrar

Pour correspondance :

L'adresse postale : Université d'Adrar, Rue 11 Décembre 1960 Adrar (01000).

Email : Revue.integration@yahoo.fr

Site web: <http://ieaa.univ-adrar.dz>

Règles de publication :

La publication de l'article ne peut être retenue que si ce dernier respecte les notes suivantes :

- Le travail doit être inédit, objectif et non publié auparavant dans aucune autre revue avec engagement sur l'honneur.
- Les articles doivent être certifiés par des experts.
- Les articles doivent être présentés sur CD accompagnés de 3 copies, ainsi que deux résumés dont un en langue arabe et l'autre en langue française ou anglaise.
- Les articles doivent être accompagnés des CV des auteurs, de leur n° de téléphone et E-mail.
- Les articles doivent commencer par une introduction présentant le sujet et une conclusion qui résume les résultats de recherche.
- Type et taille de police : Simplified Arabic et 14 pour les articles rédigés en langue Arabe, Times New Roman et 12 pour les articles rédigés en langues étrangères.
- Le nombre des pages ne peut être inférieur à 10 pages et ne peut excéder 20.
- Les références doivent figurer au bas de pages et recommencer à chaque page, les versets du coran doivent porter le numéro de la sourate et le numéro du verset, la référence de la source des hadiths cités doit être complète.
- la mise en page : l'espacement entre les lignes de texte : 1 cm. Les marges : droite 2.5 cm et 1.5 cm pour le reste.

Les opinions exprimées dans cette revue sont celles des auteurs et ne reflètent pas nécessairement celles de la revue.
--

Tables des matières:

01	SARI Zahira	Développement rural et infrastructures: Transport dans la wilaya de naâma	1- 19
02	Dr. SLIMANI Hamid Pr. YUCEFI Rachid	Intelligence Economique et Management de l'Entreprise	20 - 48
03	BELBOULA Imène Pr. ANNABI BenAissa	Design et positionnement du luxe : l'apport de la cognition implicite	49 - 71

Développement rural et infrastructures: Transport dans la wilaya de naâma

SARI Zahira¹

Résumé:

La stratégie de développement rural et la politique de renouveau rural qui l'accompagne sont à la fois, l'aboutissement d'un cheminement intellectuel permanent et d'un capital d'expériences en matière de projets. La mobilisation de ressources financières conjuguée à une mobilisation sociale plus forte et à des institutions publiques favorable à la démocratie locale contribuera certainement à renforcer la dynamique de développement rural algérienne.

Les transports sont tout particulièrement questionnés par le développement durable, car, ce sont les mauvais élèves de l'environnement. Il est vrai qu'ils répondent à des logiques multiples, sociales, économiques, techniques, ce qui ne favorise pas leur maîtrise. Contributeurs très importants à la dégradation de l'environnement, et de manière croissante, ils sont sans aucun doute un élément essentiel de développement économique en particulier agricole et rural. D'ailleurs dans les régions rurales, l'insuffisance des transports limite les débouchés de l'agriculture moderne sur le marché. (H.LEBENSTEIN)².

L'objectif de cet article, c'est de voir la contribution des transports dans le développement rural notamment dans la wilaya de Naâma. L'objectif de cette contribution est de montrer, à travers la conduite de la politique de développement en Algérie, les grandes orientations et les moyens mis en place pour sa Concrétisation en vue de mesurer son impact sur la croissance économique.

Mots-clés : développement rural, infrastructures, croissance économique

Abstract:

The strategy for rural development and rural renewal policy that accompanies it is both the culmination of a long intellectual journey and a wealth of experience on projects. Mobilization of financial resources coupled with a stronger social mobilization and to favor local democracy public institutions might help to strengthen the

¹ Maître assistante, université de Tlemcen, sari_zahira_univ@yahoo.fr

² H.LEBENSTEIN : *A theory of economic-demographic development*-Princeton university press, 1954, n°8, 204.

dynamics of Algerian rural development. Transport is particularly questioned by sustainable development, because these are the worst performers of the environment. Indeed they meet multiple logical economic, social, technical, which is not conducive to their control. Very important to the degradation of the environment, and increasingly contributors, they are undoubtedly an essential element of economic develop particularly agricultural and rural. Moreover, in rural areas, lack of transportation limits the opportunities of modern agriculture on the market. (H.LEBENSTEIN).

The objective of this article is to see the contribution of transport in rural development, especially in the province of Naâma. The aim of this contribution is to show, through the conduct of policy development in Algeria, the main guidelines and measures put in place for its Realization to measure its impact on economic growth.

Introduction

La stratégie de développement rural durable (SDRD) en Algérie s'est fondée sur les expériences passées mais aussi sur un inventaire relativement complet de l'état sociodémographique et économique des zones rurales.

La nouvelle stratégie nationale de développement rural sur un horizon décennal (2005/2015) et le plan de renouveau rural (août 2006), s'articulent autour de l'amélioration des conditions de vie des populations rurales, de l'emploi et des revenus par la diversification des activités économiques, du renforcement de la cohésion sociale et territoriale, et, de la protection de l'environnement et de la valorisation des patrimoines ruraux.

En Algérie, la question de la politique de renouveau agricole et rural et le déficit du renforcement durable de la sécurité alimentaire nationale prennent une large dimension tant sur le plan théorique que dans la pratique.

L'abandon des terres, l'exode rural, dévitalisation des espaces rurauxconstituent des risques et dangers qui peuvent compromettre les desseins des stratégies de développement économique, et remettre en cause les objectifs tracés et élaborés dans ce cadre.

Il est connu que de fortes disparités séparent le monde urbain du monde rural, et que certaines caractéristiques (faiblesse des niveaux de consommation, insuffisance des

infrastructures de base, pauvreté, sous-emploi, marginalisation...) noircissent plus la situation du monde rural, d'où l'urgence d'une politique de développement.

Notre étude se penche sur la région steppique en particulier la wilaya de Naâma, un des territoires qui ont été depuis des dizaines d'années dédiés au pastoralisme selon un mode de gestion des parcours basé sur le nomadisme et la transhumance.

L'objectif de cet article est de savoir si les avantages apportés par l'état sont bénéfiques pour la société et au bon déroulement de l'activité régionale et nationale ?

Trois questions majeures constituent les pistes d'analyses de notre approche. Nous nous interrogerons tout d'abord sur la pertinence de la mécanisation sur la vie de l'éleveur ; nous étudierons ensuite l'impact de la mécanisation sur les parcours ; nous aborderons enfin les effets du transport classique sur le développement rural plus précisément dans la région steppique.

Pour répondre à cette problématique nous allons élaborer le plan de travail suivant :

1-Avant de restituer dans ces grandes lignes de la stratégie algérienne, et afin de situer les enjeux du développement agricole et rural, il est utile de rappeler quelques données de base sur les réalités du monde rural algérien.

2- nous allons aborder l'importance du transport

3- nous allons traiter la relation transport et développement rural dans la région steppique de Naâma.

Un essai d'établissement des liens entre l'activité économique et le transport dans la région, en s'appuyant sur les résultats obtenus dans les deux démarches précédentes.

1-Population et dynamique démographique

1-1-Une ruralité en baisse mais qui demeure forte :

La population rurale algérienne connaît une diminution constante depuis l'indépendance du fait de l'accroissement plus rapide que connaissent les populations urbaines (4% en moyenne par contre 0,4% pour la population rurale). Les différents recensements confirment cette tendance à la baisse de la population rurale : 68,6% en 1966, 60 % en 1977, 50,3 % en 1987. Les estimations de l'Office National des Statistiques l'évalue à 39,2% en 2004 et à 37% en 2005, soit 12 millions

d'habitants, et l'Algérie rurale devrait représenter encore un peu plus du tiers de la population en 2010 selon les projections de la FAO qui formulent l'hypothèse (optimiste) que cette baisse se ralentira¹.

La tendance à « l'urbanisation » des populations rurales au niveau de villes ou d'agglomérations rurales et semi rurales s'explique par l'effet de plusieurs facteurs parmi lesquels l'accroissement des revenus, l'amélioration des conditions de vie, la réalisation d'infrastructures et d'équipements publics de base ainsi que le regroupement ces dernières années des populations des zones éparses, pour des raisons de sécurité.

1-2- Des situations différenciées selon les zones rurales:

L'évolution de la ruralité n'est pas homogène sur l'ensemble du territoire rural. Actuellement si 45 % de la population rurale vit dans des habitations éparses (5.419.525 habitants) et à plus de 55 % en habitat aggloméré (6.714.401 habitants) dans près de 3500 agglomérations rurales² et/ou semi rurales, cette distribution varie selon les 48 wilayas.

Des différenciations sont à retenir dans le processus à l'intérieur des régions mais aussi entre le monde rural et le monde urbain. La localisation géographique des communes rurales (979 sur un total de 1 541 soit 64 %) par grandes régions naturelles montre que le quart des

Communes rurales se situe dans les Hauts Plateaux, près des deux tiers (64%) dans le Nord et enfin, 11% des communes rurales sont localisées au Sud du pays.

1-3- Une urbanisation croissante au sein des zones rurales elles-mêmes :

Les flux migratoires qui se maintiennent sont moins déséquilibrés. Ils continuent de s'orienter vers les zones littorales et/ou autour de certains pôles urbains fortement attractifs au plan industriel et commercial.

¹ **Stratégie de développement rural en Algérie:** www.ressources.ciheam.org in options méditerranéennes, sér. A/N°71, 2006.

² Recensement RGPH de 1999 a identifié 3476 agglomérations rurales sur le 4055 agglomérations existantes.

Sur le plan historique, il faut rappeler que les mouvements de population et d'exode rural ont traduit dans un passé récent des progrès réels enregistrés dans la société algérienne.

En effet, l'indépendance algérienne a été accompagnée d'un très fort mouvement d'occupation des villes, car celle-ci exprimait symboliquement la reconquête d'un espace de souveraineté politique et la possibilité d'accès à des biens et services publics et privés qui étaient généralement le monopole des populations européennes.

Par ailleurs, les plans nationaux, les programmes spéciaux de développement et les projets industriels des années soixante-dix et début des années quatre-vingt de même que les réformes administratives et les changements sociaux qui les ont accompagnées, ont sensiblement contribué à l'érection de nombreuses petites et moyennes agglomérations urbaines à l'intérieur du pays, favorisant ainsi une meilleure répartition du progrès dans les zones rurales (désenclavement, électrification rurale, éducation, santé, emploi). Il faut également signaler la croissance de petites villes et/ou de gros bourgs ruraux dans des zones intérieures et sèches (steppe algérienne par exemple) et l'émergence de nouvelles logiques résidentielles.

On a vu apparaître en régions steppiques des systèmes de production bipolaires steppe/petites villes, qui révèlent de nouvelles stratégies chez les agro-pasteurs, très conscients de l'importance d'avoir un pied en ville où l'avenir de la steppe se décide : c'est le lieu du marché et des tractations, des artisans et des réparations, de l'école et du dispensaire, des services techniques. C'est le signe de rapports plus intenses entre rural et urbain qui ont favorisé le désenclavement de ces zones intérieures et ont contribué à l'intensification des activités et des échanges économiques entre ces petites villes et les Campagnes proches.

Le mouvement d'exode qui se poursuit aujourd'hui dans certaines wilayas exprime objectivement le fait que le processus de résorption des inégalités territoriales et socio-économiques n'a pu être soutenu dans la durée. Il contribue certainement à marginaliser sur le plan économique une partie des territoires, mais aussi des groupes de la société rurale comme les nomades,

les agro-pasteurs et enfin les agricultures paysannes et familiales.

2-Les niveaux de vie et les indicateurs du développement humain :

Le contexte social des régions rurales reste profondément marqué par la faiblesse de revenus agricoles, l'extension du chômage et de la pauvreté.

2-1- Une population jeune mais des perspectives d'emploi faibles:

Selon le recensement de 1999, les moins de 20 ans constituent plus de 51,5 % du total des ruraux et la tranche d'âge 20-29 ans représente plus de 36 % des actifs ruraux. Actuellement, le taux d'activité en milieu rural reste insuffisant au regard du nombre importants de jeunes en recherche d'insertion professionnelle.

En effet en milieu rural, le taux de chômage moyen, évalué à 25,1 %, touche majoritairement la population jeune, notamment la tranche des 20-29 ans qui représente à elle toute seule plus de la moitié (51,4 %) de tous les demandeurs d'emploi¹.

Le marché de l'emploi dans ces zones rurales se caractérise ainsi par la précarité de l'emploi, de mauvaises conditions de travail, l'absence de réglementations, de basses qualifications des employés, sans négliger la faiblesse dans le domaine des formations professionnelles.

2-2-Des investissements sociaux importants mais inégalement répartis :

Les politiques sociales suivies depuis l'indépendance ont, dans l'ensemble, permis une substantielle amélioration des principaux indicateurs de développement humain en valeur absolue, mais n'ont pas réussi à effacer les inégalités en valeur relative entre les catégories sociales, les régions, les secteurs d'activité et entre hommes et femmes. Le taux d'analphabétisme est ainsi tombé à 33,5 %, ceux de l'électrification rurale, de raccordement des agglomérations au réseau d'eau potable en zones rurales ont atteint respectivement à 95,5 % et 74 %.

¹ Options Méditerranéennes, sér. A/N° 71, 2006.

Les distances moyennes par rapport à l'école ou au centre de santé sont respectivement de plus de 1 km et de près de 16 km. Néanmoins, si au plan des équipements de base des zones rurales, statistiquement les ratios montrent une relative « bonne desserte », ils ne renseignent ni sur l'accessibilité, ni sur le fonctionnement réel des infrastructures, ni sur leur rôle dans le développement de ces zones.

Selon le Rapport National sur le Développement Humain (2000)¹ des difficultés subsistent, particulièrement dans les zones isolées et où la population est éparse : dans ces zones de peuplement épars, le taux de scolarisation (65 %) est bien en dessous des taux de scolarisation des zones agglomérées et chefs-lieux de wilaya (87 %). Le taux d'analphabétisme est également plus élevé dans les zones éparses (51,5 %) que dans les zones agglomérées secondaires (34,9 %).

Les facteurs de progrès ne se sont pas diffusés de manière continue et n'ont pas toujours profité de manière équitable à l'ensemble des populations rurales.

L'accessibilité aux services de base pour les populations dites éparses et le fonctionnement aléatoire des infrastructures ont alimenté un sentiment de marginalisation et d'exclusion des populations ces dernières années.

2-3- de fortes attentes en matière d'équipement socio-collectifs de base :

Des sondages d'opinion effectués auprès d'échantillons de ménages au niveau de différentes zones rurales sur les attentes des populations montrent que les routes, l'accès à l'eau potable et l'éclairage public sont retenus comme des priorités. La demande est également forte en matière d'infrastructures scolaires, de centres de santé et de logement (réhabilitation, relogement, aide à la construction)².

Les politiques sociales (filet social, aides au revenu et à l'emploi, assistance médicale gratuite) censées atténuer les effets du programme d'ajustement structurel et répondre à la

¹ La revue du CENEAP (2004), « **développement humain et pauvreté en milieu rural es** », n° 34, Collection des mutations du monde rural.

² La revue du CENEAP (2004), « **les attentes des populations rurales** », N° 32, collection les mutations du monde rural.

problématique de la pauvreté croissante se sont révélées insuffisantes, inadaptées et inefficaces en milieu rural.

Sur les 8 millions de personnes considérées comme pauvres au regard des indicateurs de pauvreté, la moitié vit en milieu rural (estimation de 1998). Selon cette étude, la commune pauvre est, généralement, située en milieu rural steppique, en zone de montagne ou des piémonts. Elle est de petite taille, dispose de peu de revenus propres, connaît les plus faibles taux de scolarisation des enfants et les plus forts taux d'analphabétisme des adultes¹.

Les interventions publiques multiples concernant les « territoires ruraux » ont été fondées par des visions du développement économique national considérant les espaces ruraux comme des espaces subsidiaires à la ville et ne requérant de ce fait que des actions s'inscrivant dans une logique visant à améliorer les conditions sociales des populations rurales (réalisation d'infrastructures sociales, d'équipements publics...).

2-L'importance des transports:

D'abord les transports font parti des infrastructures économiques, et sont classés parmi les équipements publics, à la troisième rubrique après les services publics tels que l'électricité, communication, eau courante, assainissement, enlèvement et évacuation des déchets solides et gaz) et travaux publics (routes, canaux d'irrigation et de drainage).en général les transports englobe les chemins de fer urbain et interurbain, transport urbain, ports et voies d'eau navigable et aéroports².

L'insuffisance des transports est, avec d'autres obstacles, un critère de sous -développement, de même les ratios rapportés aux données des transports (kilomètres de routes /km²,taux de motorisation et d'équipement des ménages...) Sont utilisés par certains auteurs pour mesurer et comparer le niveau de développement économique entre différents pays et différentes régions en l'occurrence les régions rurales et qui demeurent les mamelles des zones urbaines.

¹ La revue du CENEAP (2004), **développement humain et pauvreté en milieu rural**, N°34, collection les mutations du monde rural.

² Définition de la banque mondiale 1994.

Notre étude se penche sur la région steppique en particulier la wilaya de Naâma, un des territoires qui ont été depuis des dizaines d'années dédiés au pastoralisme selon un mode de gestion des parcours basé sur le nomadisme et la transhumance.

L'état actuel de la steppe dans la wilaya de Naâma montre une réduction drastique de la biomasse originelle. Cela est renforcé par l'accroissement démographique, l'accroissement des cheptels ainsi que par les changements dans les modes de gestion des espaces pastoraux.

Celle-ci doit s'articuler avec une conception régionalisée du développement et avec une politique d'aménagement du territoire ayant pour finalité la promotion de ses spécificités. L'infrastructure de transport est un élément fondamental de l'organisation de l'espace et de l'aménagement du territoire tel que Le transport rural et son impact sur les activités économiques et le développement de la région étudiée.

Notre objectif est de savoir si les avantages apportés par l'état dans le cadre du développement rural, sont bénéfiques pour la société et au bon déroulement de l'activité économique régionale et nationale ?

Les transports en milieu rural revêtent une importance certaine pour tout un pays qui cherche un développement aussi rapide que possible et régionalement équilibré.

L'absence ou l'insuffisance de moyens de transport, la médiocrité des pistes avec l'arrivée de la saison des pluies, la faible consistance du réseau routier bitumé et la négligence des travaux de réfection sur l'ensemble de l'infrastructure de transport, entraînent un accroissement des forces de frottement au développement rural et multiplient les problèmes sociaux de la population éparse en quête d'améliorer son niveau de vie, ce qui favorise l'exode rural.

3-développement rural et transports: le cas de la steppe algérienne

3-1- le nomadisme: mode de vie de la région de la steppe.

Il est évident qu'il y a interactions entre les sociétés et les paysages, aucun ne le nie, mais la question fondamentale qui se pose est celle de l'origine ou bien des facteurs qui sont derrière cette interaction, notamment quand elle perturbe l'équilibre

écologique d'une région. Les Hautes Plaines Sud-Oranaises représentent une région steppique à vocation pastorale et dont le milieu naturel est fragile. Ne permettant pas un peuplement dense, les caractéristiques biogéographiques de la steppe ont permis à l'homme de s'y adapter en adoptant le nomadisme comme mode de vie. Ce dernier est basé sur les déplacements saisonniers des hommes et des troupeaux entre le nord et le sud.

Cette forme d'adaptation de l'homme avec son milieu a engendré un certain équilibre écologique qui a duré des siècles. Actuellement, cet équilibre est rompu.

Le phénomène de désertification de la steppe ne cesse de s'étendre et tend à contrarier le processus de développement d'un espace longtemps marginalisé et défavorisé.

3-2-introduction des moyens de transport dans la région de la steppe :

Depuis l'ère coloniale, la steppe occidentale algérienne a subi continuellement des transformations, tant de son espace que de sa société. Ces transformations ont été déclenchées par la colonisation française dont les objectifs étaient liés au contrôle de la population nomade mais aussi à l'exploitation de ses ressources naturelles (bétail, alfa). Les principales conséquences de la politique coloniale étaient la déstructuration d'un mode de vie imposé par les caractéristiques biogéographiques de la région. L'espace naturel a été le premier à être touché par ces conséquences. De ce fait, la dégradation naturelle de la steppe n'était certes pas critique durant la période coloniale, mais cette dernière représente le responsable primordial et l'initiateur du déclenchement de la dégradation du milieu steppique par la déstructuration du nomadisme à des fins coloniales. Blocage des transhumances, introduction du camion, création de limites administratives, création de centres urbains, regroupement forcé des populations ont été les principaux outils utilisés par la colonisation pour concrétiser ses objectifs. Après l'indépendance, en ne faisant que prolonger les actions de la colonisation, en matière de cloisonnement de l'espace (Révolution agraire...), l'Etat a favorisé, voire renforcé le phénomène de désertification.

3-3-l'apport des nouveaux moyens de production en milieu steppique :

L'apport des nouveaux moyens de production à la pratique pastorale en milieu steppique algérien. En fait, on va essayer de montrer, comment la diffusion d'un moyen classique de transport, en l'occurrence le camion de type GAK, va entraîner des effets considérables dans la vie quotidienne de la steppe algérienne.

Trois questions majeures constituent les pistes d'analyses de notre approche. Nous nous interrogerons tout d'abord sur la pertinence de la mécanisation sur la vie de l'éleveur ; nous étudierons ensuite l'impact de la mécanisation sur les parcours ; nous aborderons enfin les effets du transport sur le développement rural plus précisément dans la région steppique de Naâma.

Depuis quelques décennies, divers facteurs ont profondément transformé les modes traditionnels d'utilisation de l'espace pastoral. La régression de la transhumance a commencé dès la colonisation, mais s'est singulièrement accélérée depuis les années 1970.

La progression des terres de cultures, avec fixation des familles, apparaît très vraisemblablement comme un facteur d'importance majeur depuis l'indépendance.

Les moyens offerts par le camion pour le transport de l'eau et pour l'exploitation des pâturages éloignés, permet à ces éleveurs d'occuper sans concurrence de vastes portions de la steppe dont l'usage était traditionnellement plus ou moins reconnu aux fractions auxquelles ils appartenaient. L'aachaba (transhumance entre le piémont saharien et les hautes terres) devient de plus en plus résiduelle, soumise à une réglementation extrêmement rigoureuse. Elle devient le fait de nomades mécanisés se transportant rapidement en camion vers les terres de pâturages.

L'acquisition du camion GAK par les ruraux depuis une vingtaine d'années a permis de stabiliser les éleveurs dans la région en facilitant la mobilité des hommes et des marchandises. Comme il s'agit d'un moyen très commode de par sa dimension (2,5 t) et son coût comparativement au Toyota ou à la semi-

remorque), le camion GAK va s'avérer parfaitement adapté aux besoins des différentes catégories d'éleveurs.

Le GAK joue un rôle central dans l'organisation et la tenue des marchés hebdomadaires (marché de Mecheria: plus de 7000 têtes d'ovins) : en sillonnant le territoire d'est en ouest et du nord au sud, le Camion a permis d'annihiler le rôle prépondérant des intermédiaires opérant au niveau des souks (khaldoun) (voir le tableau 1 sur les principales caractéristiques en annexe).

Malgré l'introduction de nouveaux camions tel que les Toyota, le GAK demeure le moyen de transport privilégié en raison de ses qualités d'adaptation en milieu steppique et la facilité d'entretien et de réparation des pièces usées.

D'après l'enquête (khaldoun 2000) souligne que 95% des éleveurs nomades dans la wilaya pastorale de Naâma possèdent au moins un camion. Seules quelques tentes nomadisent dans des zones dépourvues de pistes à peu près carrossable ne sont pas pourvus de camion.

Pour les centres, il est exceptionnel (notamment dans les zones steppiques) de trouver un campement sans camion. Ceci signifie que le parcours pratiqué ne peut subvenir aux besoins alimentaires des troupeaux pour la croissance et la production de viande. (voir tableau 02 Itinéraires des transhumants par camion GAK, Wilaya de Naâma).

Pour vérifier cet aspect, Benabdelli¹ a procédé à des mesures au niveau d'un espace similaire (espace steppique sud de Tlemcen).

Des évaluations de poids ont été faites à deux dates différentes, troisième semaine du mois de mai 1981 et première semaine du mois d'octobre 1981. En cinq mois, les moutons voient leur poids augmenter en moyenne de 1,3 kg en parcours libre et en steppe, alors qu'ils peuvent prendre jusqu'à 8 kg à l'engraissement. En outre, on notera que la steppe est moins "engraissante" que la forêt.² (ciheam-options méditerranéennes).

¹ Benabdeli K, 1983—Mise au point d'une méthodologie d'appréciation de la pression anthropozoogène sur la végétation dans la région de Telagh (Algérie occidentale), Thèse Doc.Sp. Aix Marseille III, p 188.

² Ciheam - options méditerranéennes.

Ainsi, le GAK s'impose comme moyen exogène dans la vie de l'éleveur et plus particulièrement en matière de transport de l'eau.

À défaut d'un système d'alimentation en eau adapté aux troupeaux, le camion devient indispensable, capable de parcourir parfois des distances supérieures à 100 km.

La mise en œuvre d'une infrastructure de mobilisation lourde au profit d'une population très mobile s'avère économiquement onéreuse.

Le recours à des moyens de transport traditionnels (âne, citernes tractées) est peu efficace face à la vulnérabilité des systèmes aquifères locaux.

Le GAK de par sa rapidité et son adaptation aux pistes de la steppe, s'est rapidement substitué aux moyens rudimentaires utilisés jusque là.

Parmi les facteurs favorisant l'utilisation du camion figure en premier lieu :

- 1- le tarissement des points d'eau ;
- 2- l'apparition de maladies à transmission hydrique très fréquentes au niveau des zones à forte concentration de population

Ainsi, l'activité pastorale ne doit sa survie qu'à un approvisionnement régulier en eau pour l'abreuvement du cheptel et des populations nomades.

Le coût du transport de l'eau est intégré à une somme de charges que le pasteur doit supporter pour maintenir son activité. Enfin, et pour répondre à la question "rupture ou continuité", il apparaît clairement que la transhumance vers le sud à la recherche de pâturage, persiste du fait des gros et moyens éleveurs dotés de moyen de transport.

Dans l'actuelle wilaya de Naâma (30 000 km²), la majorité des éleveurs sont mécanisés, Mobiles très bien organisés et détenant la majeure partie du troupeau de la région.

Le troupeau est élevé essentiellement en ville ou en périphérie, et part en transhumance quelques mois de l'année (pratique assez fréquente chez les propriétaires de troupeaux de

plus de 100 têtes). “Si auparavant, l’animal allait vers l’aliment, aujourd’hui c’est l’aliment qui va vers l’animal”.

En effet, la mécanisation a fondamentalement révolutionné les pratiques de la steppe et plus précisément la région Naâma par:

- une augmentation des performances du troupeau ;
- une désertisation des parcours par l’ouverture de pistes sillonnant la steppe. Les sillons de pneus quadrillent la région, tassent le sol et freinent la poussée de la végétation. Les livraisons permanentes et régulières d’aliments de bétail, surtout l’orge, facilitée par le Gak, ont eu des conséquences directes sur la perturbation des équilibres écologiques des pâturages. Ces conséquences s’expriment par des attitudes nouvelles des éleveurs, se traduisant par un désintérêt vis-à-vis des parcours. Les bêtes continuellement nourris à l’orge et donc affamées de fibres, broutent les plantes à leur passage ;
- une abolition de l’ancien droit arc et de la régulation sociale traditionnelle par les représentants coutumiers des familles et des groupes.

Conclusion

D’après l’analyse faite en haut, on peut conclure que le moyen de transport GAK joue un rôle primordial dans l’organisation et la tenue des souks hebdomadaires. En effet, ce dernier permet aux éleveurs de sillonner le territoire d’est en ouest et du nord au sud, permettant ainsi de réduire considérablement le rôle prépondérant des intermédiaires opérant au niveau des souks. Ces moyens de transport contribuent actuellement largement à la sauvegarde de l’activité pastorale : recherche rapide des pâturages, transport aisé des citernes pour l’abreuvement sans passer par les points d’eau, transport facile et rapide vers le Tell pour l’aachaba (mouvement de transhumance vers le nord).

Enfin, le transport rural a des effets positifs sur le plan économique et social, d’ailleurs il permet le maintien et le développement de l’activité pastorale et se répercute sur la performance des espèces animales, et par conséquent l’amélioration des conditions de vie des éleveurs (déplacements de l’homme, marchandises et des animaux).par contre,

négalement sur le plan écologique et environnemental surtout la dégradation du couvert végétal qui tend à se propager dans toute la région. Cette dégradation engendre automatiquement la désertification, plaidant ainsi en faveur de la théorie selon laquelle « le désert ne remonte pas du Sahara mais se forme sur place » (Callot, 1987).

Quoique les moyens de transport ont plusieurs effets positifs tant pour les zones rurales que urbaines mais contribuent à la dégradation biologique et écologique. Cette dernière reste en ce moment la préoccupation des pouvoirs publics qui cherche l'évolution de l'espace rural en préservant toutes les ressources naturelles.

La question de la politique de renouveau agricole et rural, et le déficit du renforcement durable de la sécurité alimentaire nationale prennent une large dimension par les pouvoirs publics algériens surtout qu'elle fait partie des objectifs du millénaire pour le développement (OMD).

L'Algérie comme d'autre pays de l'Afrique a élaboré une stratégie nationale de développement rural durable (SNDRD) sur un horizon décennal (2005-2015) et une politique de renouveau rural (PRR) qui définissent les grandes orientations des pouvoirs publics en direction des zones rurales algériennes qui s'articule autour de l'amélioration des conditions de vie des zones rurales en l'occurrence la steppe avec renforcement de la cohésion sociale (éducation, santé, logement...) et territoriale, protection de l'environnement et de la valorisation des patrimoines ruraux. De plus, elle vise la revitalisation des zones rurales et la valorisation des ressources naturelles tels que (eau, terres, ressources biologiques) dans une optique de développement soutenable.

BIBLIOGRAPHIE :*** ouvrages :**

- 1-Benabdeli K., 1983–Mise au point d’une méthodologie d’appréciation de la pression anthropozoogène sur la végétation dans la région de Telagh (Algérie occidentale)-Thèse Doc.Sp. Aix Marseille III.
- 2 - Benabdeli K., 1996 Aspects physionomico -structural et dynamique des écosystèmes forestiers face à la pression anthropozoogène dans les monts de Tlemcen et les monts de Dhaya (Algérie septentrionale occidentale) Thèse Doct. Etat en Biol. 2T. Univ. S.B.Abbès.
- 3 - Benabdeli K., 2002 –50 Connaissances pour préserver l’environnement. Fascicule. Ministère de l’aménagement du territoire et de l’environnement.
- 4 - Benabdeli K., 2005- Notes de cours de développement durable à l’usage des étudiants de 1^{ère} année post-graduation.
- 5 - Benslimane M : « *ressources hydriques et rôle du GAK* », réflexion d’expert, ANAT.
- 6 - Boudjadja A., 2002, la dégradation du milieu et l’usage de l’eau. Actes du séminaire le génie rural au service du développement local, université Saad Dahlab, Blida, 15-16 mai 2000.
- 7- Boudjadja A., 2004, élaboration du plan de gestion hydrologique d’oglat ed daïra, projet PNUD. Rapport de la direction générale des forêts, alger, www.naturevivante.org.
- 8 -Boukhobza M., 1976, « *Nomadisme et colonisation : analyse des mécanismes de déstructuration et de disparition de la société pastorale traditionnelle en Algérie* », Thèse de Troisième Cycle, Paris.
- 9 - Callot Y., 1987, Géomorphologie et paléo environnements de l’Atlas Saharien au Grand Erg Occidental. Dynamique éolienne et paléo lacs holocènes. Thèse de doctorat d’Etat, Université de Paris VI, 502 pages.
- 10 - Duvigneau G, « *le pastoralisme nomade existe-t-il encore ? Aménagement et du territoire, application en Algérie* » 1990-1992, Université de Nice Sophia-Antipolis.
- 11 - Hirschman, A. O. (1958), « *Stratégie du développement économique* », Les Editions Ouvrières, collection Economie et Humanisme, Paris.
- 12 - Hadeid M., 1998, « *Effets de la sédentarisation des nomades en zone éparsée, dans le renforcement de la désertification de la steppe sud-oranaise* », in Actes du Séminaire, « *Les zones arides :*

Rétrospectives, enjeux et stratégies », Adrar le 25, 26 et 27 avril 1998, Edition CRSTRA, Alger.

13- Hadeid M., 2006, « *Les mutations spatiales et sociales d'un espace à caractère steppique : le cas des Hautes Plaines sud-oranaises (Algérie)* », Thèse de Doctorat d'Etat en Géographie, Thèse soutenue dans le cadre de la co-tutelle entre l'Université d'Oran (Algérie) et l'Université de Franche-Comté (France), 506 pages.

***Revues :**

14 - Bedrani S., 1994, « *La place des zones steppiques dans la politique agricole algérienne* », *parallelo* 37, n° 16, pp. 43-52.

15 - Ministère de l'agriculture et de la révolution agraire, 1974, « *Statistiques agricoles* », numéro spécial consacré à la Steppe algérienne, n° 14, 383 pages.

16 - Montchaussé G., 1977, « *La steppe algérienne : Causes et effets d'une désertisation* », in *Peuples méditerranéens*, octobre-décembre, n° 1, Paris, Editions Anthropos, pp. 123-151.

***Sites d'internet :**

17 - Mohamed Hadeid, « *Approche anthropique du phénomène de désertification dans un espace steppique : le cas des hautes plaines occidentales algériennes.* », *VertigO - la revue électronique en sciences de l'environnement*/volume 08/numero 1/avril 2008

www.vertigo.revues.org

18 - Bessaoud Omar : « la stratégie de développement rural en algérie », in www.ressources.ciheam.org

19 - Khaldoun Abderrahmane : [http :om.ciheam.org/PDF/a39](http://om.ciheam.org/PDF/a39).

ANNEXES :

- Options Méditerranéennes, 88 Sér. A / n°71, 2006

- Le Système d'Aide à la Décision pour le Développement Rural « SADDR »

1994 OMC: Accords de Marrakech - Ouverture de l'agriculture aux marchés mondiaux.

- NEPAD/ L'impulsion d'un nouveau type de partenariat SUDSUDet SUD-NORD favorisant le développement durable, labonne gouvernance des territoires

- Elargissement du PNDA à la dimension rurale : PNDAR

- Signature de l'accord d'Association avec l'UE-2003 • OMC : Doha - Mesures particulières en faveur des développements agricole et rural des pays en voie de développement Nouvelle politique agricole commune de l'UE (entrée en vigueur 2006/2013) :

1er pilier: production agricole et organisation de marchés

2ème pilier: développement rural - environnement

- Lancement de la mise en oeuvre de la Stratégie Nationale de Développement Rural Durable 2005
- Formalisation de la Politique de Renouveau Rural et consolidation de la mise en oeuvre de la Stratégie Nationale de Développement Rural Durable (2005-2015).

Tableaux :**1-Les principales caractéristiques du camion GAK**

Marque	Tonnage	Type	Places autorisées	Carburant	Vitesse maximum	Moteur
Berliet, 2types	5,5 t	30 et 60	2 à 3 places	Gazole	100 km/h	13 CV
	2,5 t	benne ou plateau				

Source: Direction des transports, Wilaya de Nâama.

2-Itinéraires des transhumants par camion GAK, Wilaya de Naâma

	Période hivernale	Période estivale
Asla-boussemghoun	Asla-ain ouarka-teniet djemel-teniet ezzeboudj-lohat el hadjar-el Hamada-ain soum-djebel aimeur-ouled namous- Hamada – Bousmeghoun.	- Asla - Nâama - Mekmen Benamar, El Aricha –sebdou-Tlemcen - Asla – naama-mecheria-Bougtoob Kheiter - Sidi Bel Abbes
Djenien bourezg	Hadjret Domis - Sidi Benaissa - Nif Rih-chebket el Beida - Saf Saf - Hamada – Boukouba 100% des effectifs nomades de Ouled Goutaib	Bouzg - Domis - Daïet El Kerch - Oglat - Founassa - Ben Ikhrou - Djebel Tachtouft. 100% des effectifs nomades des Ouled Abdallah
Tiout	Tiout - Oued Namous – Benoud 50% des effectifs	Restreint vers Nâama 20% des effectifs
Ain bekhilil	90% des effectifs	
El Biodh	El Biodh - Ain Ouraka, El Abiodh Sidi Cheikh - Benoud ,El Biodh , Arbaouet, Oued Namous. El Biodh, Ain Sefra, Beniounif 40% des effectifs nomades de Rezaina Gheraba transportant	El biodh-Telagh - Bel Abbes - Saida

SARI Zahira,

Développement rural et infrastructures...

	2000 têtes	
Mecheria-naama	Deghaima (Pays du Remt, Benoud, Hmada) 100% des Ouled Ziad Certains petits éleveurs louent des GAK pour transporter Leur cheptel de Nâama vers Hmada Bet Touadjine pour Déplacement vers les plaines de Mascara, éviter l'engraissement, le coût de transport est de 5000DA.	Bel Abbes, s'installant près des points d'eau et des routes nationales pour faciliter l'alimentation du cheptel. Déplacement vers les plaines de Mascara, ou l'héctare est loué 600-700DA pendant 4mois

Source :

ciheam-options,

méditerranéennes

Intelligence Economique et Management de l'Entreprise

Dr. SLIMANI Hamid¹
Pr. YUCEFI Rachid²

Résumé:

L'ère actuelle se caractérise par la mondialisation des économies et la globalisation des entreprises, et par voie de conséquence l'accentuation de la concurrence. Et l'entreprise, face à cet état de fait et pour assurer sa pérennité est amenée à se doter d'un véritable savoir-faire transdisciplinaire, utile pour toutes les parties prenantes, pour l'action managériale. C'est ce que nous pouvons appeler l'Intelligence Economique.

La mise en place de ce système d'intelligence économique crée un changement au sein de l'entreprise. Ce changement concerne la structure, le management de l'entreprise. Car, l'intelligence économique s'appuie sur le partage de l'information, le travail en réseau et la transversalité, elle bouleverse les structures hiérarchiques et replace l'homme au centre des organisations.

D'ailleurs, la réussite d'un projet d'intelligence économique passe par la mobilisation de plusieurs expertises au-delà des compétences techniques. Et elle nécessite une approche intégrée dont la conduite du changement constitue une des composantes essentielles.

Bref, au-delà des techniques, l'intelligence économique stimule un état d'esprit qui appelle une nouvelle culture managériale et d'apprentissage organisationnel.

Mots clés: Intelligence Economique, Management de l'entreprise, Système d'information, Savoir-faire, Apprentissage.

Abstract:

The current era is characterized by the globalization of economies and businesses, and in consequence to the steepening of the competition. In this context and in order to ensure its sustainability, the company is required to establish a real transdisciplinary know how which is useful to all stakeholders and to managerial action. That is what we can call Economic Intelligence.

The establishment of a system of economic intelligence creates a change within the company. The change relates to the structure and

¹ Enseignant-Chercheur, FSJES de Fès, hamidslimani@yahoo.fr

² Enseignant-Chercheur, FSECG de Mostaganem, youcefi20022002@yahoo.fr

the management of the firm. Since economic intelligence is based on the sharing of information, working on the network and transversality, it disrupts the hierarchical structures and replaces man at the center of the organizations.

Furthermore, the success of a project of economic intelligence project involves the mobilization of several expertises beyond technical skills. It requires an integrated approach including management process as an essential component.

Beyond techniques, economic intelligence stimulates a state of mind which calls for a new culture of managerial and organizational learning.

Keywords: Economic Intelligence, Management of the Enterprise, A system of Information, Know-how, Learning.

Introduction

Une entreprise intelligente est une entreprise qui sait créer et partager équitablement la valeur entre les parties prenantes et les collaborateurs d'une façon durable et ceci en sachant interpréter et intégrer le changement, et en s'adaptant aux mutations économiques, culturelles, sociales et environnementales.

L'intelligence économique est l'ensemble des activités coordonnées de collecte, de traitement (d'analyse), de diffusion et de protection de l'information utile aux acteurs économiques, obtenue légalement. On peut y ajouter les actions d'influence et de notoriété. Elle se distingue de l'espionnage économique et/ou industriel, car elle se développe ouvertement et utilise uniquement des sources ouvertes et des moyens légaux.

La plupart des professionnels du secteur la conçoivent dans un esprit d'éthique et de déontologie. Ils s'engagent souvent à respecter une charte dans ce domaine. Elle peut être complétée par d'autres « intelligences », comme l'intelligence sociale qui organise la mutualisation de l'information dans un but de performance collective des différents acteurs économiques.

Les spécialistes du domaine résument l'intelligence économique en un triptyque: veille (acquérir l'information stratégique pertinente), protection des informations (ne pas laisser connaître ses informations sensibles), aide à la décision (analyse, cartographie décisionnelle), et influence (propager une

information ou des normes de comportement et d'interprétation qui favorisent sa stratégie). L'entreprise se trouve certes impactée quand elle met en place un système d'intelligence économique en son sein.

L'objet de notre communication est de mettre en évidence cet impact sur la structure et le management de l'entreprise sur la base des questions suivantes:

- En quoi consiste l'intelligence économique ?
- Quelle est sa démarche et quels sont ses fondements?
- Quels sont les modèles de l'intelligence économique ?
- Comment l'intelligence économique affecte-t-elle le management de l'entreprise ?

Et pour répondre à notre problématique, nous allons approcher, dans un premier temps, le concept « Intelligence Economique », pour en analyser, dans un second temps, l'impact sur l'entreprise et sur son management.

1- L'intelligence économique: un concept, des fondements et une démarche

1.1- Le concept d'Intelligence Economique

1.1.1- Emergence d'un concept

Pour cerner son concept, revenons à l'origine étymologique du terme intelligence qui est la somme de deux mots latins : INTUS et LEGERE. Le premier mot, intus, est un adverbe qui signifie " au-dedans, de l'intérieur ", le dedans non visible des âmes et le dedans visible des choses. Le second mot, legere, est un verbe qui possède deux familles de sens: dans la première famille: le sens général est "lire, lire un texte", dans la seconde famille: le sens premier est "ramasser, recueillir, récolter", le sens second est "filer, enrouler parfois tisser ensemble", le sens troisième est "enlever, voler, ramasser en dérobant", le sens quatrième est " parcourir, traverser, longer, côtoyer" et enfin le cinquième sens est "choisir, dresser la liste, nommer, recruter".

Le concept d'intelligence économique, en tant qu'axe de recherche, est d'origine anglo-saxonne. Il est dérivé de « competitive intelligence » ou « business intelligence ». Les premières études sur l'intelligence économique ont été réalisées par les pionniers Anguilar (Anguilar F-G. 1967) et Keegan (Keegan W-J. 1968).

L'intelligence économique s'est imposée rapidement dans les plus grandes entreprises à travers le monde, mais, à peine a trouvé sa place dans les PME où le concept est souvent perçu, à tort, comme abstrait et inaccessible.

Le concept a commencé à être évoqué en France grâce aux travaux de Lesca et Martin: « Ecoute prospective de l'environnement » (Lesca H. et Martin Y. 1991). Mais ce n'est qu'en 1994, que le terme intelligence économique apparaît de manière claire dans le rapport « Intelligence économique et stratégies d'entreprises », élaboré par une commission dirigée par Henri Martes, dans le sens de rentabilité.

L'émergence de ce concept, sous sa forme relativement développée a été le résultat de plusieurs évolutions majeures qu'a connues le contexte économique mondial.

- La première évolution est la mondialisation des échanges qui a placé les entreprises dans une situation de concurrence internationale accrue, contexte souvent qualifié de guerre économique ;

- La seconde vient du développement exponentiel des technologies de l'information et de la communication et de l'émergence de l'ère numérique. L'information est devenue plus abondante, plus accessible et aussi une matière première stratégique que les entreprises doivent savoir maîtriser pour en tirer un avantage concurrentiel;

- L'ouverture généralisée des marchés à l'échelle planétaire, le rattrapage engagé par les pays émergents a fait apparaître de nouveaux concurrents au stade de la recherche et de l'innovation technologique.

Devant cet état de fait, l'information sous une certaine forme est devenue un élément stratégique de l'entreprise. D'ailleurs, depuis l'antiquité, la démarche, la consignation et l'exploitation de l'information sous forme de récits de voyage sont d'une grande importance pour les entreprises et les gouvernements.

1.1.2- Définitions:

L'intelligence économique est définie par la Commissariat Général du Plan de la France comme étant « l'ensemble des actions coordonnées de recherche, de traitement et de diffusion

(en vue de son exploitation) de l'information utile aux acteurs économiques.... L'information utile est celle dont ont besoin les différents niveaux de décision stratégique de l'entreprise ou de la collectivité, pour élaborer et mettre en œuvre de façon cohérente la stratégie et les tactiques nécessaires à l'atteinte des objectifs définis par l'entreprise dans le but d'améliorer sa position dans son environnement concurrentiel » (Commissariat Général du Plan. 1994).

A partir de cette définition on peut dire que l'intelligence économique est bien différentes des concepts qui lui sont voisins : documentation, information et veille technologique. Car l'importance est donnée beaucoup plus à l'utilisation de l'information et l'accent est mis sur le traitement et la personnalisation de ladite information.

La veille se définit comme la collecte d'informations en vue de leur analyse et de leur diffusion au sein de l'entreprise. Il s'agit de recueillir de l'information « blanche » pour la mettre à disposition de l'ensemble des décideurs de l'organisation. L'information « blanche » est toute information publique et accessible, ne faisant l'objet d'aucune sécurisation particulière. Celle-ci se distingue de l'information « grise » qui ne fait pas l'objet de publicité et que l'on trouve de manière indirecte ou détournée mais légale. Par contre l'information « noire » fait l'objet d'une haute sécurisation et relève de l'espionnage industriel.

Mais l'intelligence économique va bien au-delà de ce premier savoir-faire analytique. Car elle suppose en outre la mise en place d'un processus de gestion et de protection de l'information et l'élaboration des stratégies d'influence. La gestion de l'information-organisation de la rareté de l'information, orientation du sens de l'information, travail d'influence... illustre le caractère offensif de la démarche d'intelligence économique alors que la protection du patrimoine informationnel, le processus de sécurité économique et l'élaboration des stratégies constituent la face défensive de cette même démarche.

La définition de l'intelligence économique met l'accent sur deux approches: l'approche Etatique (collectivités, agences

gouvernementales) et l'approche managériale. Car, elle vient en aide aux entreprises et renforce le rôle des structures de l'Etat. La première est ultra-médiatisée et considère le problème de l'intelligence économique à un niveau interétatique en pointant du doigt les risques liés à l'hyper-compétition globale pour les entreprises du territoire qui seraient démunies sans un Etat fort, protecteur, et offensif sur les marchés mondiaux¹.

La seconde reconnaît l'importance stratégique de l'information mais, dans un esprit plus libéral, cherche à amener les entreprises à se doter elles-mêmes d'un système d'intelligence économique efficace. Pour ce faire, elle préconise d'organiser au niveau managérial les dispositifs de veille, le partage de l'information et des connaissances, ainsi que les pratiques d'influence.

Le dénominateur commun entre les deux approches c'est bel et bien la figure de « l'espion » que l'on exhibe goulument dans les médias.

D'ailleurs le rapport du député Carayon, consacré à l'intelligence économique en 2003 souligne trois objectifs auxquels doivent coopérer l'Etat et les entreprises en la matière:

- La maîtrise du patrimoine scientifique et technologique à protéger en priorité, ce qui suppose donc des hiérarchies stratégiques;

- La détection des menaces et des opportunités par l'acquisition de l'information utile;

- Des politiques d'influence au service de l'intérêt national et/ou de l'entreprise.

Depuis, de nombreuses affaires qui ont défrayé l'actualité n'ont cessé de mettre l'intelligence économique sur le devant de la scène, qu'il s'agisse de déstabilisation d'entreprises ou des débats sur le patriotisme économique.

Par ailleurs, le concept d'intelligence économique peut trouver ses fondements dans la philosophie : le milieu, l'interprétation et le pragmatisme. En effet, au premier concept philosophique correspond l'environnement, l'une des fonctions de l'intelligence économique est la surveillance de

¹ Et ce par la participation à l'élaboration des normes mondiales, mise à la disposition des services de renseignement pour l'information économique, lois protectionnistes.

l'environnement¹. Le concept de milieu permet de penser une relation dynamique, signifiante et active que suppose le processus d'intelligence économique. Dans la mesure où il n'y pas de connaissance au sens de l'adéquation entre un sujet et une réalité, l'intelligence économique préconise l'analyse et l'interprétation², présupposant par là que rien ne soit donné comme tel. Le troisième concept³ veut dire qu'une information utile permet une action⁴.

1.2-Les fondements et les modèles de l'intelligence économique

1.2.1- Les fondements

Avec l'effondrement du bloc communiste et la fin de l'affrontement entre les deux entités idéologiques dominantes on a vécu l'avènement d'une nouvelle géographie économique marquée par la mondialisation et la pression concurrentielle internationale⁵. Le premier fondement de l'intelligence économique trouve donc son origine dans la mondialisation des économies, la globalisation des marchés et l'émergence d'un contexte d'affrontements entre les blocs économiques régionaux et les firmes transnationales (Commissariat Général du Plan. 1994).

Dans la mesure où on est passé d'une économie de production à celle de marché, un durcissement de la concurrence a caractérisé la scène économique internationale et les entreprises sont de plus en plus à la recherche de la valeur au-delà de leurs frontières.

La « révolution » a envahi les systèmes d'information dans les entreprises. Cette révolution concerne deux volets : (i)

¹ En étudiant l'histoire de la notion de « milieu » dans la science du vivant, Georges Canguilhem apporte ici un éclairage essentiel pour aborder le rapport qu'entretient une entreprise vis-à-vis de son environnement économique.

² La pensée nietzschéenne peut être précieuse pour appuyer cette idée de manière conceptuelle

³ Le pragmatisme c'est l'attitude philosophique qui consiste à s'interroger sur les choses à l'aune de leurs potentialités pratiques

⁴ Si elle ne le permet pas, cela signifie soit qu'elle demande encore une phase d'analyse, soit qu'elle doit être abandonnée.

⁵ Désormais, les relations de coopération-concurrence se développent entre les nations, les blocs économiques (ALENA, Union européenne, Asie du Sud-Est), les régions et les entreprises au rythme de logiques complexes et parfois contradictoires.

Les technologies de l'information et de la communication, dans ce sens, l'informatique, l'électronique et les télécommunications permettent aujourd'hui l'accès facile à des milliards de données, tout en diminuant le coût de l'information ; et (ii) Les systèmes d'information, il s'agit de l'organe central de toute organisation, car en diffusant l'information, c'est le support de toutes les décisions et qui intègre une fonction décisionnelle qui automatise le processus de recherche de l'information et la mise en forme des données nécessaires à la prise de décision.

Un autre élément mérite d'être évoqué à l'heure actuelle, dans le cadre des fondements de l'intelligence économique. Il s'agit de la crise économique et financière mondiale. Dans cet état de fait, il faut ne pas se décourager et se convaincre que c'est le « meilleur » moment pour se lancer dans une démarche d'intelligence économique pour favoriser le développement de son entreprise.

L'émergence de l'intelligence économique accompagne donc la convergence des situations nouvelles de guerre économique et d'explosion de l'information et des systèmes d'information. Et l'information est devenue une ressource stratégique pour les acteurs publics et privés. La difficulté n'est plus de l'obtenir, mais de la gérer et de la protéger car ce sont ces deux dimensions qui en font un avantage compétitif et qui font de l'intelligence économique un outil stratégique indispensable¹.

1.2.2- Les modèles de l'intelligence économique

* Le Royaume-Uni, misant sur l'importance de l'information comme outil stratégique, est considéré comme l'un des précurseurs de l'intelligence économique. Le système britannique a mis à contribution les services de renseignement, les banques et établissements financiers, les entreprises multinationales, les cabinets d'études, le secteur industriel, les

¹ L'intelligence économique devient un outil à part entière de connaissance et de compréhension permanente des réalités des marchés, des techniques et des modes de pensée des concurrents, de leur culture, de leurs intentions et capacités à les mettre en œuvre. Elle se définit alors comme l'ensemble des actions coordonnées de recherche, de traitement, de distribution et de protection de l'information utile aux acteurs économiques, obtenue légalement

agences gouvernementales et les missions diplomatiques pour la promotion de son économie nationale.

.* Au Japon, des secteurs de l'industrie sont en train de passer de l'imitation à l'innovation par l'intégration de l'intelligence économique et concurrentielle dans le dispositif de recherche-développement et dans la conquête de parts de marché à l'extérieur. Son système d'intelligence économique est marqué par la grande importance accordée à l'information comme arme stratégique et ressource collective qui se matérialise par le volume d'investissement dans ce secteur (Ribault T. 1994).

Environ 1,5 % du chiffre d'affaire des entreprises est investi dans les dépenses d'intelligence économique. De même, la synergie entre l'Etat, les entreprises publiques et privées, le commerce et l'université renforce la capacité d'accès et d'exploitation de la connaissance et du savoir. Agissant de manière concertée, les acteurs de ce système sont : les agences gouvernementales, le ministère japonais du commerce et de l'industrie, l'organisation japonaise du commerce extérieur, les banques, les agences de publicité et la grande industrie. Le système japonais s'appuie aussi sur une tradition de personnel bien formé, agressif et respectant la discipline d'équipe.

* En Allemagne, il existe un principe de centres de décision et un réseau national de décideurs adossé sur un esprit de discipline et un capital technique. Ceci peut s'expliquer par l'importance qu'ils accordent au sentiment collectif de patriotisme économique. Et Les flux d'information convergent vers un centre, maillage d'intérêts qui associe les banques, les grands groupes industriels, les sociétés d'assurance et la fondation nationale de la science.

* En Suède, la symbiose entre les entreprises et l'administration est illustrée par des réunions au niveau national, dont l'objectif vise à élaborer une stratégie de renseignement économique ouvert, au service de la performance de l'économie suédoise.

* Aux Etats-Unis, le système d'intelligence économique est marqué par la dispersion des dispositifs individualisés avec des ressources mondiales. Ses acteurs qui assurent un grand marché de professionnels de l'information au profit des entreprises sont: l'office gouvernemental chargé des publications officielles, la

bibliothèque du Congrès, le département de la défense, la National Aeronautics and Space Administration (NASA) et l'Agence chargée de la protection de l'environnement. Le réseau ainsi constitué permet de: (i) Faciliter à tous l'accès à l'information sur des actions économiques d'intérêt national; (ii) Renforcer l'intégration des minorités ethniques; (iii) Réduire le gaspillage des ressources pour la maîtrise des technologies de l'information; et de (iv) Repenser la protection de la chaîne nationale de l'information.

* Le système français comporte deux sous-systèmes : celui du gouvernement et celui des firmes, avec prédominance du premier. Le système français, fortement cloisonné et individualisé, met l'accent sur plusieurs axes : (i) Diffuser la pratique de l'intelligence économique dans l'entreprise; (ii) Optimiser les flux d'informations entre le secteur public et le secteur privé; (iii) Concevoir les banques de données en fonction des besoins de l'utilisateur; (iv) Mobiliser le monde de l'éducation et de la formation du personnel; (v) Mettre en place des agences régionales d'information scientifique et technique; et (vi) Mettre en place des mécanismes internationaux de coopération tels que la Francophonie qui, au-delà du dialogue des cultures, constituent également un instrument au service de la compétitivité des entreprises françaises.

Depuis le début de ce millénaire, on constate une évolution dans le dispositif d'intelligence nationale de la France, avec une cohabitation des dispositifs des grandes entreprises privées et des multinationales et ceux du secteur public.

* L'expérience Russe en matière d'intelligence économique a commencé avec le passage de la Russie vers l'économie de marché. La Russie a redéployé ses activités de collecte et de traitement de l'intelligence au service des entreprises. Selon Alexi Olgov¹: « on a besoin de nous pour défendre la démocratie [...] les temps ont changé et nous assumons de nouveaux rôles dans de nouvelles conditions. Par exemple, nous collectons de l'intelligence économique que nous pouvons vendre aux entreprises russes pour leur éviter d'être chaperonnées par des partenaires commerciaux étrangers ».

¹ Porte-parole du Service de Renseignements Russe.

* En Afrique de l'Ouest, vers les années 70 du siècle dernier a émergé un dispositif d'information économique. Les Etats africains, en partenariat avec les entreprises et les chambres de commerce, attachent de plus en plus de l'importance à ce concept d'intelligence économique, en suscitant l'acquisition d'informations technologiques et économiques, en étant de plus en plus présent dans les manifestations (foires, expositions, colloques scientifiques, etc.), et en faisant en sorte que les informations puissent servir au développement des entreprises et des pays.

Ainsi, L'intelligence économique est une pratique à l'échelle mondiale avec le soutien des services de renseignements des Etats et un des instruments, mis en œuvre par les entreprises avec le concours de l'Etat et des collectivités locales, organisés en réseau interne et externe pour capter le maximum d'informations scientifique, technique, économique destinées à alimenter le processus décisionnel des acteurs économiques. Les acteurs économiques se concertent en permanence et coordonnent leurs activités dans les pays comme l'Allemagne, la France et le Japon et pratiquent le principe de mutualité pour partager les informations stratégiques. Dans les pays comme la France et les Etats-Unis, on observe une cohabitation des démarches (systèmes d'intelligence économique d'entreprise et dispositifs d'intelligence économique d'Etat). Dans tous les pays, des actions de lobbying et d'influence sont mises en œuvre pour transformer l'intelligence économique en décision (Niang T. 2011).

1.3- La démarche

L'intelligence économique se compose de trois volets :

Le premier concerne le traitement de l'information. Cela consiste à recueillir les informations nécessaires, à les trier et à les valider. En d'autres termes, ce premier volet consiste à avoir l'information pertinente sur ses concurrents, sur les règles et les normes et d'une manière générale sur tout son environnement extérieur international.

Par rapport à la vision technique du renseignement, l'analyse des informations, leur structuration, leur déclinaison en stratégie et la mise en œuvre des actions sont plus élaborées et

beaucoup plus réparties dans l'organisation. Ainsi, les axes d'effort en action sont alors :

- Recherche et recueil des informations et de connaissances clés;
- Traitement et interprétation des données recueillies;
- Formulation des raisonnements stratégiques ;
- Mise en œuvre des actions et animation des réseaux;
- Évaluation des effets et mutualisation des pratiques.

Chacune de ces étapes devrait, dans l'absolu, faire l'objet d'une approche spécifique d'intelligence économique.

Le deuxième volet consiste à se sécuriser au niveau matériel mais surtout au niveau immatériel, c'est-à-dire à avoir la capacité d'anticiper les risques et les problèmes qui se rattachent notamment à la propriété intellectuelle, aux attaques sur son image ou sur son capital. Ce deuxième volet accorde une grande importance à la sécurisation des actifs immatériels.

Le troisième volet consiste à savoir influencer et argumenter, convaincre, négocier, faire du lobbying professionnel, mais également à savoir exercer l'influence normative en anticipant les règles et les normes internationales et en participant éventuellement à leur élaboration.

À la différence de l'information qui fait l'objet de la veille ou de la protection du patrimoine informationnel et qui a besoin d'être vraie pour être utile, l'information dont traite l'influence est un objet de croyance. Ce qui importe, ce n'est pas qu'elle soit conforme à la réalité mais que beaucoup y adhèrent (ou du moins, ceux que l'on désire influencer, comme le législateur ou le dirigeant dans le cas du lobbying).

L'intelligence économique a donné naissance à une déclinaison particulière qui est l'intelligence économique territoriale, qui permet d'organiser en un système faisant sens, et en une stratégie cohérente au service de la croissance et de l'emploi, les actions variées d'aménagement du territoire, de politique industrielle et de développement économique en général qui sont menées à l'échelon central et local avec un déficit de coordination. Par conséquent, on peut définir l'intelligence territoriale comme étant la valorisation, la coordination et la protection des atouts économiques et savoir-faire industriel et technologique des territoires et de leur tissu de

PME-PMI, afin de les transformer en avantages comparés décisifs dans la compétition commerciale régionale et mondiale.

De quoi est constituée concrètement l'intelligence territoriale ? Elle se compose en fait de quatre types d'actions s'agréant en un dispositif unifié et coordonné.

La première est l'intelligence économique territoriale, élaboration de stratégies concertées de développement économique et technologique pour les territoires, en s'appuyant sur les pôles de compétitivité qui sont l'exemple emblématique de ces schémas de développement stratégiques des régions. Ils reposent sur le repérage des spécialités locales, des savoir-faire et des filières d'excellence locale et leur mise en valeur via des réseaux organisés de travail et d'échanges d'informations.

Il s'agit en somme de créer une dynamique régionale de coopération, en favorisant le regroupement des services de l'État et des collectivités territoriales, des entreprises (notamment les PME-PMI), des universités et des centres de recherche autour de projets stratégiques communs.

La deuxième consiste en la définition et la préservation d'un périmètre économique stratégique, c'est-à-dire d'un ensemble d'entreprises œuvrant dans le domaine des technologies sensibles et qu'il convient de protéger pour des raisons d'intérêt national ou régional de conquête de positions privilégiées sur les marchés hautement rentables des hautes technologies duales.

La troisième est la constitution de réseaux d'experts et de décideurs, inter- entreprises et inter- administrations, mais aussi entre l'État, les entreprises, les universités et les différents acteurs du développement économique et social local.

La quatrième est la sensibilisation et la formation à l'intelligence économique, car cette action est indispensable à la construction de la compétitivité durable des entreprises.

Ainsi, malgré tout et quelque soit la qualité du système d'information de l'entreprise, l'information n'a aucun sens en elle-même, ce sont les hommes avec leurs connaissances qui lui donnent du sens par leur interprétation. L'intelligence économique nécessite donc avant tout une coopération entre les

acteurs de l'organisation et donc une certaine culture managériale.

2- L'intelligence économique au service du management de l'entreprise

2.1- L'intelligence économique: processus de création de la connaissance au profit de l'entreprise

La force du processus d'intelligence économique par rapport au projet est qu'il apporte des réponses concrètes à des questions d'entreprises face à une problématique (analyse de l'information, apport de l'information dans un projet, mise en réseau d'une équipe ou d'une structure ...etc.). Il oblige à décrire de manière précise les diverses étapes de l'intelligence économique et les interconnexions entre les métiers (veilles, sécurité, influence, formation). La rédaction de procédures, en sus des processus eux-mêmes, favorise la capitalisation des bonnes pratiques en même temps qu'elle empêche toute déperdition d'information ou de connaissances.

Nous insistons sur le passage du modèle au processus qui met l'accent sur le processus de changement. Il déplace les efforts des acteurs de la conception du modèle vers la conception du processus. Plutôt que de proposer un modèle détaillé de la future organisation de l'entreprise, il identifie les nouveaux enjeux auxquels la nouvelle organisation doit faire face et fournit aux acteurs une méthodologie d'analyse et de traitement de ceux-ci. Le centrage sur les objectifs, associé à la formalisation des stratégies et à l'utilisation de critères d'évaluation explicites, au cours d'un processus qui favorise la communication et la confrontation des points de vue, permet à un maximum d'acteurs d'influer sur le design de cette organisation. La recherche d'une cohérence d'ensemble procède d'une série d'ajustements successifs, de l'accession progressive à une compréhension globale des enjeux auxquels l'institution est confrontée. Ce qui importe, c'est la dynamique, le mouvement, la convergence progressive, l'association du plus grand nombre au processus d'adaptation. Le risque de perdre en cohérence, du fait de l'absence d'une vision globale préalable à toute prise de décision, est considéré comme relativement négligeable par rapport à l'avantage qui naît de l'orientation, de l'énergie des

acteurs vers des buts communs quoique partiels. Cette conception du changement s'inspire fondamentalement des voies ouvertes par les théoriciens et les praticiens du développement organisationnel. Elle privilégie les phénomènes d'apprentissage, octroie du temps pour changer et permet un engagement progressif des acteurs. L'organisation se construit autour des plans d'actions et des synergies qu'ils requièrent.

L'intelligence économique comprend les tâches suivantes :

- **Recherche et recueil des informations et des connaissances clés:** Il s'agit de manipuler la veille, la recherche documentaire, et l'investigation (sources humaines).
- **Traitement et interprétation des données recueillies :** C'est le fait de mener des entretiens des bases de données et de savoirs, de faire l'administration de données, l'analyse, la synthèse et la construction de schémas interprétatifs et de modèles mentaux.
- **Formulation des raisonnements stratégiques :** C'est le fait d'élaborer une stratégie d'innovation, d'anticiper et maîtriser les risques et d'évaluer les effets des décisions à prendre.
- **Mise en œuvre des actions et animation des réseaux :** Elle concerne l'animation de réseaux d'influence, le déploiement préventif ou curatif des actions offensives ou défensives, la préparation et la communication sur les valeurs.
- **Évaluation des effets et mutualisation des pratiques:** En fin de processus, on a à faire l'étude d'impact, une rétro-veille sur les processus et l'audit d'intelligence économique, et à échanger des pratiques et des savoirs.

Le recueil des informations est l'objet du processus de veille (passif) ou de renseignement (actif), qui est une recherche proactive d'informations. Ces informations sont : (i) Soit orales obtenues par relations humaines (HUMINT en langage de renseignement) ; (ii) Soit écrites recueillies par un processus d'intelligence des sources ouvertes (OSINT) et de recherche d'information sur le Web à l'aide de moteurs de recherche.

Le processus d'intelligence fait appel à des qualités de discernement ou d'intuition de la part des veilleurs et des experts, dans la perception de l'environnement. L'intuition est une prise de conscience immédiate et individuelle. Elle peut conduire à des erreurs d'appréciation. Il faut donc vérifier les informations à partir de plusieurs sources, et discerner par perception précoce quelles sont les informations justes, utiles, dont on pourra faire le meilleur usage, en fonction de la réglementation par exemple, ou du contexte.

La veille passe aujourd'hui par l'utilisation sur le Web de moteurs de recherche très sophistiqués, dont les performances dépendent des caractéristiques techniques : recherches plein texte, ou, de plus en plus, recherches sémantiques avec utilisation de métadonnées. La veille doit dépister les stratégies de diversion de l'adversaire, qui peuvent se manifester par des rumeurs, des bruits, de la désinformation.

Toutefois, l'intelligence économique cherche à aller plus loin, en mémorisant ses propres résultats et en adoptant une démarche proactive visant à faire fructifier l'information recueillie.

Tous ces éléments caractérisant l'intelligence économique durant toutes ses phases, nous poussent à parler du passage d'une culture dominée par la technique à une culture de la connaissance¹, de la création et de l'enrichissement du capital intellectuel. Aujourd'hui, une entreprise doit s'organiser pour obtenir de l'information, la faire circuler et lui donner du sens afin d'anticiper les évolutions et de les transformer en avantage concurrentiel décisif et la rendre une organisation « apprenante »² davantage.

2.2- Vers un management orienté intelligence économique

Faute de temps, il est difficile d'engager une dynamique de changement susceptible de construire une cohérence entre stratégie et structure en mettant en relation les opportunités offertes par l'environnement et les motivations des acteurs au

¹ Car l'intelligence économique est d'abord interprétée comme l'art de savoir ce qui servira à être performant et à conquérir des marchés.

² Il s'agit d'intelligence collective, gestion de la connaissance dans l'organisation, diffusion d'une culture de l'information partagée et recherchée, motivation des acteurs.

cours d'une série d'aller et retour entre exploration externe et analyse interne. Faute de temps il est difficile aux membres de l'organisation de trouver les voies leur permettant de faire face à un environnement évolutif, de s'impliquer et de se projeter vers l'avenir au lieu de garder les yeux rivés nostalgiquement sur le passé. Mais pour que la dynamique s'engage, il faut savoir donner du rythme à l'action.

Aujourd'hui, l'action est d'abord le changement organisationnel qui est devenu l'un des grands problèmes des dirigeants. Après la spécialisation par la division du travail qui a été la principale source d'efficacité du passé, l'adaptabilité est devenue le nouveau facteur de performance que les nouvelles technologies de communication doivent permettre de développer.

Paradoxalement, la complexité croissante de l'environnement économique et des processus technologiques imposent aux organisations un retour à la simplicité : mobiliser les énergies, donner la priorité aux clients constituent les points essentiels de toute action sur les structures. Or, la simplicité est bien souvent ce qui est le plus difficile à réaliser. Mieux vaut pressentir les tendances de l'évolution externe suffisamment tôt pour pouvoir traiter leurs implications internes à un rythme compatible avec les habitudes et les comportements humains.

Mieux vaut ne pas attendre que l'inertie organisationnelle ait placé l'entreprise dans une situation périlleuse pour provoquer les évolutions nécessaires. Mieux vaut avoir une organisation hybride qu'être prisonnier d'un modèle d'organisation que l'on a trop perfectionné.

L'acceptation du changement organisationnel étant perçue essentiellement comme le résultat de la prééminence de l'impératif de survie sur l'impératif de sécurité dans la perception des individus, la crise est apparue souvent comme l'unique moyen de créer des conditions favorables au changement. En fait, c'est le moyen de satisfaire le besoin de sécurité des individus qui est en jeu. L'environnement est menaçant et anxiogène pour tous ceux qui n'ont pas l'habitude d'y être confrontés car ils n'y perçoivent que des menaces.

Par contre l'ouverture sur l'environnement à la recherche des opportunités qu'il peut offrir aux ressources détenues par l'entreprise produit l'effet inverse. Pour éviter d'être en butte à l'inertie organisationnelle il faut chercher de nouvelles sources d'attractivité. Une conception de la structure valorisant sa fonction de média vis-à-vis de l'environnement s'impose. L'intégration du changement comme élément endogène conduit à la conception de structures centrées sur l'extérieur et respectant un certain nombre de principes.

Il faut privilégier le traitement par les responsables des sources d'incertitude dues aux évolutions externes, mettre l'accent sur les objectifs communs à plusieurs responsables et encourager les ajustements réciproques aux dépens des procédures rigides de façon à centrer les comportements sur les finalités, l'efficacité comme vecteur principal de l'efficacité dans la gestion des moyens. Cela implique un accroissement important du nombre de ceux qui, dans l'entreprise, ont une véritable culture stratégique. Au fur et à mesure que l'on gravit la voie hiérarchique, les problèmes d'interface sont plus complexes: on passe de l'opérationnel au stratégique et du très court terme au long terme.

La nécessité de changement est aujourd'hui omniprésente de façon plus ou moins diffuse dans toute organisation, l'adaptation à des mouvements externes difficiles à prévoir est devenue une nécessité permanente. Bref, le changement se prête le plus souvent très mal à un processus rationnel de planification et de conduite prêt à l'emploi. Il nous paraît ainsi très important de ne pas s'enfermer dans un modèle unique et de prendre en compte une double contingence et donc d'un changement contingent où les situations qui nécessitent un changement diffèrent considérablement d'un contexte d'entreprise à un autre, et donc la gestion du processus, doit prendre des formes très différentes, parfois totalement opposées ; les croyances, les valeurs, les référentiels intellectuels de ceux qui sont amenés à conduire le changement, qu'ils soient dirigeants, hommes clés dans l'organisation ou même consultants, ont un impact important sur l'approche utilisée. Ce n'est pas neutre dans un domaine où la capacité de conviction des leaders et leur

engagement personnel peuvent faire toute la différence entre la réussite et l'échec.

Dans un certain nombre de fonctions relatives à cette nouvelle approche, nous insistons sur les axes de management suivants:

* **Le réseau:** On le divise souvent en : (i) Réseau externe : constitué de personnes n'appartenant pas à l'entreprise, de provenances diverses (connaissances des clients, fournisseurs, partenaires, contacts délibérés...); et (ii) Réseau interne : les employés de l'organisation pouvant servir d'experts sur une question, et fournir des informations.

* **La mémoire:** C'est le seul organe spécifique de l'intelligence économique. La mémoire est chargée de mémoriser les informations et les connaissances explicites de l'entreprise, obtenues ou non grâce à l'intelligence économique. Elle peut être organisée dans le cadre d'un projet d'ingénierie des connaissances. Il s'agit d'un référentiel structuré dont, idéalement, les données principales (métadonnées) sont compatibles avec la structure du système d'information et répondent à des normes de mise en cohérence interne et externe.

* **La maîtrise:** L'intelligence économique est au service de l'organisation (Bournois F. et Romani P-J. 2000). À ce titre, elle est pilotée par le chef d'entreprise, qui doit définir ses objectifs et les grandes questions auxquelles elle devra répondre. La qualité des questions est capitale pour obtenir des informations intéressantes. Au départ, les questions devront rester les plus ouvertes possibles pour ne pas exclure a priori des informations clés qui pourraient surgir du contexte. L'éthique et la déontologie relèvent de cette fonction.

* **L'analyse:** Il s'agit des correspondants du réseau d'intelligence économique qui produisent des questions pertinentes et valident les réponses en offrant des choix multiples à l'entreprise. Elle est organisée transversalement, comme le réseau et la mémoire.

Outre ces principales fonctions, on peut évoquer quatre autres: maîtrise du patrimoine scientifique et des savoir-faire, détection des occasions et des menaces, coordination des stratégies, mise en œuvre de pratiques d'influence.

Certains consultants en intelligence économique affirment que sa mise en place devrait avoir pour préalable l'évaluation de la culture stratégique de l'entreprise, en commençant par:

- Une phase d'audit d'intelligence économique, les "audits d'intelligence économique" peuvent être des approches dangereuses pour l'organisation, car ils confient à un intervenant extérieur le rôle de faire parler les acteurs sur un sujet sensible. Les travaux scientifiques sur l'intelligence économique ont montré qu'un manager est incapable de formuler des besoins de connaissance sans éviter de lourds biais de perception et d'interprétation. Un tel audit, même fait correctement peut rencontrer deux écueils: on dit au client des choses qu'il sait déjà ou on lui dit des choses qu'il n'a pas envie d'entendre.
- Une veille sur les méthodes des concurrents, notamment sur les méthodes employées par les grands groupes. La veille sur les méthodes concurrentes pourrait conduire à l'imitation, le mimétisme et l'homologie, mais, si elle est réalisée correctement, peut être riche d'idées, et lever des inhibitions ("si d'autres le font, pourquoi pas nous ?").
- Une analyse des meilleures pratiques de management à l'intérieur de l'organisation: l'esprit de typologie est l'intellectualisation des esprits pauvres. La catégorisation présentée ci-dessus s'avère le plus souvent très dangereuse pour l'entreprise en faisant penser aux décideurs qu'une approche fonctionnelle de ses problèmes stratégiques est une solution adéquate. Elle donne l'illusion aux décideurs qu'ils peuvent compartimenter le social du technique, le média du commercial, le territoire et le stratégique, etc. Aucun de ces domaines n'est indépendant, et les éléments de rupture les plus importants ont toujours lieu à l'intersection ou dans la combinaison de ces différents domaines. Dès lors, les consultants en intelligence économique, en encourageant la création de typologies d'observation au sein des entreprises, créent des angles morts, une contre-productivité de l'effort d'intelligence économique détruisant l'information essentielle se trouvant aux intersections et un faux sentiment de maîtrise issu de l'existence d'une typologie.

Nous ne pouvons pas aborder ce thème d'actualité sans évoquer le développement durable qui est devenu une réelle préoccupation des entreprises, un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre ceux des générations futures. La responsabilité sociétale des entreprises leur impose une nouvelle définition des critères de performance: le « Triple Bottom Line» du profit, la performance sociale et de l'impact sur l'environnement. Ces nouvelles exigences de performance sont portées par quelques segments de l'actionnariat socialement responsable, mais aussi par les exigences de parties prenantes externes à l'entreprise qui, par la capacité de mobilisation et de communication, essaient d'influer sur les décisions de l'entreprise.

Le développement durable est une demande croissante de la société civile vis à vis de l'activité économique. On peut penser que l'entreprise doit passer par une phase de changement dans la définition et le pilotage de sa performance pour intégrer ces dimensions d'impact sur l'environnement et de responsabilité sociale, mais que dans quelques années tous ces thèmes feront partie d'un savoir-faire organisationnel et seront normalement intégrés dans tous les actes de management. Pour le moment, ils nécessitent encore un acte volontariste du management.

Le Learning Mix « apprentissage mix » comme une nouvelle forme de l'entreprise économiquement intelligente. Les difficultés rencontrées par les entreprises souhaitant devenir « apprenantes » cherchant à adopter une approche efficace de gestion des connaissances (knowledge management). Si le partage et la création de connaissances, l'enrichissement du capital intellectuel collectif ou encore l'acquisition de « capacités à apprendre » constituent un enjeu affiché par de nombreuses entreprises, rares sont celles qui adoptent une démarche concrète et opérationnelle permettant de relever ces défis.

Fréquemment, des initiatives parcellaires coexistent : mise en place d'un outil de partage des connaissances, actions visant à recenser les compétences détenues par l'entreprise, etc. La difficulté consiste à articuler ces différentes actions, à les inscrire dans une démarche intégrée permettant de capitaliser sur

ces initiatives. Il s'agit ainsi de mettre en place une véritable politique de gestion des connaissances et d'apprentissage organisationnel.

Tous conseillent de prendre appui sur la richesse que représente la variété des compétences des acteurs dans l'entreprise, soulignent la nécessité de repérer les connaissances utiles et de capitaliser sur celles-ci (Lebrument N. 2012).

Une prise de conscience des limites d'une approche centrée sur la maîtrise d'une technologie comme principale source d'avantage concurrentiel. Là où quelques années le fait de détenir une innovation technologique constituait bien des cas, la principale façon d'acquérir et de maintenir un avantage compétitif, c'est aujourd'hui dans la capacité à innover de façon permanente à apprendre plus rapidement que ses concurrents, que réside la source d'avantage concurrentiel durable. Ce n'est plus la technologie en tant que telle qui est la ressource stratégique, ce sont les processus organisationnels, technologiques et cognitifs qui sous-tendent les capacités à innover et à apprendre (Edmondson A. et Moingeon B. 1996).

De façon opérationnelle, ceci nécessite de gérer les différentes dimensions du Learning Mix

- **Technologique:** gérer les systèmes d'information, et notamment les outils dédiés au partage de connaissances;
- **Organisationnelle:** mettre en place et manager une structure apprenante, une organisation et des modes de fonctionnement favorisant la création et le partage de connaissances ;
- **Stratégique:** identifier et gérer le portefeuille de connaissances de l'entreprise, à la fois les connaissances détenues et celles à acquérir ;
- **Identitaire:** développer une identité apprenante, ce qui requiert, dans bien des cas un travail complexe sur les valeurs et les modes de raisonnement.

Cette dimension du Learning Mix, la plus tangible, est celle qui a davantage retenu l'attention des entreprises ces dernières années. De nombreuses firmes ont en effet alloué des

ressources importantes à la mise en place de système d'intelligence économique.

Les évolutions technologiques récentes ont permis un accroissement spectaculaire à la fois des capacités de traitement et de stockage des ordinateurs ainsi que des possibilités de communication entre acteurs. De façon générale, bases de données, moteurs de recherche, systèmes experts et autres outils d'aide à la décision, fournissent des informations auxquelles les limites de leur mémoire et de leur cognition ne donneraient pas accès. À ce titre, la technologie est source de connaissance. Par ailleurs, l'Internet entraîne un accroissement sans précédent des possibilités de communication et son utilisation permet de s'affranchir en partie des contraintes de temps et d'espace. Les systèmes d'informations jouent donc un rôle clé dans le partage de connaissances. Toutefois, l'importance de la technologie varie en fonction du type de la stratégie de gestion des connaissances, adopté par l'entreprise, la technologie doit conserver une fonction de support. En d'autres termes, le management ne saurait en aucun cas être réduit à sa dimension technologique.

Il s'agit d'adopter une structure apprenante qui consiste à impulser et de coordonner les actions concernant la création et le partage des connaissances, éviter les pertes de connaissances qui ont pu se produire dans le passé suite au départ de salariés: (retraite, licenciement, départ volontaire), etc. Au niveau des entités, on retrouve des rôles dédiés à identifier et à codifier les nouvelles connaissances, d'en assurer l'actualisation¹.

Une structure apprenante présente plusieurs caractéristiques dont: (i) Un fonctionnement en équipes transversales autour de projets; (ii) Peu de niveaux hiérarchiques (structure plate); (iii) Un nombre limité de procédures formalisées; (iv) Un décloisonnement des entités avec des salariés organisés en réseau; et (v) L'existence de communautés de pratique.

Après, il faut passer à la gestion d'un portefeuille de connaissances, cette facette du Learning Mix qui concerne le portefeuille de connaissance de l'entreprise. L'approche de la stratégie par les ressources a mis en évidence le rôle central joué

¹ Par exemple, sélectionner ce qui doit être retenu à l'issue d'une mission de conseil, le faire valider et le rendre accessible via le système d'information.

par ces actifs immatériels dans la constitution d'un avantage concurrentiel.

C'est en effet, en conjuguant connaissances que l'entreprise développe compétences et capacités organisationnelles sur lesquelles elle prend appui pour renforcer sa compétitivité. Si certaines connaissances peuvent être facilement formalisées (connaissances explicites), d'autres sont difficiles à expliciter et à codifier (tacites).

Ainsi, des expertises individuelles, des savoir-faire, des capacités collectives constitutives de l'identité de l'entreprise reposent sur des connaissances tacites et peuvent être sources d'avantage concurrentiel, car rares, difficilement imitables ou substituables. Le portefeuille de connaissances est constitué à la fois de celles détenues actuellement par l'entreprise (son patrimoine de connaissance), et celle qu'elle peut acquérir (notamment en mobilisant ses capacités à apprendre). La gestion du portefeuille doit être guidée par la recherche d'un équilibre entre exploitation et exploration: l'exploitation permettant de capitaliser sur le patrimoine acquis, l'exploration conduisant à acquérir de nouvelles connaissances.

La création de nouvelles connaissances organisationnelles peut se faire de plusieurs façons : (i) En combinant des savoirs et savoir-faire disponibles dans l'entreprise ; (ii) En intégrant et en s'appropriant des connaissances extérieures ; ou (iii) En réalisant un apprentissage en double boucle, c'est-à-dire une remise en question des valeurs, hypothèses de normes qui contribuent à définir les connaissances mobilisables. Cette forme d'apprentissage n'est possible que si l'entreprise dispose d'une identité apprenante.

Cette identité apprenante qui est au-delà de l'identification des pratiques managériales, des modes de comportement adoptés par les salariés et de l'ensemble des productions symboliques (rituels, organisation du temps et de l'espace, etc). Gérer l'identité, c'est non seulement identifier les pratiques et expliciter les valeurs, mais décider quelles sont les valeurs qu'il convient de modifier ou d'acquérir et quelles sont les pratiques à mettre en place à cette fin. En effet, une identité ne change pas par décret. C'est en identifiant les racines de

l'identité, et en étant exposés de façon prolongée à de nouvelles règles du jeu et modes de fonctionnement que les membres d'une organisation vont progressivement désapprendre certains comportements (ainsi que les dispositions qui les produisent) et introjecter de nouvelles valeurs. Ceci suppose la volonté des acteurs de l'entreprise de coopérer afin de mieux agir collectivement, chose qui ne peut s'envisager que sous l'impulsion du dirigeant entraînant avec lui l'ensemble des directions opérationnelles.

L'observation des pratiques et des comportements d'une entreprise apprenante indique l'existence: (i) d'une motivation pour apprendre et progresser; (ii) d'une volonté de faire des choix informés sur la base d'information et des connaissances valides; (iii) d'une organisation à partager les connaissances; (iv) d'une capacité à réaliser des apprentissages en double boucle, remettant en question les valeurs, hypothèses de base et connaissances existantes afin d'en acquérir de nouvelles; (v) d'une capacité des salariés à porter un regard critique sur eux-mêmes et à identifier la part de responsabilité qui peut leur incomber dans une situation; (vi) d'un niveau élevé de confiance interindividuelle; cette confiance est double, elle porte à la fois sur les intentions et sur les compétences; (vii) d'une capacité collective à aborder de façon productive les vrais problèmes; et (viii) d'un droit à l'erreur et d'un climat de « sécurité psychologique » en cas de problème.

A ce niveau là et pour boucler l'analyse d'intelligence économique et son impact sur les systèmes de management de l'entreprise, on peut dire que le dirigeant et le salarié sont tous responsables civilement et pénalement par une faute caractérisée par une perte de données¹, de leur part, et donnant lieu à un dommage. Cette responsabilité s'explique par la part de risque que recèle un système d'information mal protégé.

Si toute initiative prise séparément a ses limites, la gestion de l'identité entreprise passe par la mise en place d'un ensemble de

¹ Par exemple divulgation d'un secret de fabrique ou de savoir-faire, de données particulièrement stratégiques, ou révélation d'une information confidentielle dont la diffusion prématurée désorganise l'entreprise.

dispositifs et pratiques: intégration du knowledge management dans les objectifs et la politique de rémunération (notamment en cherchant à valoriser ceux qui acquièrent de nouvelles connaissances et en font bénéficier les autres), reconnaissance du droit à l'erreur à condition que l'on en tire des enseignements, obligation pour les principaux dirigeants de montrer l'exemple (le comité exécutif devrait être reconnu par tous comme un lieu de partage et de création de connaissances),...etc

Les dispositifs et pratiques évoqués sont des conditions nécessaires mais non suffisantes. Pour que l'identité d'une entreprise soit qualifiée d'apprenante, ses salariés doivent également faire évoluer leurs compétences interindividuelles. La capacité à partager, acquérir et créer des connaissances est intimement liée à la qualité des interactions, et, en amont, aux modes de raisonnement des salariés.

Ainsi, l'intelligence économique, comme toute démarche qui se propose d'organiser l'entreprise sur de nouveaux modes de management, ne peut aboutir dans l'essentiel à son objectif que si elle fait l'objet d'une sensibilisation, sans intégration totale dans le management de l'entreprise et notamment sans implication de la direction générale et des directions opérationnelles.

Conclusion

L'Intelligence Economique d'Entreprise s'assimile à un processus, à un groupe organisé d'activités et de tâches qui ensemble, concourent, de manière organisée et pilotée, à la création de la valeur pour le client et pour toutes les parties prenantes. Ce processus a pour vertu de rendre l'entreprise « économiquement intelligente » avec comme résultat de lui procurer un véritable avantage concurrentiel durable.

La méthode de prise de décision change également radicalement. Les options qui seront présentées au conseil d'administration découlent d'un laborieux processus qui mobilise toute l'intelligence interne en vue de produire les meilleures options possibles, considérant le contexte. On n'oublie que le facteur-clé de succès numéro un de ces entreprises bâties pour gagner et durer demeure le management

de l'intelligence. Ce sont les multitudes de commissions transversales, elles-mêmes alimentées par des inputs de toute part, qui expliquent les immenses progrès des entreprises de classe mondiale.

La première intelligence, c'est de savoir de quelles informations on en a absolument besoin, pour faire quoi ; et la deuxième c'est que la plupart des informations dont on a besoin pour raisonner une stratégie se trouvent déjà dans l'entreprise. La troisième est qu'un besoin décroissant d'informations, est le signe le plus tangible d'une maîtrise croissante des facteurs d'influence sur l'environnement et de leur combinaison.

Pour relever un tel défi, ce que l'on désigne sous le nom d'intelligence économique est l'instrument efficace et sensible qui est le seul pertinent. Cette discipline peut, en effet, à condition qu'elle soit perçue comme un processus majeur interne, intégré au système de pilotage stratégique de l'entreprise, accroître notablement la performance des méthodes classiques utilisées, depuis longtemps, de la détection et de l'analyse d'informations sensibles au lobbying, voire aux pratiques d'influence plus ou moins agressives.

À noter également que la mise en place d'une politique d'intelligence économique a notamment pour objectif d'assurer la pérennité de l'entreprise par la prise de décisions en toute connaissance de son environnement présent et de ses évolutions futures.

La conservation des informations et des connaissances (gestion des connaissances) au sein de l'entreprise, la mémoire des échecs et des succès et les prises de décisions en conséquence assurent également une stabilité à l'entreprise.

Il est des domaines dans lesquels l'expérience, le bon sens, le feeling,... et l'humilité font l'essentiel de l'efficacité... ! Ceux dans lesquels rien n'est jamais sûr ni forcément mesurable.

Utilisons les outils modernes, mais gardons-nous de penser qu'ils se substitueront à notre intelligence. Mieux vaudrait parler de gouvernance d'entreprise. L'intelligence est une capacité à donner du sens à des informations et cela ne se découpe pas en secteurs. La puissance publique devrait se donner des instituts universitaires bien dotés pour défendre une cohésion culturelle

et territoriale. Le terrain est et reste la meilleure école. Elle est plus dure que les bancs de l'université, mais n'est pas que théories, tracées sur des tableaux, projections. Pour analyser juste, il faut connaître ce sur quoi l'on travaille, avoir du vécu, l'expérience non la théorie source de catastrophes.

D'ailleurs comment faire autrement, alors qu'il devient vital pour le dirigeant de décider vite, à partir d'informations multiples en ajustant sans cesse sa stratégie ou ses initiatives tactiques aux fluctuations de l'environnement économique et culturel dans lequel une telle partie se joue. « L'information juste, juste à temps » est le résultat de ce processus de pilotage qui permet d'exploiter au mieux la valeur de ce « carburant stratégique », cette information sensible que chacun va chercher à acquérir.

Ainsi, l'intelligence économique de l'entreprise est une question de management dont l'objectif est la constitution de communautés stratégiques de connaissance, en ayant placé l'Homme au cœur d'une stratégie d'ensemble, pour passer de la bataille de l'information à celle de la connaissance, et de l'entreprise « statique » à l'entreprise « dynamique apprenante ».

Bibliographie

- 1- Anguilar F-G. 1967, *Scanning the business environment*, New York, Edition MacMilon .
- 2 - Argyris, C., 1995, *Savoir pour agir. Surmonter les obstacles à l'apprentissage organisationnel*, Paris : InterEditions.
- 3 - Besson B. et all., 2004, *Modèle d'intelligence économique*, Paris, Economica, coll. L'intelligence économique.
- 4 - Carayon B.. 2003, *Intelligence économique, compétitivité, cohésion sociale*, Rapport au Premier ministre, Paris, La documentation Française.
- 5 - Daguzan J-F. (dir. de) et Masson H. (dir. de), 2004, *L'intelligence économique. Quelles perspectives ?*, Paris, L'Harmattan, coll. Perspectives stratégiques.
- 6 - Danet D., 2002, L'intelligence économique : de l'Etat à l'entreprise, *Revue Les Cahiers du Numérique*, Volume 3, Numéro 1, p. 139-170.
- 7 - Esambert B., 1997, De la guerre économique, *Revue française de géoéconomie*, Numéro 3, automne.
- 8 - Gautron J. et all., 2003, *Le guide du benchmarking*, Paris, Editions d'Organisation.

- 9 - Guilhon A. (coordonné par), 2004, *L'intelligence économique dans la PME. Visions éparses, paradoxes et manifestations*, Paris, L'Harmattan.
- 10 - Jakobiak F., 2006, *L'intelligence économique : la comprendre, l'implanter, l'utiliser*, Paris, Éditions d'Organisation, Groupe Eyrolles.
- 11 - Keegan W.-J., 1968, The acquisition of global information, *Revue Information Management*, Volume 8, Numéro 1, p.p. 54, 56.
- 12 - Larivet S., 2009, *Intelligence économique – Enquête dans 100 PME*, Paris, Editions l'Harmattan.
- 13 - Lebrument N., 2012, *Intelligence économique et management stratégique*, Paris, Editions L'Harmattan.
- Lesca H. et Martin Y., 1991, *Ecoute prospective de l'environnement*, Lyon, Edition Commerce International.
- 14 - Moingeon B. et Edmondson A., 1996, *Organizational Learning and Competitive Advantage*, London, Sage,
- 15 - Peguiron F., 2006, *Application de l'Intelligence Économique dans un Système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la modélisation des acteurs*, Thèse présentée et soutenue publiquement. Site : http://tel.archives-ouvertes.fr/docs/00/11/72/80/PDF/peguiron_these.pdf
- 16 - Ribault, T., 1994, Les banques de données dans le dispositif japonais de veille technologique, *Revue Documentaliste*, Volume 31, Numéro 2.
- 17 - Romani P.-J., 2000, *L'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises*, Paris, Editions Economica, 2000.
- 18 - Rouach D., 2005, *La veille technologique et l'intelligence économique*, Paris, PUF, coll. Que sais-je?, n° 3086.
- 19 - Zara O., 2004, *Le management de l'intelligence collective. Vers une nouvelle gouvernance*, Paris, M2 Éditions.

Design et positionnement du luxe: l'apport de la cognition implicite

BELBOULA Imène¹
Pr. ANNABI BenAissa²

Résumé:

L'objectif de cet article consiste à enrichir le positionnement du luxe par le design, étant souvent implicite, en mobilisant les théories de la cognition sociale implicite. Nous démontrerons dans la partie expérimentale que l'utilisation du test d'amorçage sémantique permet de mettre en évidence l'activation des mécanismes automatiques correspondants à des concepts associés au produit.

Les résultats obtenus permettent de bien comprendre le positionnement par le design, et ouvrent de ce fait des voies de recherches extrêmement prometteuses.

Mots clés: Positionnement du luxe, design, mémoire implicite, amorçage sémantique.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إثراء مفهوم تحديد مواقع الترف عن طريق التصميم، والذي غالبا ما يكون ضمنا، وذلك بالاعتماد على نظريات الإدراك الاجتماعي الضمني. نبين في القسم التجريبي من هذا البحث أن استخدام اختبار التمهيد السمانتيكي يسمح بتسليط الضوء على التنشيط التلقائي المرتبط بمفاهيم ذات العلاقة بالمنتج، وتسمح النتائج التي تم التوصل إليها بفهم تحديد المواقع بواسطة التصميم، وبالتالي تفتح مجالات بحث واعدة في المستقبل.

¹ Doctorante en Marketing, Université SAAD DAHLEB , Blida 2,

² Chef de Département Marketing, École Supérieure de Commerce.

Introduction

Face à la standardisation des produits, les attributs fonctionnels des produits sont similaires, les entreprises recourent au design à travers les attributs hédonistes pour se différencier et construire leur positionnement. Ce dernier doit cependant être cohérent avec les objectifs de l'entreprise (le positionnement voulu), congruent avec les attentes des consommateurs (le positionnement perçu), et discriminant par rapport aux concurrents.

Le design produit en tant que vecteur créatif semble contribuer à la stratégie de différenciation de l'offre^{1,2,3}, et notamment les produits de luxe. Il draine l'attention sur le produit ce qui lui permet de se distinguer par rapport aux concurrents^{4,5}, en le rendant crédible et unique dans l'esprit du consommateur, augmente la valeur ajoutée du produit, et renforce ainsi son positionnement du luxe⁶.

Or, à l'heure actuelle les marketeurs utilisent des méthodes dites explicites afin d'identifier le positionnement (objectif). En effet, la mise en œuvre du positionnement se base sur une étude quantitative. Cependant, des études ont montré que les choix des consommateurs ne sont pas tous délibérés, et que leur réponse à une question de sondage est souvent en contradiction avec leurs comportements^{7,1}. Ainsi, l'étude des cognitions sociales

¹ Kotler Philip, Rath AlexandreG, Design: a powerful but neglected strategic tool, *Journal of Business Strategy*, vol 5, n° 2, 1984, p. 16-21.

² Olson Eric M, Cooper Rachel, Slater Stanley F, Design strategy and competitive advantage, *Business Horizon*, vol 41, n° 2, 1998, p. 55-61

³ Verganti Roberto, Innovating through design, *Harvard Business Review*, vol 84, n°12, 2006, p. 114-121.

⁴ Bloch Peter H, Seeking the ideal form: Product design and the consumer response, *Journal of Marketing*, vol. 59, n°3, 1995, p. 16-29.

⁵ Mathieu Jean-Pierre, Ray Michel, Formes et Proportions Universelles, dans Mathieu Jean-Pierre (dir), *Design et marketing, fondement et méthodes*, L'Harmattan, Paris, 2006, p. 41-79.

⁶ Kreuzbauer Robert, Malter Alan, Embodied Cognition and New Product Design: Changing Product Form to Influence Brand Categorization, *Journal of Product Innovation Management*, vol 22, n°2, 2005, p. 165-176

⁷ Trendel Olivier, Warlop Luk, Présentation et application des mesures implicites de restitution mémorielle en marketing, *Recherche et Application en Marketing*, vol. 20, n° 2, 2005, p.77-104

implicites représente un enjeu important dans l'analyse de comportements², car elle permet d'appréhender des influences inconnues par le consommateur lui-même.

Cette recherche présente une nouvelle approche complémentaire pour appréhender le positionnement du luxe, permettant de surmonter les limites des approches existantes, et sert d'outil pour les praticiens en leur permettant de prendre les bonnes décisions liées au positionnement du produit à travers le design. En effet, l'évaluation de la perception implicite du produit nous semble constituer une condition nécessaire pour obtenir un positionnement réussi c'est-à-dire qui correspond aux objectifs de l'entreprise. L'objet de cet article est donc de présenter une nouvelle méthode pour l'élaboration d'un positionnement pertinent à travers le design. Dans une première partie, le cadre théorique est présenté.

Dans une seconde partie, la problématique et hypothèse de la recherche sont développées. La troisième partie est consacrée à la méthodologie mise en œuvre, puis les résultats de la recherche sont présentés et discutés. Enfin, nous concluons sur des voies de recherche prometteuses et des applications managériales permettant un enrichissement du concept de positionnement produit par le design en marketing.

1. Cadre théorique:

1.1 Le positionnement du luxe à travers le design

La notion du positionnement est introduite la première fois en 1986 par Ries et Trout, d'abord présentée comme une nouvelle approche de communication, ensuite son champ d'application s'élargit à d'autres domaines: le produit, le service, l'enseigne, et la marque.

¹ Ackermann Claire-Lise., Mathieu Jean-Pierre et Fort-Rioch Laurence, **L'impact de l'expérience antérieure sur l'attitude implicite à l'égard d'un nouveau design produit : le cas du rétro-marketing automobile**, *Actes du congrès international de l'association Française de Marketing*, Brest, 2010

² Ackermann Claire-Lise, **Cognition implicite et comportement du consommateur : application à deux marques de véhicules automobiles**, *Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Nantes Institut d'Économie et de Management*, Nantes, 2010.

Le positionnement peut être défini comme étant « *la perception du produit par le consommateur, c'est la place occupée par un produit dans l'esprit du consommateur, qui le différencie des produits concurrents* »¹. Ries et Trout² insistent sur la dimension perceptuelle du consommateur, que sur les caractéristiques réelles du produit, le choix des consommateurs est d'avantage dirigé par les caractéristiques « perçues » et non pas par les caractéristiques « réelles » du produit.

Le positionnement est d'abord un outil stratégique de marketing, qui cherche à donner à un produit « *une position crédible, différente, et attractive dans l'esprit du consommateur par rapport aux concurrents* »³. Il est soumis actuellement à des changements radicaux.

Auparavant, des argumentaires rationnels expliquant l'utilisation des produits prédominaient (USP), actuellement, l'utilisation d'un produit est de plus en plus basée sur les croyances de natures symboliques véhiculées par le design. Dans cette optique le positionnement du luxe constitue une approche pertinente pour le design d'un produit, c'est un processus dont le résultat est le fait que le consommateur acquiert des croyances particulières (concept de luxe) à l'égard d'un produit et restent gravées dans sa mémoire.

Le design est devenu un outil stratégique dans le domaine du luxe, ou la valeur ajoutée du produit et la gestion de l'image font la déférence. En effet, la connotation esthétique du design contribue largement à la création de la valeur notamment symbolique. Ainsi, le domaine du luxe est désormais le nouveau terrain de jeu des grandes marques de Smartphones. Apple un pionnier de la technologie a été le premier du secteur de l'électronique à adopté les codes du marketing du luxe à l'image de grandes marques de luxe, Hermes, Cartier, LVMH ou Channel. En effet, Apple propose un design affiné, exceptionnel, élaboré avec soin, avec une politique tarifaire plus élevée que la moyenne du marché.

¹ Dickson Peter R, Ginter James L, **Market Segmentation, Product Differentiation and Marketing Strategy**, *Journal of marketing*, vol 51, n° 1, 1987, p.1-10.

² Ries Al, Trout Jack, **Positioning: The Battle for your mind**, McGraw-Hill, 1986.

³ **Ibidem.**

L'entreprise a aussi changé les codes couleur de design pour les produits électroniques, empruntant les couleurs de luxe notamment de l'horlogerie (argent, et or). Un véritable bijou de technologie ou les produits y sont présentés dans un élégant écrin qui respire le luxe. Ainsi, à mi-chemin Entre l'univers de la mode et celui des nouvelles technologies, la marque propose des Smartphones hors des standards du secteur.

De par les matériaux qu'ils utilisent, et le niveau de technologie qu'ils proposent mais aussi par le design « Une forme d'hyper-luxe » qui, à lui seul, les positionnent sur un nouveau segment de marché « luxe ». Ainsi, la marque a évolué en associant les fondamentaux du design et du luxe à un très haut niveau de technologie.

Lorsque l'on évoque le luxe, on pense généralement à Louis Vuitton, à Hermès, Cartier, etc. De par son design d'iphone 5S, Apple se positionne au-dessus de cela « d'hyper-luxe ». Ainsi, les praticiens sont responsables de la conception de l'interface du Smartphone qui se rapporte à l'interaction entre le produit et l'utilisateur (le consommateur), afin d'améliorer la perception du luxe. Le design par ses différents éléments (forme, couleur) représente alors un vecteur d'associations.

Par ailleurs, la mise en œuvre du positionnement pose encore problème aux patriciens^{1, 2}. En effet, l'identification d'un univers de référence est basée sur les objectifs de l'entreprise en impliquant le marketer, qui doit d'abord surveiller le positionnement employé, ensuite relier ces informations avec la performance financière actuelle et réelle de la marque (CA, PDM, rentabilité, etc.).

Cette approche est cependant potentiellement risquée en raison de la différence entre ce que le marketer à l'intention de communiquer et la perception réelle des consommateurs. En effet, la perception que se font les consommateurs (le

¹ Vernet Eric, **Identifier les attributs déterminants : une comparaison de six méthodes**, *Recherche et Application en Marketing*, vol 2, n° 4, 1987, p.1-21.

² Chandon Jean-Louis, Strazzeri Alain, **une analyse de la structure du marché sur la base de la mesure de l'ensemble évoqué**, *Recherche et Application en Marketing*, vol1, n° 1, avril, 1986, p. 17-39

positionnement perçu) diffère souvent du positionnement voulu^{1 2}, .

Afin de mieux évaluer son produit à travers la perception du consommateur, il est essentiel de placer le produit ainsi que les différents produits proposés par les concurrents dans une représentation schématique globale.

Cette représentation prend la forme d'une carte perceptuelle (mapping)³, ou concurrentielle⁴. En d'autres termes, un repère orthonormé sur lequel les produits sont placés en fonctions de leurs caractéristiques.

Concrètement, c'est par le biais d'un questionnaire qu'on peut collecter et identifier les attributs pour évaluer la perception d'un produit, à travers des mappings⁵.

Cependant, ces mappings ne révèlent pas la perception réelle des consommateurs. En effet, des études ont montré que les réponses des consommateurs à une question de sondage explicite sont souvent en contradiction avec leurs sentiments, leurs intentions, et leurs comportements^{6, 7, 8, 9}.

Par conséquent, les cartes perceptuelles de positionnement qui ne révèlent pas la perception réelle que font les consommateurs pourraient conduire l'entreprise à se re-positionner qui suppose un changement de l'image de produit et

¹ Brown Tom J, Dacin Peter A, Pratt Michael G, Whetten David A, **Identity, intended image, construed image, and reputation: An interdisciplinary framework and suggested terminology**, *Journal of the Academy of Marketing Science*, vol. 34, n° 2, 2006, p. 99-106

² Fuchs Christoph, Diamantopoulos Adamantios, **Customer-Perceived Positioning Effectiveness: Conceptualization, Operationalization, and Implications for New Product Managers**, *Journal of Product Innovation Management*, vol. 29, n° 2, 2012, p. 229-244.

³ Chandon Jean-Louis, Strazzeri Alain, 1986, op.cit. p. 17-39.

⁴ Merunka Dwight, Bourgeat Pascal, **Une méthode de mesure et de représentation de la concurrence entre marques**, *Recherche et Application en Marketing*, vol 3, n° 2, 1988, p. 1-28.

⁵ Vernet Eric, 1986, op.cit. p. 1-21.

⁶ Trendel Olivier, Warlop Luk, 2005, op.cit. p. 77-104.

⁷ Petre Arnaud, **Mesure de l'exposition incidente à un spot publicitaire radio: apports et perspectives liés à l'utilisation d'un test indirect de la mémoire implicite**, *Proceeding of the 5 th International Congress*, Marketing Trends, Venise, 21-22 january, 2005.

⁸ Ackermann Claire-Lise, 2010, op.cit.

⁹ Ackermann Claire-Lise., Mathieu Jean-Pierre et Fort-Rioch Laurence, 2012, op.cit.

une modification de la perception dont le coût est souvent élevé. Pour cela nous préconisons, le recours à la cognition implicite, qui s'appuie sur le postulat implicite de la mémoire et de la perception.

I.2 Nouvelles mesures implicites du positionnement

Depuis quelques années, de nouveaux tests ont été utilisés en marketing s'appuyant sur la théorie de la psychologie cognitive, parmi eux le test d'amorçage, qui sert à mesurer, par son effet, la mémoire implicite.

Le test d'amorçage sémantique présente plusieurs avantages qui en font un meilleur indicateur de comportement du consommateur, que les cartes de positionnement perceptuelles, il aide le marketer à distinguer les croyances explicites du consommateur, des croyances implicites, donne plus de crédibilité et fournit une image plus complète de la perception implicite des consommateurs. Il permet ainsi d'éviter les biais liés à la verbalisation.

I.3 Le test d'amorçage sémantique comme outil du positionnement

Les premiers travaux menés en psychologie cognitive sur la mémoire¹, distinguent principalement trois types de mémoire, mémoire, la mémoire sensorielle, qui perçoit un grand nombre d'informations provenant de l'extérieur et ne peut les retenir que pendant un temps extrêmement court (quelques millisecondes), la mémoire à court terme (quelques secondes ou quelques minutes), et la mémoire à long terme.

On peut distinguer deux grands types de mémoire à long terme : la mémoire explicite dont nous avons conscience, qui intervient lors de rappels volontaires, à laquelle s'oppose la mémoire implicite. Cette dernière a la caractéristique de faire appel à des mécanismes de récupérations des informations de

¹ Atkinson R. C. et Schiffman R. M, **Human Memory: A Proposed System and its Control Processes in The Psychology of Learning and Motivation**, *Advances in Research and Theory*, K. W. Spence & J. T. Spence, Eds. New-York: Academic Press, vol 2, 1968.

manière inconsciente¹. Elle intervient lors de rappel automatique².

Selon Schacter et Graf³, la mémoire explicite est déclarative, c'est-à-dire que l'information stockée est facilement verbalisée, et accessible à la conscience. Elle s'exprime sous la forme d'image mentale, et ses représentations peuvent se référer à des connaissances générales, tels que les faits, et les concepts (mémoire sémantique) ou à des connaissances plus spécifiques, tels que les souvenirs, et les événements temporaires (mémoire épisodique). La mémoire implicite est associée à la mémoire procédurale et permet d'acquérir des habitudes, et des actions en se référant aux automatismes.

L'acquisition d'un souvenir dans la mémoire implicite se fait à notre insu et elle doit souvent être mise en évidence de manière indirecte, par des processus comme l'amorçage. Brièvement, l'effet d'amorçage permet une mesure du processus d'évaluation automatique, se traduit par l'augmentation de la vitesse de la réponse du sujet (TR) lorsque celui-ci a préalablement été exposé à une association entre un stimulus et le contexte⁴. Par exemple, lorsque le mot cible « FRAICHEUR » est précédé par le mot amorce « 7Up », les sujets répondent plus rapidement, que lorsqu'il est précédé par l'amorce « Lipton ».

Le paradigme d'amorçage est basé sur une récupération automatique, et non consciente en mémoire à long terme. Sa fonction première est d'étudier la récupération des connaissances entre encodage et récupération sans que les sujets n'en soient conscients. La nature des relations constituant les

¹ Squire Larry R, **Declarative and Nondeclarative Memory**, *Journal of Cognitive Neuroscience*, vol 4, n° 3, 1992, p. 232-243

² Schacter Daniel L, **Implicit Memory: History and Current Status**, *Journal of Experimental Psychology*, vol 13, n° 3, 1987, p. 501-518.

³ Schacter Daniel L, Graf Peter, **Effects of Elaborative Processing on Implicit and Explicit Memory for New Associations**, *Journal of Experimental Psychology: Learning, Memory and Cog* Neely James H, Semantic priming and retrieval from lexical memory: evidence for facilitatory and inhibitory processes, *Memory & Cognition*, vol 4, n° 5, 1976, pp 648-654; *Memory & Cognition*, vol. 12, n° 3, 1986, p. 432-444

⁴ Neely James H, **Semantic priming and retrieval from lexical memory: evidence for facilitatory and inhibitory processes**, *Memory & Cognition*, vol 4, n° 5, 1976, p. 648-654.

couples amorce/cible a un effet déterminant sur les effets d'amorçage observés. On distingue l'amorçage sémantique¹(conceptuel)², l'amorçage affectif^{3,4}, l'amorçage perceptuel⁵.

L'amorçage sémantique est utilisé pour la première fois en psychologie cognitive par Meyer et Schvaneveldt en 1971, les épreuves d'amorçage sémantique constituent une évaluation implicite de la mémoire sémantique. Les effets d'amorçage sémantique impliquent un traitement sémantique de l'amorce et/ou une relation sémantique entre l'amorce et la cible.

L'une des épreuves les plus utilisées pour évaluer les effets d'amorçage est la tâche de décision lexicale : le sujet doit décider le plus rapidement si des suites de lettres présentées forment un mot ou un non-mot. L'effet d'amorçage se traduit par un temps de réponse plus court pour les mots cibles liés sémantiquement aux amorces que pour les mots contrôles non liés⁶.

La recherche sur la mémoire implicite et l'utilisation du test d'amorçage en marketing est un phénomène encore très nouveau. Qu'il soit sémantique⁷, affectif^{8,9}, ou perceptif^{10,1,2,3}, l'amorçage peut être utilisé en marketing afin mieux

¹ Meyer David E, Schvaneveldt Roget W, **Facilitation in recognizing pairs of words: evidence of dependence between retrieval operations**, Journal at Experimental Psychology, vol. 90, n° 2, 1971, pp 227-234

² Neely James, 1976, **op.cit.** p. 648-654.

³ Fazio Russell H, Sanbonmatsu David M, Powell Martha C, Kardes Frank R, **On the Automatic Activation of Attitudes**, Journal of Personality and Social Psychology, vol 50, n° 2, 1986, p. 229-238

⁴ Fazio Russell H, **On the Automatic Activation of Associated Evaluations: An Overview, Cognition and Emotion**, Journal of Personality and Social Psychology, vol 15, n° 2, 2001, p. 115-141.

⁵ Pétre Arnaud, **Mémorisation non consciente des publicités : apport d'une mesure implicite dans une application au Netvertising** », Proceeding of the 3 th International Congress, Marketing Trends, Venise, 28-29 novembre, 2003.

⁶ McNamara Timothy P, **Theories of Priming: II. Types of Primes**, Journal of Experimental Psychology, vol 20, n° 3, 1994, p. 507-520

⁷ Neely James, 1976, **op.cit.** p. 648-654.

⁸ Fazio Russell H, Sanbonmatsu David M, Powell Martha C, Kardes Frank , 1986, **op.cit.** p. 229-238.

⁹ Fazio Russell H, 2001, **op.cit.** p. 115-141.

¹⁰ Pieters Rik, Warlop Luk, Wedel Michel, **Breaking Through the Clutter: Benefits of Advertisement Originality and Familiarity for brand attention and Memory**, Management Science, vol 48, n° 6, 2002, p. 765-781

évaluer la perception du produit⁴, identifier le positionnement implicite du produit ou d'une marque, et évaluer l'attitude implicite du consommateur⁵, cela ouvre de grandes perspectives en marketing, car il est difficile par les tests directs de prédire le comportement des consommateurs⁶.

Dans cette perspective, l'étude de la mémoire implicite dans le domaine du design du luxe est d'autant plus digne d'intérêt et peut apporter une base solide sur laquelle les chercheurs peuvent appuyer leurs recherches, dans la mesure où les rapports verbaux explicites (questionnaire) des consommateurs sont souvent biaisés⁷. Plusieurs types de biais peuvent être distingués.

L'un des types de biais le plus fréquents est le biais de désirabilité sociale, qui intervient lorsque les consommateurs ne répondent pas honnêtement, car ils perçoivent que la vraie réponse ne corresponde pas aux normes sociales. Un autre type de biais qui affecte le plus les réponses est le biais de présence de phénomènes inconscients. En effet, les consommateurs ne sont pas toujours conscients de toute leur pensée. (**voir les annexes**).

Dans le cadre de cette théorie, l'effet d'amorçage sémantique se produit lorsque la présentation du design (amorce) a un effet sur la présentation de la cible (croyance). Le design augmente l'accessibilité de croyances associées au produit en mémoire sémantique.

Le modèle de mémoire en réseau de Collins et Loftus⁸ est un modèle à la fois simple et efficace pour rendre compte des effets d'amorçage sémantique. L'organisation de la mémoire sémantique se traduit par un ensemble de nœuds (concepts)

¹ Pétre Arnaud, 2003, **op.cit.**

² Pétre Arnaud, 2005, **op.cit.**

³ Krishnan H Shaker, Shapiro Stewart, **Comparing Implicit and Explicit Memory for Brand Names from Advertisements**, *Journal of Experimental Psychology: Applied*, vol 2, n° 2, 1996, pp 147-163.

⁴ Cuny Caroline, Allain Gaël, 2010, **op.cit.** p. 38-45

⁵ Fazio Russell H, 2001, **op.cit.** p. 115-141.

⁶ Trendel Olivier, Warlop Luk, 2005, **op.cit.** p. 77-104.

⁷ Trendel Olivier, Warlop Luk, 2005, **op.cit.** p. 77-104.

⁸ Collins Allan M, Loftus Elizabeth F, **A Spreading Activation Theory of Semantic processing**, *Psychological Review*, vol 82, n°6, novembre 1975, p. 407-428.

interconnectés en fonction de leurs relations sémantiques. Lorsque les participants traitent l'amorce, le concept est activé et cette activation se diffuse sur le réseau vers les concepts proches. Plus les nœuds sont sémantiquement liés, plus ils sont considérés comme proches au sein du réseau.

Dans le cadre de cette théorie, l'effet d'amorçage sémantique se produit lorsque la présentation de design (amorce) à un effet sur la présentation du concept (cible). L'amorce augmente l'accessibilité de représentations associées en mémoire sémantique. La propagation de l'activation repose sur des processus automatiques indépendants de tout processus conscient¹.

Cette nouvelle approche du positionnement implicite à travers le test d'amorçage sémantique permet d'évaluer si l'ensemble des croyances que le marketer a l'intention de créer dans la mémoire des consommateurs (positionnement voulu) sont en correspondance avec les associations mémorielles que les consommateurs détiennent effectivement (le positionnement perçu). C'est pourquoi on parle de positionnement perceptuel implicite, qui découlerait d'études perceptuelles implicites menées auprès des consommateurs et auxquelles il s'agirait alors d'activation sémantique de croyances vis-à-vis du design-produit.

La congruence entre ce que les marketers revendiquent et ce que les consommateurs perçoivent, autrement dit les positionnements voulu et le positionnement perçu évite à l'entreprise une stratégie de re-positionnement.

1. Problématique et hypothèses de recherche

Le problème du positionnement peut être défini comme un choix des attributs pour maximiser les objectifs de l'entreprise². De même, le problème du design du luxe peut être défini comme la sélection des caractéristiques pour maximiser les objectifs de l'entreprise. Dès lors, le rôle du marketer consiste à rechercher une forte cohérence entre les

¹ Anderson John R, **A Spreading Activation Theory of Memory**, *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior*, vol 22, 1983, pp 137-155

² Kaul Anil, Rao Vithala R, **Research for product positioning and design decisions: decisions: An integrative review**, *International Journal of Marketing Research*, vol. 12, n°4, 1995, p. 293-320

caractéristiques et les attributs. Ainsi, le positionnement du luxe est basé sur la perception du produit par les consommateurs¹.

Le point de départ de l'analyse est donc le constat suivant : « *un produit de luxe est l'association d'un objet et d'une représentation, autrement dit, d'un élément objectif et d'une idée ou une image subjective* »². Le terme « objet » fait référence aux caractéristiques objectives du produit, alors que « l'image » du produit est suggérée par les caractéristiques subjectives. Les caractéristiques d'image sont suggérées par le design.

Une représentation est l'ensemble des images ou concepts déclenchés par la perception d'un design. Le processus perceptuel étant subjectif et inconscient peut conduire à des résultats erronés, et ne peut donc être évalué par un questionnaire.

Nous avons vu dans la première partie théorique, que les outils actuels du positionnement présentent plusieurs limites, et peuvent conduire l'entreprise à se re-positionner. De plus, le test d'amorçage sémantique est très pertinent dans ce contexte, et nous donne une évaluation plus précise sur la perception réelle du consommateur.

Lorsque l'on évoque le luxe, on pense toujours à Louis Vuitton, à Hermès, etc. Comment, dès lors, l'utilisation du test d'amorçage sémantique permet de mettre en évidence, des croyances associées aux Smartphones et activées par la perception du design ?

Les hypothèses que nous formulons concernent les effets d'association entre le design d'iphone et l'activation du concept « Luxueux » qui correspond au positionnement voulu par la marque Appel. En effet, Apple souhaite avoir un positionnement exclusif, de luxe.

Nous avons évoqué précédemment que l'activation des concepts ou croyances à l'égard du design produit conduit à un temps de réponse plus court dans le cas d'une forte association

¹ Ries Al, Trout Jack, 1986, **op.cit.**

² Bomsel Olivier, **L'industrie du luxe ou comment associer objets et représentations**, Annales des Mines - Réalités Industrielles, Juillet-Août 1995, p. 14-20.

entre le stimulus amorce (le design) et la cible (concepts). Par conséquent, nous formulons l'hypothèse H1 de la manière suivante:

H1: le temps de réaction à la tâche du test d'amorçage est plus court quand l'association entre un design et le concept « Luxueux » est plus forte que quand elle est moins forte.

Les réponses devraient être plus rapides lorsque le concept « Luxueux » suivant la présentation d'iphone comparativement aux autres images de Smartphones. Le positionnement du luxe pourrait être identifié à l'aide d'un test d'amorçage sémantique pour le test implicite et à l'aide d'un questionnaire pour le test explicite. Ainsi nous formulons l'hypothèse H2 :

H2: Les concepts sémantiquement proches au positionnement voulu comme luxueux, et Léger seront perçus plus comme des croyances relatives au design-produit que les concepts sémantiquement éloignés.

Comme les recherches antérieures l'ont montré, le recours à la cognition sociale implicite¹; permet d'identifier des associations différentes de celles identifiées par les méthodes explicites. De ce fait, les associations mises en évidence par un test d'amorçage sémantique devraient être différentes des associations explicitées suite à la réponse à une question directe. Dès lors, nous proposons l'hypothèse suivante:

H3: Il existe des différences significatives entre les concepts explicites et les concepts implicites associés au design du produit.

1. Méthodologie

Compte tenu de la nature des hypothèses à tester, notre étude s'est fondée sur une expérimentation menée en laboratoire et une enquête par questionnaire passée auprès des étudiants. Soixante étudiants, âgés de 19 à 23 ans, ont volontairement participé à cette expérience. Le matériel est constitué de photographies de Smartphones et de 20 mots (5 mots positifs, 5 mots négatifs, et 10 pseudo-mots). L'expérience est pilotée par le logiciel E-Prime.

¹ Trendel Olivier, Warlop Luk, 2005, *op.cit.* p. 77-104.

3.1 Protocole du test d'amorçage sémantique avec une tâche de décision lexicale

Les participants réalisent une tâche de décision lexicale consistant à déterminer le plus rapidement possible, à l'aide de deux touches de réponse, si une suite de lettre constitue un véritable mot ou un non-mot. Toutes les réponses des participants sont enregistrées qu'elles soient correctes ou incorrectes, et le temps de réponse entre présentation des mots et réponse des participants.

3.2 Procédure expérimentale

-D'abord il apparaît un point de fixation au centre de l'écran (500ms), qui permet de focaliser l'attention du participant. Ce point de fixation est suivi immédiatement par une amorce (la photo d'I phone 5S), présentée pendant 200 ms.

-Ensuite un masque s'affiche sur l'écran, celui-ci joue un rôle important. En effet, l'amorce même présentée pendant un délai court tend à persister en mémoire iconique.

-Enfin, la cible apparaît, le temps qui s'écoule entre son apparition et celle de l'amorce est SOA. Le SOA est un paramètre important en test d'amorçage, il permet de mettre en évidence le caractère automatique de l'effet d'amorçage (Fazio *et al.*, 1989¹. La durée de SOA est 300 ms². La cible reste affichée à l'écran jusqu'à ce que le participant réponde en appuyant sur une des touches du clavier correspondant aux réponses.

3.3 Les séquences

Le test d'amorçage est constitué d'une succession de séquences, 40 séquences au total dont 30 séquences distractrices et 10 séquences tests:

1. Séquences distractrices: contenant des images distractives d'autres Smartphones suivies de véritables mots, et une image d'iphone suivie d'un pseudo-mot.

2. Séquences tests: contenant une image d'iphone suivie par un véritable mot. Les mots cibles constituant les concepts

¹ Fazio Russell H, Sanbonmatsu David M, Powell Martha C, Kardes Frank R, 1989, *op.cit.* p. 229-238.

² Neely James, 1976, *op.cit.* p. 648-654.

sémantiquement étaient les suivants : Féminin, Prestigieux, Luxueux, Élégant, Séduisant, Mystérieux, Discret, Leger, Sobre, et Classique, soit cinq concepts positifs et cinq concepts négatifs.

Ces adjectifs ont été utilisés comme étant des mots pour la tâche de décision lexicale, et intégrées sous forme d'échelle de Likert à cinq points pour le questionnaire.

1. Résultats et discussion

Dans le tableau 1, (voir les annexes), nous présentons les moyennes et les écarts-types des TR, le temps de réponse est plus rapide pour les réponses « Luxueux » (776 ms), « Séduisant » (898 ms), que pour les réponses « Mystérieux » (908 ms) et « Élégant » (982 ms).

D'abord des tests de Levene ont été réalisés pour vérifier la différence significative des variances, nous avons trouvé le test de Levene significatif, l'hypothèse d'homogénéité des échantillons est donc acceptée. Nous avons ensuite effectué l'analyse de variance à un facteur sur la variable dépendante TR pour chaque concept (mot) avec un facteur design de Smartphone à trois modalités inter-sujet, afin de déterminer s'il existe des différences significatives entre les concepts. Plus précisément, on veut étudier l'influence des différentes modalités (design de Smartphones) sur le TR.

Nous avons trouvé des différences significatives pour les concepts « Discret » $F(2,57) = 6,227$, $P < .05$, « Féminin » $F(2,57) = 8,627$, $P < .05$, « Luxueux » $F(2,57) = 8,750$, $P < .05$ et « Sobre » $F(2,57) = 5,880$, $P < .05$, on peut constater que pour le concept « Luxueux » la différence de moyennes entre les trois modalités est très significative. Pour les autres concepts, on n'observe pas de différences significatives.

Les résultats du test implicite ont montré que le design d'iphone renforce la formation de concepts distincts. Plus précisément, il ressort que la forme du design d'iphone contrairement aux autres designs de Smartphones est apparue plus « Luxueuse » et moins « Sobre », ce qui correspond au positionnement voulu de la marque (cf. Figure 3). Par ailleurs, le design d'Alcatel est plus « Féminin ». L'hypothèse H1 est donc validée.

Les résultats du test explicite nous permettent de mettre en lumière un concept associé explicitement à iPhone : Léger $F(2,57) = 3.201$, $P < .05$. L'hypothèse H2 est donc partiellement vérifiée. Nous remarquons en analysant les résultats qu'il y a une différence entre la perception implicite et explicite du design de Smartphones, ce qui se confirme avec les deux graphiques ci-dessous. (voir les annexes).

Le graphique de la perception implicite de Smartphones nous permet d'étudier le réseau sémantique que les consommateurs associent implicitement au design d'iPhone, et de quantifier la force de ces associations. Plus précisément, seulement le concept « Léger » parmi les dix que nous avons testé est significativement associé implicitement et explicitement au design d'iPhone. Les résultats du test explicite, qui reflètent le traitement contrôlé, ne confirment pas le positionnement voulu de la marque Apple du concept « Luxueux » (cf. figure 4). (voir les annexes).

L'attribut « Léger » est associé explicitement et implicitement. Par ailleurs, le concept « Luxueux » est associé implicitement, mais n'a pu être verbalisé. Ainsi, les mesures implicites, tout comme les mesures explicites, permettent de mettre en évidence une incohérence entre le positionnement voulu et le positionnement perçu, et la nature de cette incohérence varie selon que la mesure est réalisée explicitement ou implicitement. L'hypothèse H3 est donc validée.

Conclusion

Ces résultats montrent que le test d'amorçage sémantique est pertinent pour évaluer la perception du consommateur, et qu'il s'avère particulièrement utile pour le test du positionnement implicite du luxe.

L'utilisation du test d'amorçage sémantique présente plusieurs avantages qui en font un meilleur indicateur du positionnement que les cartes perceptuelles. Ce test dévoile, la perception réelle, donne plus de crédibilité, et fournit une représentation complète, et aide donc à mieux comprendre la

manière dont les consommateurs évaluent le design d'un produit et les associations qui en découlent.

Il permet d'évaluer le positionnement implicite, élément complémentaire au positionnement explicite, il permet aussi de réduire le risque, d'optimiser la prise de décisions marketing, de choisir les meilleurs alternatifs, et de corriger les éventuels biais.

Le design, en tant que vecteur d'information, élément persuasif, et clef d'interprétation pour le consommateur, participe au processus perceptuel en permettant de percevoir le produit dans le sens voulu par le marketeur.

De ce fait, le choix du design doit être cohérent avec le positionnement voulu, il est donc possible de revoir les éléments du design d'iphone en travaillant sur d'autres attributs afin d'optimiser le positionnement voulu.

Références bibliographiques:

- 1-Ackermann Claire-Lise., Mathieu Jean-Pierre et Fort-Rioch Laurence (2010), L'impact de l'expérience antérieure sur l'attitude implicite à l'égard d'un nouveau design produit : le cas du rétro-marketing automobile, **Actes du congrès international de l'association Française de Marketing**, Brest,.
- 2-Ackermann Claire-Lise (2010), Cognition implicite et comportement du consommateur : application à deux marques de véhicules automobiles, Thèse de doctorat en sciences de gestion, **Université de Nantes Institut d'Économie et de Management**, Nantes.
- 3-Anderson John R, A Spreading (1983), Activation Theory of Memory , **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior** , vol 22, pp 137-155.
- 4-Atkinson R. C. et Schiffrin R. M, Human Memory: A Proposed System and its Control Processes in The Psychology of Learning and Motivation, **Advances in Research and Theory**, K. W. Spence & J. T. Spence, Eds. New-York: Academic Press, vol 2, 1968.
- 5-Bloch Peter H, Seeking the ideal form: Product design and the consumer response (1995) , **Journal of Marketing**, vol 59, n°3, , pp 16-29.
- 6-Bomsel Olivier (1995), L'industrie du luxe ou comment associer objets et représentations, **Annales des Mines - Réalités Industrielles**, Juillet-Août, pp. 14-20.
- 7-Brown Tom J, Dacin Peter A, Pratt Michael G, Whetten David A (2006), Identity, intended image, construed image, and reputation: An interdisciplinary framework and suggested terminology, **Journal of the Academy of Marketing Science**, vol. 34, n° 2, pp 99-106.
- 8-Chandon Jean-.Louis, Strazzieri.Alain (1986), une analyse de la structure du marché sur la base de la mesure de l'ensemble évoqué, **Recherche et Application en Marketing**, vol1, n° 1, avril, pp 17-39.

- 9-Collins Allan M, Loftus Elizabeth F. (1975), « A Spreading Activation Theory of Semantic processing, *Psychological Review*, vol 82, n°6, novembre 1975, pp 407-428.
- 10-Cuny Caroline, Allain Gael (2010), Evaluation des produits : la force de l'implicite, *L'Expansion Management*, vol 3, n°138, septembre, pp 38-45.
- 11-Dickson Peter R, Ginter James L.(1987), Market Segmentation, Product Differentiation and Marketing Strategy, *Journal of marketing*, vol 51, n° 1, pp 1-10.
- 12-Droulers Olivier (2000), Perception subliminale: une expérimentation sur le processus d'activation sémantique des marques, *Recherche et application en marketing*, vol 15, n°4, pp 43-59.
- 13-Fazio Russell H.(2001), On the Automatic Activation of Associated Evaluations: An Overview , Cognition and Emotion, *Journal of Personality and Social Psychology*, vol 15, n° 2, pp 115-141.
- 14-Fazio Russell H, Sanbonmatsu David M, Powell Martha C, Kardes Frank R. (1986)., On the Automatic Activation of Attitudes, *Journal of Personality and Social Psychology*, vol 50, n° 2, pp 229-238.
- 15-Fuchs Christoph, Diamantopoulos Adamantios, Customer-Perceived Positioning Effectiveness: Conceptualization, Operationalization, and Implications for New Product Managers (2012), *Journal of Product Innovation Management*, vol. 29, n° 2, pp 229-244.
- 16-Kaul Anil, Rao Vithala R. (1995), Research for product positioning and design decisions: An integrative review, *International Journal of Marketing Research*, vol. [12, n°4](#), pp 293–320.
- 17-Kotler Philip, Rath Alexandre G. (1984), Design: a powerful but neglected strategic tool, *Journal of Business Strategy*, vol 5, n° 2, pp 16-21.
- 18-Kreuzbauer Robert, Malter Alan (2005), Embodied Cognition and New Product Design: Changing Product Form to Influence Brand Categorization, *Journal of Product Innovation Management*, vol 22, n°2, pp 165-176.
- 19-Krishnan H Shaker, Shapiro Stewart (1996), Comparing Implicit and Explicit Memory for Brand Names from Advertisements, *Journal of Experimental Psychology: Applied*, vol 2, n° 2, pp 147-163.
- 20-Mathieu Jean-Pierre, Ray Michel (2006), Formes et Proportions Universelles, dans Mathieu Jean-Pierre (dir), *Design et marketing, fondement et méthodes*, L'Harmattan, Paris.
- 21-McNamara Timothy P. (1994), Theories of Priming: II. Types of Primes, *Journal of Experimental Psychology*, vol 20, n° 3, pp 507-520.
- 22-Merunka Dwight, Bourgeat Pascal (1988), Une méthode de mesure et de représentation de la concurrence entre marques, *Recherche et Application en Marketing*, vol 3, n° 2, , pp 1-28.
- 23-Meyer David E, Schvaneveldt Roget W.(1971), Facilitation in recognizing pairs of words: evidence of dependence between retrieval operations, *Journal at Experimental Psychology*, vol. 90, n° 2, pp 227-234.
- 24-Neely James H.(1976), Semantic priming and retrieval from lexical memory: evidence for facilitatory and inhibitory processes, *Memory & Cognition*, vol 4, n° 5, pp 648-654.

- 25-Olson Eric M, Cooper Rachel, Slater Stanley F.(1998), Design strategy and competitive advantage, *Business Horizon*, vol 41, n° 2, pp 55-61.
- 26-Pétre Arnaud (2003), Mémoire non consciente des publicités : apport d'une mesure implicite dans une application au Netvertising », *Proceeding of the 3 th International Congress, Marketing Trends*, Venise, 28-29 november..
- 27-Petre Arnaud (2005), Mesure de l'exposition incidente à un spot publicitaire radio: apports et perspectives liés à l'utilisation d'un test indirect de la mémoire implicite », *Proceeding of the 5 th International Congress, Marketing Trends*, Venise, 21-22 january.
- 28-Pieters Rik, Warlop Luk, Wedel Michel, Breaking Through the Clutter: Benefits of Advertisement Originality and Familiarity for brand attention and Memory, *Management Science*, vol 48, n° 6, pp 765-781.
- 29-Ries Al, Trout Jack (2002), Positioning: The Battle for your mind, McGraw-Hill, 1986.
- 30-Schacter Daniel L, Graf Peter (1986), Effects of Elaborative Processing on Implicit and Explicit Memory for New Associations, *Journal of Experimental Psychology: Learning, Memory and Cognition*, vol. 12, n° 3, pp 432-444.
- 31-Schacter Daniel L. (1987), Implicit Memory: History and Current Status, *Journal of Experimental Psychology*, vol 13, n° 3, pp 501-518.
- 32-Squire Larry R.(1992), Declarative and Non-declarative Memory, *Journal of Cognitive Neuroscience*, vol 4, n° 3, pp 232-243.
- 33-Trendel Olivier, Warlop Luk (2005), Présentation et application des mesures implicites de restitution mémorielle en marketing, *Recherche et Application en Marketing*, vol. 20, n° 2, pp 77-104.
- 34 -Verganti Roberto (2006), Innovating through design, *Harvard Business Review*, vol 84, n°12, pp 114-121.
- 35-Vernette Eric (1987), Identifier les attributs déterminants : une comparaison de six méthodes, *Recherche et Application en Marketing*, vol 2, n° 4, pp 1-21.
- 36-Zaltman Gérard (2004), *Dans la tête du client, ce que les neurosciences disent au marketing*, Edition d'Organisation, Paris..

Les annexes:

Figure 1 : L'amorçage sémantique

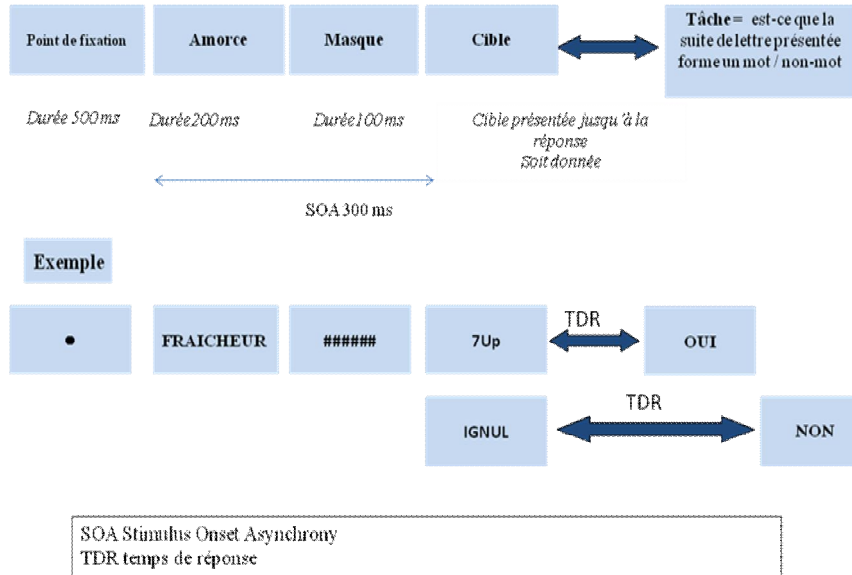


Figure 2 : Les séquences du test d'amorçage

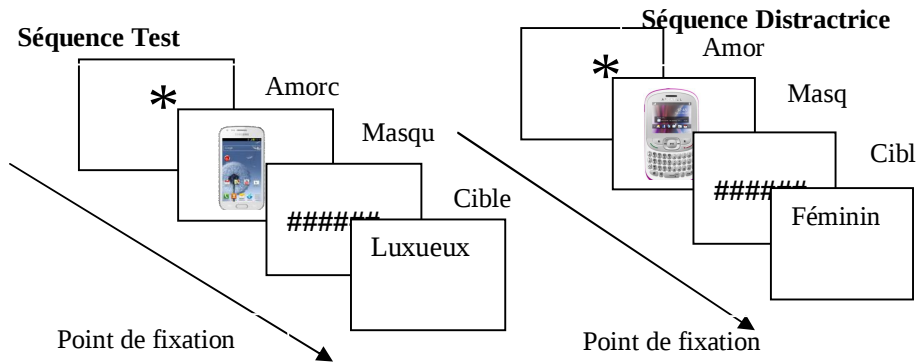
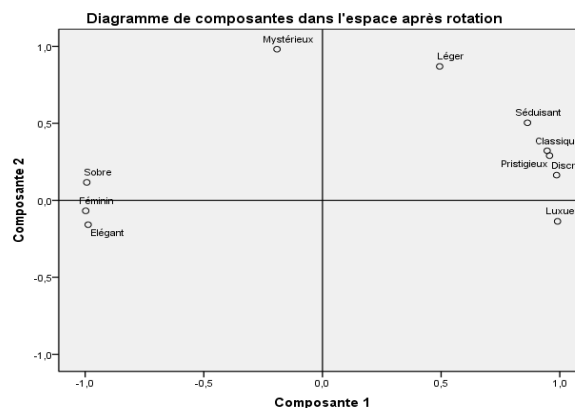


Tableau1 : Les moyennes et les écarts types des temps de réponse

Croyances	iphone Moyenne	Alcatel Moyenne	Samsung Moyenne	F	P	Comparaison moyenne Test de Tukey
Classique	960	966	961	,278	,758	Iphone <i>ns</i> Alcatel <i>ns</i> Samsung
Discret	936	967	949	6,227	,004	Iphone <i>ns</i> Samsung > Alcatel
Elégant	982	979	980	,031	,970	Iphone <i>ns</i> Alcatel <i>ns</i> Samsung
Féminin	861	677	764	8,627	,001	Iphone < Alcatel <i>ns</i> Samsung
Léger	908	913	904	,393	,677	Iphone <i>ns</i> Alcatel <i>ns</i> Samsung
Luxeux	776	970	913	8,750	,000	Iphone > Alcatel <i>ns</i> Samsung
Mystérieux	908	907	898	,263	,770	Iphone <i>ns</i> Alcatel <i>ns</i> Samsung
Prestigieux	923	956	933	2,843	,067	Iphone <i>ns</i> Alcatel <i>ns</i> Samsung
Séduisant	898	915	899	2,367	,103	Iphone <i>ns</i> Alcatel <i>ns</i> Samsung
Sobre	954	917	928	5,880	,005	Iphone < Alcatel <i>ns</i> Samsung

Figure 3 : le positionnement implicite de Smartphones



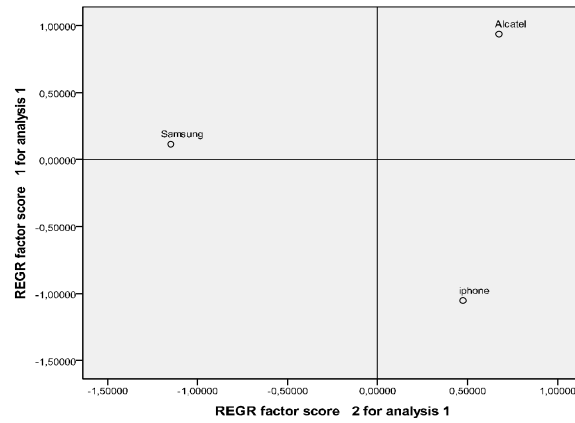


Figure 4: la perception implicite des Smartphones

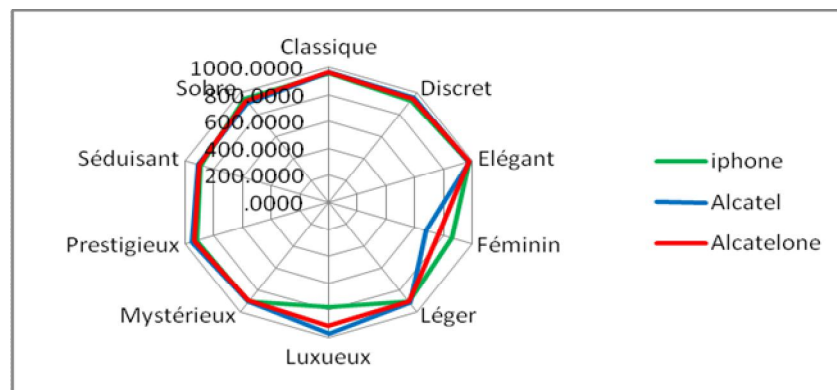


Figure 5: la perception explicite des Smartphones

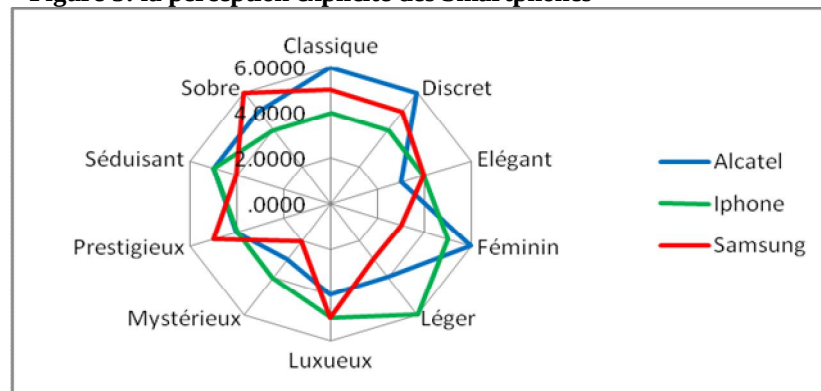


Figure 6: le positionnement explicite de Smartphones

